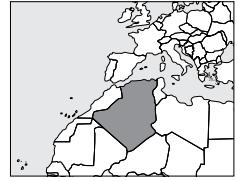


# ٥ التقارير الوطنية

## خارج النظام ولكن هل هي في مأمن من الأزمة؟

لعل أضعف جانب في اقتصاد الجزائر، هو اعتماده الشديد على إنتاج وتصدير الهيدروكربونات. وعلى الرغم من التطور الرفيع لهذا القطاع، إلا أن القطاع المالي قد تعثر، وأصبح منفصلاً عن النظام المالي العالمي. والمفارقة أن هذا التخلف قد وفر الوقاية للنظام المصرفي من الوقوع في حبال الأزمة العالمية. ولكن على الرغم من ذلك، فإن عدوى الأزمة ستصيب البلاد من خلال البضائع الواردة والخدمات.



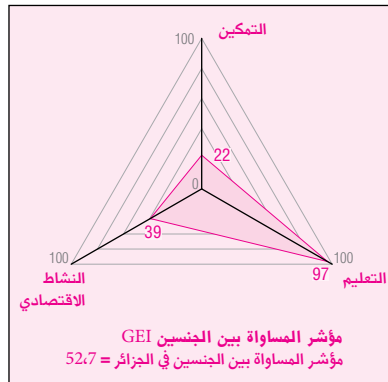
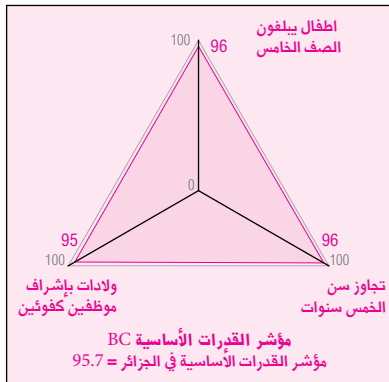
### فريق البحث بقيادة سولاف كامل "جمعية الأمل للتنمية الاجتماعية"

كان تعطل الأسواق المالية الأميركية قد بدأ أثناء صيف 2007. وبحلول خريف العام 2008، كان العالم في آلام مخاض أزمة متكاملة الجوانب، مع احتضار إمكانية الحصول على الائتمان، وإغراق البورصات، وتهديد كامل النظام المالي الدولي بالانهيار. وقد شعر كل بلد في العالم بالآثر، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بما في ذلك الجزائر.

ويلقي الرئيس باللوم في الأزمة الاقتصادية العالمية، على غياب التنظيم المالي، والجهود غير الملائمة لتنقية البيئة الاقتصادية، التي تركت نهباً لقانون الأسواق. وفي إبراز الفخاخ المالية والاقتصادية التي يجب تجنبها، ينبغي للأزمة المالية العالمية أن تشكل درساً للجزائر. وسواء قامت على التنبؤ الاقتصادي أو اعتبارات أخرى، فإن الأنشطة الحكومية وفرت الحماية للمصلحة الوطنية، وحدت من تعرض اقتصاد الجزائر، ونظامها المالي، لخطر انعدام التوازن الذي خلقه فرض النيوليبرالية في النظام المالي العالمي.

ويعد هذا الموقف القوي في جزء منه نتيجة للثروة النفطية في البلاد، هو الدعامة الرئيسية لاقتصادها. وقد لاحظ "شكيب خليل" وزير الطاقة والتعدين، الرئيس الحالي لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، لاحظ أن سوق النفط قد شهدت تطوراً ملحوظاً تأثراً بعدم الاستقرار الهيكلي الذي أراده

(1) شكيب خليل، وزير الطاقة والتعدين، رئيس "الأوبك"، في ملتقى نظمه "مؤسسة المجاهد"، 3 آذار/مارس 2009.



### الحاجة إلى إصلاح

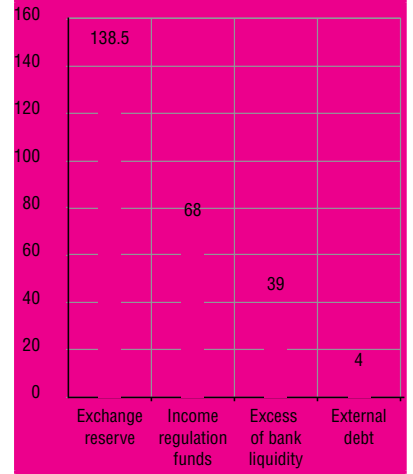
بعد جدال مختصر بين الحكومات، نجد أن جهود تحويل السيطرة على بنكي Crédit Populaire، والتنمية المحلية Bank for Local Development (BDL) إلى مؤسسات مالية في الولايات المتحدة أو فرنسا، قد باءت بالفشل، لأن المسؤولين قرروا أن الجزائر لم تكن مستعدة لإسناد المسؤولية إلى جهة أجنبية. وبحكم ما وصل إليه اقتصادها من تحرير وخصخصة، لم تتحقق المنافع المتوقعة على أرض الواقع<sup>2</sup>. في أيلول/سبتمبر 2008، أعلن سيد سعيد Sid Saïd أحد قادة الاتحاد العام لعمال الجزائر، أن الحكومة قد تخلت عن سياسة "كل شيء يمكن خصصته". فقد كان هناك 220 مؤسسة عامة في انتظار الخصخصة، تم استبعادها جميعاً من قائمة

المضاربون<sup>(1)</sup>. فقد صعد سعر برميل النفط في سلة الأوبك متجاوزاً 140 دولاراً أمريكياً في تموز/يوليو 2008، ثم أخذ في الهبوط حينذاك إلى أن وصل إلى 59 دولاراً. ويتمثل متوسط السعر السنوي لعام 2008 حتى الرابع من تشرين الثاني/نوفمبر في 103 دولارات و56 سنتاً، مقارنة بـ 56 دولاراً في 2007. وقد حقق البرميل الجزائري 108 دولارات و28 سنتاً، بعد أن كان 71 دولاراً و13 سنتاً في 2007.

وكما يبين الجدول التالي، فإن اقتصاد الجزائر في وضع جيد قياساً للازمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة، على الأقل للسنتين المقبلتين. وهذه الحماية يمكن أن تضاف إلى رصيد البلاد من التعرض المحدود للأسواق المالية الدولية، والإدارة الرشيدة لاحتياط العملة الأجنبية (وصل الربح المحقق إلى 4.6% في عام 2007)، والاقتصاد في نسبة كبيرة من نمو الأرباح (متوسط 20% من إجمالي الناتج القومي 2005 - 2007)، واستخدام الفائض الهيكلي في السيولة المحلية، لتمويل الاقتصاد بالعملة المحلية.

(2) See: Mohamed Gacem. "Crise financière mondiale: Vers un recadrage des réformes". Available from: < www.lesdebats.com / editionsdebats/221008/economie.htm >.

الشكل 1: الفائض المالي للجزائر والتزاماتها في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2008 (بالدولار الأمريكي: 1 دولار= 61.88851 ديناراً جزائرياً)



المصدر: بنك الجزائر  
TRADUCCIÓN: احتياطي العملة الأجنبية أموال  
تنظيم الدخل فائض السيولة البنكية الدين الخارجي

الشركات التي يفترض بيعها بمجرد تطبيق سياسات نظامية جديدة. إضافة إلى ذلك، فقد أقدم المجلس الوزاري في كانون الثاني/يناير 2008 على الاعتماد المصرفي، والتقنية المالية للمؤسسات الاقتصادية العامة، وذلك بمحو ديون شركات قائمة. وقد أسندت الحكومة مسؤولية الإشراف على هذه التدابير إلى مجموعة عمل بين وزارية لصناعة المال، وتعزيز الاستثمار بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

## تجديد القوة الريفية

بالإشارة إلى معدل النمو السكاني الطبيعي الذي يصل متوسطه إلى 1.62% سنوياً نجد أنها زيادة معقولة للنسبة التي كانت في الأصل مرتفعة 1.48% في عام 2000 فقد ازداد عدد السكان زيادة قدرها 4.63 مليون نسمة في الفترة من تموز/يوليو 1998 إلى تموز/يوليو 2007. وبنهاية 2010 سيصل عدد السكان إلى 35.7 مليوناً. ولإطعام هذا النمو السكاني السريع واليافع، نحتاج الجزائر إلى مزيد من الطعام.

من ناحية أخرى تصل الكتلة الحيوية من المياه في الجزائر إلى 600 ألف طن، وهو ما يسمح بالحصول على 220 ألف طن. ومع ذلك فقد تسببت قلة الموارد المادية في

الحد من الحصاد السنوي ليقل إلى 170 ألف طن<sup>(3)</sup>.

وتعاني الجزائر سلبية الميزان الزراعي التجاري، كما أنها تعد واحدة من بين أكبر عشرة مستوردي غذاء في العالم. ويشكل الإنتاج الزراعي أكثر من ربع إجمالي وارداتها. ومن ناحية القيمة، فإن العناصر الثلاثة المكونة هي الحبوب ومشتقاتها (40%)، واللبن ومنتجات لبنية أخرى، (14.3%)، والزيوت والدهون (10.5%)<sup>(4)</sup>.

وقد قفزت إنفاقات الجزائر على الحبوب المستوردة ومشتقاتها، والعقاقير، واللبن ومنتجات اللبان إلى مليونين و600 ألف دولار في النصف الأول من العام 2008، بعد أن كان حجمه مليوني دولار في العام 2007. وقد وصل التضخم في النصف الأول من العام 2008 إلى 4.9% لأسباب جاء على رأسها زيادة كبيرة في أسعار الغذاء بمقدار 9.2%. ومن ثم فقد بلغ معدل التضخم السنوي كله نحو 2.5% فقط (حزيران/يونيه 2007 حزيران/يونيه 2008). وفي محاولة لتهديئة الأسعار؛ أطلقت الحكومة تدابير نظامية في تموز/يوليو 2008. ومنذ ذلك الحين وفرت نحو 51.700 طناً من البطاطا.

ولإعادة الحيوية والقوة للمناطق الريفية التي تضم نسبة كبيرة من السكان، أطلقت الحكومة أيضاً خطة تنمية متشعبة، تقوم على العناصر الثلاثة الآتية:

- تحسينات في الظروف المعيشية لسكان الريف، متضمنة إعادة التأهيل والتحديث للقرى عمومًا، وقرى البربر ksours خصوصًا على امتداد الجزر.

- المحافظة على تنوع النشاط الاقتصادي الريفي لزيادة الدخل، مع حماية وزيادة قيمة الموارد الطبيعية، وأيضًا الجوانب المادية وغير المادية للتراث الريفي.

- بناء موارد بشرية من خلال المساعدات الفنية. فجميع المزارع تقريبًا هي مزارع خاصة بأشكال مختلفة من الحيازة/الملكية. ويعمل معظم الفلاحين، بصورة تقليدية، في زراعة الحبوب وتربية الماشية.

(3) See: <jijelli.com/htdocs/modules/news/article.php?storyid=905>.

(4) المؤتمر رفيع المستوى حول "مياه الزراعة والطاقة في أفريقيا: تحديات التغيير المناخي. حالة الجزائر". مرت، ليبيا، 17-15 كانون الأول/ديسمبر 2008.

ولكن في السنوات الأخيرة بدأ البعض في زراعة محاصيل البذور مثل الفاكهة والخضروات. وباستثناء الطماطم وزيتون النخيل، ظل إنتاج المحاصيل الصناعية محدودًا.

وفي جهود أخرى، لتنشيط القوة الريفية، بادرت الحكومة بتدشين أكثر من 5000 مشروع تنمية محلية؛ ينتفع بها أكثر من مليوني أسرة نحو 8 ملايين نسمة.

والخطة الوطنية للطريق السريع 2005 2025 التي وضعتها وزارة الأشغال العامة، تشمل شبكة 1.216 كم<sup>2</sup> من طرق السيارات، من الشرق إلى الغرب لترتبط عنابه بتلمسن. وستستفيد من هذا الطريق 24 ولاية (إقليمياً) ويتيح 100.000 فرصة عمل في مجالات البناء المختلفة. ومن المقرر أن يبدأ هذا المشروع في العام 2009<sup>(5)</sup>.

## خاتمة

على مدار عقد تقريباً، كان لعاملين رئيسيين أثر قوي على اقتصاد الجزائر ونظامها المالي: العامل الأول، السياسات الهيدروكربونية التي عززت تنمية موارد البلد، وأدت إلى زيادة القدرة الإنتاجية. حيث قفز إنتاج النفط من 900 ألف برميل يوميًا في العام 2000 إلى مليون و400 ألف برميل في العام 2008، صدر مليون و200 ألف برميل منها<sup>(6)</sup>.

والعامل الثاني، يتمثل في دعم الدولة غير المسبوق للبنوك العامة: 2.6% من متوسط إجمالي الناتج القومي السنوي للفترة 1991-2002 ونسبة 1.7% للفترة من 2005-2006 في سياق إصلاح نقدي ومالي<sup>(7)</sup>. هاتان السياستان المذكورتان قد أسفرتا عن زيادة كبيرة في احتياط العملة الأجنبية، وتقوية أموال تنظيم الدخل، وإكثار السيولة البنكية، وانخفاض معدّل الدين الأجنبي.

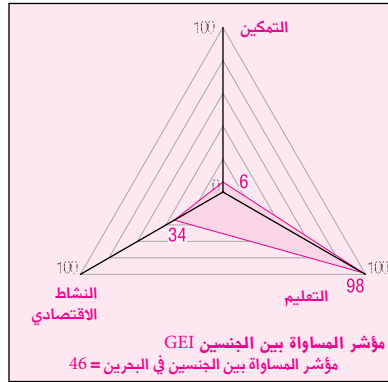
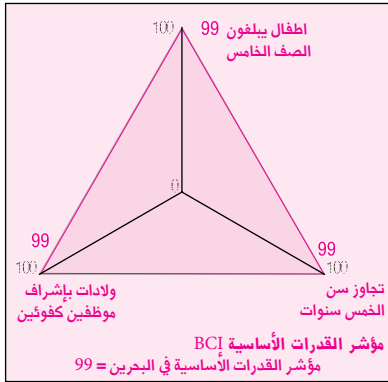
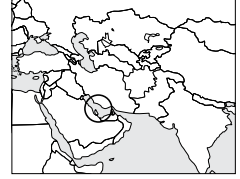
(5) See: <www.mtp.gov.dz/autoroute%20est-ouest.htm>

(6) See: <www.lemaghreb.dz.com/lire.php?id=13393>.

(7) مداخلة من الأستاذ دكتور فريد يايسي: «تأثيرات الأزمة على الاقتصاد الجزائري». حلقة نقاشية نظمت بالتعاون مع وزارة الصناعة وتعزيز الاستثمار.

## تأثير العولمة على حياة السكان (المواطنين و المقيمين)

العولمة توجه معروف يجتاح العالم خلال العقود القليلة الماضية، ويتوسع باطراد مع تقدم الزمن. تعتبر البحرين تقليدياً دولة مفتوحة للتجارة والاستثمار والتبادل. ومنذ الاستقلال في أغسطس 1991 فقد أضحت البحرين مركزاً مالياً للبنوك الدولية والمؤسسات المالية، والمشاريع الاقتصادية الخليجية المشتركة ومحطة ترانزيت للبضائع والخدمات.



### الراصد الاجتماعي، البحرين

أضحت البحرين عضواً في منظمة التجارة العالمية في 1997، وأزال التبدل جميع الحواجز أمام التجارة والاستثمار وحركة العمالة. توصلت مملكة البحرين إلى اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة في عام 2004 والتي تسهم في تعزيز التجارة والاستثمار وحركة قوة العمل ما بين البلدين. ومملكة البحرين عضو في مجلس التعاون الخليجي و الذي يتفاوض للتوصل إلى اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي. كما استضافت مملكة البحرين مؤخرًا المؤتمر المشترك للأسيان- ومجلس التعاون الخليجي والذي ناقش آفاق التوصل لاتفاقية التجارة الحرة ما بين المجموعتين الاقتصادييتين وكما هو حال بلدان أخرى، فإن البحرين تأثرت ايجابيا وسلبيا بالعولمة.

سنركز في هذه الورقة بشكل خاص على تأثير العولمة على حياة الناس سواء أكانوا مواطنين أو مقيمين، ومعالجة جوانب مختلفة لذلك كما يلي:

### 1- تحرير الاقتصاد:

تتبع حكومة البحرين بشكل حثيث تحرير الاقتصاد و الذي يعني التقليل من تدخل الدولة في إدارة الاقتصاد. لقد أدى ذلك بالضرورة إلى تخلي الدولة عن خدمات ضرورية تقدمها للمواطنين. كما أدت إلى فتح السوق للمنافسة ما بين الشركات المحلية و الأجنبية. إضافة إلى ذلك فقد أدت إلى الحد من الضوابط الموضوععة على العمالة الأجنبية، فيما يتعلق باحتلال وظائف

أقوى مما أدى إلى أزمة إسكانية حادة، حيث أن الطلب على البيوت المدعومة من قبل الحكومة لذوي الدخل المحدود تتجاوز ما هو متوفر، وهناك حالياً ما يقارب من 60 ألف طلب بانتظار تليبيتها. وقد أجبر هذا الوضع العديد من العائلات للعودة مجدداً إلى نمط سكن العائلة الممتدة في بيت واحد مزدحم وغير مجهز لهذا الاكتظاظ.

### 4- أوضاع غير تنافسية للعمالة البحرينية.

نتيجة لسياسة تراخي السيطرة على تدفق العمالة الأجنبية، وخصوصاً العمالة الرخيصة، فقد ترتب على ذلك خلق أوضاع تتميز بعدم قدرة البحرينيين الباحثين عن عمل المنافسة على مهن تتطلب تأهيلاً تعليمياً ومهارات معينة. إضافة إلى ذلك فإن العمالة الأجنبية مستعدة بقبول معاشات أدنى والعمل في ظل ظروف صعبة. ولذلك ومع تزايد فرص العمل التي يخلقها الاقتصاد فهناك بطالة متزايدة في أوساط المواطنين البحرينيين وخصوصاً الإناث، والذين يحملون درجات

كانت مقتصرة على المواطنين البحرينيين مثل المحاماة و المحاسبة.

### 2- الخصخصة:

في محاولة منها للتماشي مع العولمة وللتمكن من التنافس في سوق مفتوحة للتنافس فقد عمدت حكومة البحرين إلى خصخصة عدد من مؤسسات الدولة وخدماتها مثل توليد الكهرباء والنقل العام وفتحت قطاعات أخرى للقطاع الخاص مثل التعليم والخدمات الصحية والخدمات البلدية وإدارة الموانئ والنقل الجوي.

### 3- الإسكان:

رفعت الحكومة بشكل متزايد الضوابط على تملك الأجانب للعقارات في البحرين وخصوصاً مواطني دول مجلس التعاون الخليجي مما أدى إلى توسع تملكهم للأراضي والعقارات في المناطق السكنية. لذلك يجد البحرينيون أنفسهم في وضع غير قادر على منافسة مواطني دول مجلس التعاون الخليجي الذين يتمتعون بقدرة شرائية

جامعية ولكن مؤهلاتهم (مثل علم الاجتماع) لا تتناسب مع متطلبات سوق العمل.

#### 5- التضخم:

بالرغم من الأرقام والتوقعات المتفائلة لمصرف البحرين المركزي فيما يخص التضخم، فإنه يتجاوز فعليا 7% سنويا طوال السنوات القليلة الماضية. وخلال ذات الفترة فإنه لم تحدث زيادات في المعاشات وخصوصاً في القطاع الحكومي. وفي ظل هذه الوضعية الضاغطة فقد أقر البرلمان علاوة غلاء قدرها 50 دينار شهريا للعائلات البحرينية ذوات الدخل المحدود. كما أن هذه العلاوة لا تشمل العمالة الأجنبية ذات الدخل المنخفضة.

وتزداد الهوة الواسعة ما بين القلة ذوي الدخل المرتفعة جداً والغالبية ذات الدخل المنخفضة. هناك بعض العائلات البحرينية تعيش على راتب 120 دينار شهريا. وقد شخّص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعض الباحثين المستقلين وجود فقر نسبي في البحرين رغم إنكار الحكومة المتكرر.

#### 6- النسيج الاجتماعي:

إن التطور الجاري للتركيب السكانية في مملكة البحرين هي زيادة النسبة المئوية

قبل مستخدميهما بما في ذلك عدم تسديد معاشاتهم لأشهر، قد يؤدي في بعض الحالات الى الانتحار وهي ظاهرة شائعة في أوساط العمالة ذات الدخل المنخفض حيث يجد هؤلاء أنفسهم مدينين وعاجزين عن تحويل اموال لعائلاتهم .

#### الاستنتاج:

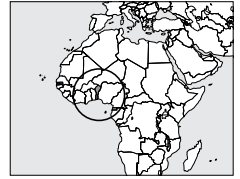
بالرغم من حقيقة كون اقتصاد البحرين مزدهر ونسبة نمو ومعدل دخل الفرد سنويا مرتفعين، فإن فوائد العولمة لم تصل الى المواطنين العاديين وهناك أعداد تتزايد من المليونيرة، وانكماش للطبقة الوسطى وإفقار للطبقة الدنيا.

تشهد البلاد صدمات متكررة وتوتر وخصوصاً سكنة المناطق الفقير في القرى في مواجهة قوات الأمن. ولذلك فقد صنف البنك الدولي مملكة البحرين في تقريره مؤخراً بأنها ذات استقرار منخفض.

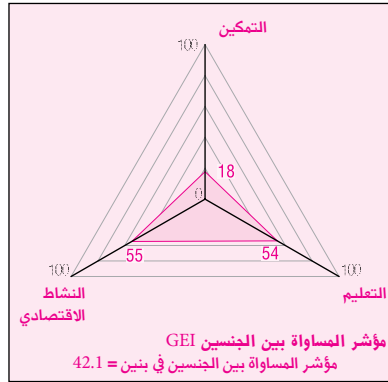
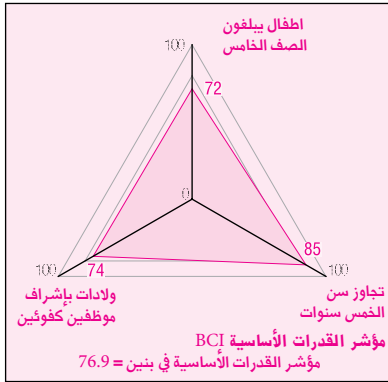
وبالرغم من أن عملية العولمة لا جدال فيها في البحرين حيث لا يمكنها عزل نفسها عن باقي العالم، فإن هناك حاجة الى استراتيجية لاحتواء التأثيرات السلبية وحماية المجتمع من هذه التأثيرات.

للعمالة الأجنبية من الآسيويين وناقص النسبة المئوية للمواطنين. ففي حين مثل الأجانب 37% من السكان عام 2001، فقد شكوا 50% عام 2007 وبالتأكيد فقد تجاوزوا الـ 50% حالياً. ذلك يحدث عدم توازن في المجتمع. وبميل العمال الأجانب ذوي الدخل المحدودة الى العيش في عزلة عن الاختلاط والتفاعل مع السكان الأصليين، وفي معسكرات سكن خاصة بهم، وفي الأحياء المتهالكة من المدن والقرى متجاورة مع مناطق سكن المواطنين. وفي ظل هذه الأوضاع فإن اندماج مجموعات العمال الأجانب في الفضاء العام محدود جداً وكذلك الأمر بالنسبة لمشاركتهم في النشاطات الاجتماعية وعضوية الجمعيات الأهلية. يفتقر غالبية العمال الأجانب من ذوي الدخل المحدود الى عائلاتهم مما يترتب عليه نمط حياة غير طبيعي. لقد أدت هذه الأوضاع الى احتكاكات ما بين المجتمعين مجتمع المواطنين ومجتمع الأجانب. خصوصاً عندما يعيشون حياة بائسة. وبشكل عام فإن تدني الحياة الاقتصادية والاجتماعية يخلق بيئة تترعرع فيها الجريمة وخصوصاً الاعتداءات الجنسية. إن الأوضاع المعيشية البائسة وإساءة معاملة العمالة الوافدة من

## المجتمع المدني إلى المقدمة



كان للأزمات العالمية المتعددة آثار مختلفة على اقتصاد بنين، فيما أصبح سكانها عمومًا أكثر ضعفًا وهشاشة أمام تأثيرات الأزمات، لاسيما الأكثر فقرًا منهم. وقد عمل المجتمع المدني كشريك أولًا وهمزة وصل ثانيًا مع الحكومة، في تعزيز السبل لمكافحة الأزمة، وتحقيق ثورة خضراء جديدة، وتوفير برامج تغذية للمدارس. وقد عزز المجتمع المدني أيضًا الاستثمار في الزراعة، ومكافحة التغير المناخي، وكذلك في التبادل التكنولوجي.



### الراصد الاجتماعي، بنين

في جميع أنحاء البلاد تضيق الخيارات شيئًا فشيئًا، فتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمعونات العامة للتنمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، قد تلاشت كلها.

وقد عبر الرئيس "ياي بوني" وهو مصري سابق، عن تحفظه واستيائه، عندما سعى الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى تخفيف الأمانة المالية عن الولايات المتحدة بوضع 710 بلايين دولار تحت تصرف بنوك أميركية كبيرة تواجه الإفلاس. وهي السياسة التي حذا حذوها الاتحاد الأوروبي الذي قدم أكثر من تريليون و300 ألف يورو (1.7 تريليون دولار) كخطة إنقاذ. وبسؤاله ساخرًا من أين تأتي هذه الأموال؟ تنبأ الرئيس "بوني" بأن أفقر بلدان العالم، سينتهي بها الحال إلى دفع ثمن الأمانة على المدى الطويل. واستجابة لتهديد حسن عيش من يعانون أصلاً من سوء العيش، دعا الرئيس إلى حكم أفضل للعالم، وإلى إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك المقاعد الأفريقية في مجلس الأمن<sup>(1)</sup>.

### الأزمات المالية والغذائية

في بنين، تعد السلة الغذائية الأساسية للأسرة بعيدة المنال. فقد انحدر شحن المواد الغذائية من المناطق الريفية إلى المدن، فيما ازدادت تكاليف مواد البناء. وقد توقف

(1) راجع: [www.togocity.com/article.php3?id\\_article=3138](http://www.togocity.com/article.php3?id_article=3138).

### تدابير الدولة

على غرار ما فعلته في عام 2008، استجابت الحكومة للأزمة الغذائية هذا العام باستقطاعات من الضرائب، وخلق احتياطات غذائية مؤقتة من خلال المكتب الوطني للأمن الغذائي. وقد سهلت هذه التدابير جزئيًا من تأثيرات الأزمة في العام 2008. ومع ذلك، فإن المنتفعين الرئيسيين من هذه التدابير كانوا هم التجار الذين واصلوا بيع السلع بأسعار باهظة، وحققوا أرباحًا كبيرة على حساب المستهلكين والدولة.

وفي تدابير أخرى، علقت الدولة ضريبة القيمة المضافة، وأدخلت الدعم على بعض المواد الغذائية (على سبيل المثال، 25% للأرز، واللبن والسكر) بالإضافة أيضًا إلى وضع ضوابط الأسعار. وللمساعدة في إنفاذ هذه التدابير، أطلقت الحكومة حملة توعية وطنية عامة، ووجهت المكتب الوطني للأمن الغذائي نحو فتح مكاتب له في 77 بلدية بهدف مراقبة الأسعار. وبذلت الحكومة أيضًا جهدًا على المستوى

عدد من مشاريع البناء، بما فيها مشاريع تابعة للحكومة. وقد اضطرت الحكومة إلى استخدام قوتها للسيطرة على مواد البناء من أجل مشاريعها الأكثر أهمية. وقد اضطرت القرى الريفية، خصوصًا الفقيرة منها، إلى استنفاد مواردها الاقتصادية. ولم تعد قادرة على الاستثمار في التعليم والصحة الأسرية.

وقد كان لزيادة تكلفة برمبل النفط، وتطوير الوقود الحيوي، والمضاربة المالية الدولية، أن تدفع العالم بأسره، خصوصًا أفريقيا، إلى غياب أزمة غير مسبوق في العام 2008. وقد تأثرت بنين بالزيادة العامة في أسعار المنتجات الأساسية. فقد اشتعلت أسعار الذرة المنتج الأكثر استهلاكًا، بنسبة 220%. وفاقم العجز من صعوبة الوضع، حيث أدى انخفاض الإنتاج الزراعي وتزايد الطلب عليه إلى حركة شرائية كبيرة للمواد الغذائية المنتجة محليًا، وقلل من معدل توزيعها على المستهلكين، خصوصًا المستضعفين منهم والأكثر فقرًا.

الوطني، للسيطرة على ارتفاع تكاليف العيش. وهو جهد غير مركزي، تم من خلال لجان وزارية ومجتمعية. كما انتفعت الدولة أيضاً من التبرعات الرئيسية للأرز والذرة، الواردة من ليبيا ودول الخليج.

وعلى الرغم من هذه التدابير، فإن المستهلكين الضعفاء لم ينتفعوا سوى بالنزول القليل من الدعم، وظلوا يعانون صعوبات كبيرة في الحصول على الغذاء. وفشلت الحكومة في توفير ما وعدت به من أموال مخصصة للجان التي كانت من دون فاعلية. ويتم في الوقت الحالي تنفيذ برنامجين طويلي المدى؛ لتخفيف الأزمة الغذائية: البرنامج العاجل لتدعيم الأمن الغذائي، والذي تصل ميزانيته إلى 128 مليون دولار، وبرنامج التنوع الزراعي لرفع قيمة الأودية، وتقدر تكلفته بنحو 20.5 مليون دولار.

## دور المجتمع المدني

إن الحملات التي شنتها الحكومة للتقليل من حدة الأزمة وتكاليف العيش المرتفعة، لاقت دعماً من منظمات المجتمع المدني. فقد تعاونت جمعيات المستهلك مع الدولة في مراقبة الأسعار، وساعدت في صياغة مقترحات، من خلال مشاركتها في عمل اللجان التي تراقب تكاليف العيش، ونشر بيانات صحفية، وتنظيم مؤتمرات صحفية.

## أزمة الطاقة

استجابة للارتفاع الحاد في أسعار النفط في السوق العالمية، يستخدم السكان وقوداً مخلوطاً وأكثر تلوثاً، يعرف باسم كبايو kpayo. ونادراً ما يتم زيارة محطات الخدمات الرسمية لبيع المنتجات النفطية، وهو ما يخفض من دخل الدولة.

وارتفاع أسعار الوقود يمثل عبئاً ثقيلاً في بلد، تتمتع فيها واحدة فقط تقريباً، من كل خمس أسر (22.4%) بإمكانية الحصول على مورد عام للكهرباء. وذلك وفقاً للتعداد العام لسنة 2002 للسكان والموئل (RGPH-3). أما النسبة الباقية (77%) فتعتمد على إضاءة تستخدم النفط. وفي هذا السياق يبدو أن بنين لم تتعلم شيئاً من الأزمة السابقة. فبعد انتظار ما يقرب من عام لحل يأتي من

الخارج وبشكل رئيسي من خلال الوصلة بين شركة نيجيريا للتحويل وشركة بنين الكهربائية قررت الدولة، وعلى نحو متأخر، طلب توربينات تعمل بالجاز. وهو ما يستغرق وقتاً طويلاً إلى حد ما.

وقد دعمت الدولة سعر النفط لفترة معقولة، إلى أن أعلنت أن هذا الدعم أصبح في عداد المستحيل. وعندما هبطت أسعار النفط عالمياً، قامت الحكومة في خطوة منها لإثراء الناس عن بيع وقود الكبايو بطريقة غير رسمية، والذي يسبب مشاكل عديدة للسكان بإعلان بيع النفط بسعر التكلفة.

واستجابة لاتفاقيات اللجنة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا، في مؤتمرات القمة التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر 2001 وكانون الثاني/يناير 2006 لتبادل الطاقة الكهربائية لتلبية الطلب المتنامي في المنطقة، أسست الدول الأعضاء المشروع الدولي للطاقة غانا توجو بنين، بقوة 330 ك فولت. ويهدف هذا المشروع، الذي يتطلب استثماراً مالياً ضخماً، إلى تشجيع عملية المتاجرة في الكهرباء كسلعة، وتحسين التوزيع، والمساعدة على تقليل تكلفة الإنتاج، وتغطية العيوب في محطات الطاقة الهيدروكهربائية أثناء فترات الجفاف.

فضلاً عن ذلك، فإنه في إطار استراتيجيتها للنمو وتخفيف حدة الفقر (SGRP)، بدأت الحكومة بإصلاحات في قطاع الطاقة الكهربائية، لتزويد على المدى الطويل من الكفاءة، وتوفير مستوى من التوزيع مرضياً كما وكيفا. كما أدخلت الحكومة أيضاً حوافز ضريبية، لتشجيع القطاع الخاص على امتلاك موارد توليد كهرباء من الجمعية البنينية للطاقة الكهربائية.

## الأزمة المناخية

تأخذ الأزمة المناخية في بنين شكل التباينات المتزايدة في سقوط الأمطار، والانخفاض في معدل السقوط السنوي للأمطار (من المتنبأ أن ينخفض بنسبة 15% بحلول العام 2025) في شمال شرقي البلاد، والارتفاع في الظواهر الحادة، مثل الأمطار الثقيلة والعواصف، وتقلص فصل الأمطار، والتأخر وعدم الانتظام في بداية هطول الأمطار، والارتفاع في متوسط الحرارة على

المدى الطويل (بزيادة من درجة واحدة إلى درجتين بنهاية القرن الحادي والعشرين). هذه التغيرات سيكون لها تأثيرات سلبية على الزراعة، واحتياطي الماء، والنظم البيئية لبحيرات بنين الجنوبية، وأيضاً على السواحل، والحدائق والمحميات الطبيعية. فثلاثة أرباع مدينة ميناء "جراند بوبو" قد غرق بالفعل. أما العاصمة "كوتونو" الواقعة شرقي الميناء، فقد تآكلت تماماً. وتتنبأ بعض السيناريوات للفترة من 2035 إلى 2050 بأن التآكل سيصل إلى 40 سم.

ومن المتوقع أيضاً أن تعاني البلاد على مستوى التنوع الحيوي. فهناك انخفاض كبير في هطول الأمطار شمالي خط 8، سيقلل من تبادل الطبقات بنسبة 20% إلى 40%. كما أن ذلك سيؤدي إلى استغلال مكثف لاحتياطي المياه على "هضبة كالا في" التي ستزهد من التخلخل الملحي.

وتشير التنبؤات إلى أنه بحلول العام 2025، سيرتفع عدد السكان الذين يعيشون في المدن من 37% إلى 52%. ومن ثم فإن البلاد تحتاج، على نحو عاجل، إلى مراجعة نظم النقل الحضري، واستخدام الطاقة، وتقليل التلوث. وسيكون للتغير المناخي أثر مباشر على الإنتاج الزراعي. فمن المتوقع أن ينخفض ناتج الأرز بنسبة 25% بحلول العام 2025، والفاصوليا بنسبة 15%، بينما سيزيد إنتاج "اليام" yams، الغذاء الأساسي في وسط بنين، بنسبة 4%. فإذا ثبتت دقة هذه السيناريوات، فإن ما بين 50 و60% من سكان جنوب بنين سيواجهون نقصاً في الغذاء، جنباً إلى جنب معاناة ما بين 29.9 و33% من سكان المناطق الوسطى من الأمر نفسه.

ولتأمين الاستغلال المستدام للأحواض المائية في الشمال الغربي، قامت الحكومة مدعومة من هيئة التعاون الفني الألمانية، بتدشين مشروع ProCGRN. وهو مشروع استكشافي لحماية وإدارة الموارد الطبيعية. ويركز على أربعة مجالات رئيسية:

- رفع الوعي بأثر التغير المناخي على الظروف المعيشية، ووسط الجماعات المستهدفة، ووسائل التكيف معه؛
- تعزيز الإدارة المتكاملة لأحواض الأنهار

لتقليل التعرية أو التحات/التآكل، وتحسين تنقية المياه؛  
• زيادة توافر مياه الشرب، والموارد المائية للزراعة؛

• نشر النتائج التي يتم إنجازها.  
بالإضافة إلى ذلك، فقد أعدت بنين برنامج عمل وطنياً للتكيف (NAPA) مع التغير المناخي، وتلقت ملايين و100 ألف دولار من صندوق البيئة العالمي لتنفيذه. وقد تم مناقشة التغير المناخي في اجتماع خبراء من البلدان الأقل نمواً، في آذار/مارس 2009. وقد دعا الخبراء إلى وجود ضمانات لتنفيذ التدابير الرئيسية ذات الطبيعة الملحة والمباشرة، المتضمنة في برامج العمل الوطني للتكيف مع التغير المناخي. وقد ذكر أن 39 من بين 48 دولة الأقل نمواً، قد أتموا في كانون الأول/ديسمبر 2008 برامجهم الوطنية للتكيف. ولكن بوتان فقط بدأت في تنفيذ برنامجها. وهذا مؤشر على صعوبة وتعقيد تطبيق التدابير الرئيسية للتكيف. ووفقاً لوزير البيئة وحماية الطبيعة، "جاستين أدينماي"، فإن أحد النقاط الحرجة عند تنفيذ برنامج العمل الوطني للتكيف، هو وصول البلدان الأقل نمواً إلى الأموال، وتعبئة الموارد المالية اللازمة والمكملة، لاسيما الإسهام الوطني الذي يضمن تحقيق تدابير التكيف على أرض الواقع.

وقد نفذت جماعات المجتمع المدني حملات رفع الوعي في مناطق سكنية عديدة، في ما يتعلق بتدهور مستنقعات الأشجار التي تقلل من إنتاجية المستنقعات، ومن ثم تهدد النظام البيئي.

## توصيات:

### بخصوص الأزمة الغذائية

- الاستجابة الفورية للحاجة الملحة للغذاء، والوقاية من سوء التغذية؛
- تطبيق ثورة خضراء جديدة، تزيد وبشكل كبير من الإنتاج الزراعي بدون استنزاف التربة، وتدعيم صغار المزارعين كأمر ضروري للنمو الاقتصادي المستدام والقضاء على الجوع؛
- إدخال برنامج غذائي وطني للمدارس؛ لاستخدام المواد الغذائية المنتجة محلياً، وضمان تلبية الحاجات الغذائية من خلال برامج تغذية وطنية؛
- الزيادة الكبيرة في الاستثمار في البحوث الزراعية، وخصوصاً البحوث المتصلة بمجالات المحاصيل عالية الإنتاج، والماشية، وأيضاً بالتكنيكات الزراعية المستدامة، والتحكم في المياه. مع الاهتمام الخاص بالتأثيرات المحتملة للتغير المناخي؛

### بخصوص التغير المناخي

- تعزيز قوى الفاعلين القياديين في المحلي؛
- تشجيع السكان المحرومين على أن يصبحوا نشطاء اقتصادياً، من خلال مبادرات توليد الدخل، وتطوير مبادرات القروض الصغيرة.
- تعزيز قوى الفاعلين القياديين في القضية، وأصحاب المسؤوليات، في ما يتعلق بالتغير المناخي على المستوى الوطني والوزاري والمجتمعي؛
- وضع استراتيجيات للتعامل مع المشكلات الناجمة عن التغير المناخي، والتي تشمل خطراً للتحرك على كافة مستويات الدولة؛
- دمج موضوع التغير المناخي في المناهج التعليمية في المراحل الابتدائية والثانوية والفنية؛
- دعم المنظمات غير الحكومية التي تعد الصلة الحقيقية بين الحكومة والمجتمعات المحلية؛
- بدء بحوث معمقة في ما يتعلق بنقل التكنولوجيا والمعرفة المحلية التي يمكن أن تسهل من التكيف مع التأثيرات السلبية للتغير المناخي.





دفعت البرازيل ثمن "اندماجها" في الاقتصاد العالمي. لقد انسحب المستثمرون والمضاربون الأجانب، وانهارت ضمانات أسواق، وتدهورت العملة بشدة. وقد جاءت استجابة الحكومة مرتبكة بعض الشيء، مع انخفاض في الإنفاقات وبطئها عما هو مطلوب. وربما مازالت البرازيل قادرة على الخروج من الأزمة، إذا ارتقت الحكومة إلى مستوى التحدي. في الوقت نفسه، فإن الاقتصاد العالمي لديه فرصة فريدة لتشجيع استراتيجيات نمو مستدامة بيئياً، وقواعد جديدة لتشغيل النظم المالية من أجل التنمية، وإعادة توزيع الدخل والثروة.



### فرناندو كارديم دي كارفيلو<sup>(1)</sup>

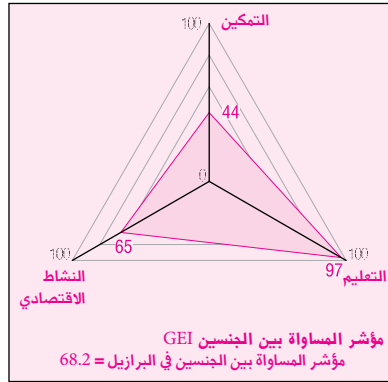
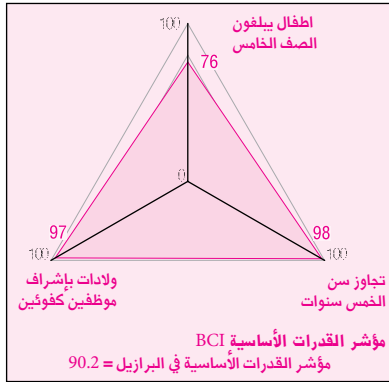
الراصد الاجتماعي في البرازيل

رأى كثير من المراقبين أن المستوى المنخفض نسبياً لعدوى الاقتصاديات الناشئة من الصدمة المالية، التي بدأت في الولايات المتحدة العام 2007، علامة على أن هذه البلدان يمكنها أن "تفصل" مصيرها عن تلك البلدان المتقدمة. فقد كان من المتوقع للبرازيل أن تكون من بين البلدان المحظوظة أي تلك البلدان التي يمكنها أن تتجنب ابتلاعها بموجات صدمة الأزمة المالية، محافظة على درجة ما من الرخاء والتحكم في البطالة؛ بتوجيه الأنشطة الإنتاجية إلى أسواق محلية.

وقد بدت هذه الرؤية مبرأة بفعل النمو الكبير للاقتصاد البرازيلي في الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2008. لم يكن النمو بالطبع "بالمعدل الصيني"، ولكنه نما نمواً سريعاً بما يكفي لتوسيع العمالة فحسب، ولنقل عدد متزايد من قوة العمل، من الأعمال غير الرسمية إلى قطاع رسمي أكثر أماناً وأفضل أجراً. وقد شهد الاستهلاك الأسري نمواً عاماً، دعمته الزيادة في الأجور الفعلية (خصوصاً الحد الأدنى للأجور) والبطالة، وأيضاً السياسات الاجتماعية التي رفعت القوة الشرائية للفئات الأقل دخلاً.

لقد شنت الحكومة الفيدرالية مع الرئيس

(1) أستاذ الاقتصاد في جامعة ريو دي جانيرو الفيدرالية، مستشار في المعهد البرازيلي للتحليل الاجتماعي والاقتصادي (Ibase).



### استجابة على مضى من الحكومة

للنسخة البرازيلية من الأزمة الدولية جذور خاصة. فلم يكن النظام المصرفي المحلي معرضاً لنوع استثمارات المضاربة التي دمرت النظم المالية في الولايات المتحدة وأوروبا وأجزاء من آسيا. ونتيجة لمعدلات الفائدة المرتفعة التي تم سدادها على الدين العام المحلي، فإن البنوك العاملة في البرازيل فضلت الاستثمار في تلك التأمينات، بدلا من أن تجرب حظها مع "الابتكارات المالية" التي نشأت في الولايات المتحدة. ومع ذلك، لم تستطع البلاد أن تتجنب تبعات "اندماجها" في الاقتصاد العالمي.

في السنوات الأخيرة، تلقى الاقتصاد البرازيلي قدراً كبيراً من رأس المال الأجنبي، سواء في شكل استثمارات مباشرة، أو في صورة أوراق مالية ومراهنات. فقد اشتعلت بورصة ساو باولو، ووقع عبء كبير من ضمانات الديون على عاتق السوق. وعندما اندلعت الأزمة في الولايات المتحدة وبعدها في أوروبا الغربية، رحل كثير من هؤلاء

"لولا" حملة عامة قوية، للمحافظة على أخلاق العمل والمستهلك، بحيث يظل الطلب مرتفعاً. وهو ما حفز المؤسسات على الاستمرار في الإنتاج وتوسيع الاستثمار. وقد دأب الرئيس على تذكير الجماهير بأن خطة تسريع النمو التي وضعها، ينبغي أن تعمل كرافعة للمحافظة على الطلب، بحيث ينبغي على المستهلك ألا يخشى البطالة، حتى لا تعرقل قدرات المؤسسات.

وقد بدت الاستراتيجية ناجحة إلى أن تعرض المسار الفاصل لقطع مفاجئ في الربع الأخير من العام 2008، عندما هبط إجمالي الناتج القومي بنسبة 3.6% مقارنة بالربع السابق من العام نفسه. تقلصت جميع قطاعات الاقتصاد البرازيلي فعلياً، ولكن القطاع الإنتاجي تلقى الضربة الأقسى، هابطاً بنسبة 7%. كما هبطت الاستثمارات، التي كانت قد شهدت نمواً بمعدلات صحية، بنسبة 10% تقريباً. ولم يتحمل المستهلكون والمستثمرون مستوى إنفاقهم السابق، ومن ثم فإن الاقتصاد تقلص كلياً بدرجة دالة.

المستثمرين بأموالهم. لتغطية خسارتهم في أوطانهم. ونتيجة لذلك، لم تسقط الضمانات البرازيلية المحلية، بل إن العملة الوطنية، الفعلية، أخذت منحدرًا سريعًا نحو الهبوط. لم تكن النتائج كارثية كما كان الحال في الأزمات الماضية، وذلك يرجع في جزء كبير منه، إلى أن الإعصار لم يفض إلى صراع رأسمال المحليين. فالمضاربون المليون المحليون في حقيقة الأمر لم يكن لديهم سبب للفرار؛ نظرًا لأن الحكومة كانت مستمرة في تسديد أعلى معدلات للفائدة في العالم. إلى جانب ذلك، لم يكن هناك مكان آمن يتجهون إليه. أضف إلى ذلك أن البرازيل تحتفظ بقدر كبير نسبيًا من الاحتياطي العالمي. فبينما لم يكن لدى المستثمرين الأجانب عمومًا سوى خيارات ضئيلة عدا الرحيل، فإن أقرانهم البرازيليين فضلوا البقاء، والنتيجة لم تصبح مشكلات ميزان المدفوعات فادحة، ولم تسبب ما سببته في الأزمات الحديثة من شلل.

ولكن الاضطرابات في أسواق التأمين المحلية، والتدهور الحاد، في الواقع كان كافيًا لدفع البنوك المحلية إلى حجب الاعتمادات عن المؤسسات والمستهلكين، بالرغم من بعض المحاولات المتحفظة من قبل البنك المركزي لمدتها بسهولة إضافية. وقد خلقت أزمة الاعتمادات صعوبات مباشرة في قطاعات مثل السلع المعمرة، وخصوصًا السيارات، والتي اعتمد الطلب عليها بصورة كبيرة على توافر الاعتمادات. وقد تم تبني التشغيل الجماعي وغيره من الحيل؛ لتقليل إنتاج صناعة السيارات بشكل مؤقت. كما أن التهديد المزدوج المتمثل في تعطل القدرة والبطالة، قد كسر روح المستهلكين والمؤسسات. وفي مواجهة تعطل القدرة علقت المؤسسات خطط استثمارها؛ معقدة بذلك أثر الهبوط الأولي في الطلب، وفي النهاية، لم يكن هناك سوى الحكومة وحدها التي كانت توسع إنفاقها في الربع الأخير من عام 2008.

على عكس ما جرى في العام السابق، بدأ العام 2009 بتوقعات أكثر استسلامًا. فقد بينت استطلاعات الرأي أن الخوف من البطالة قد صعد ليعتلي قمة القضية الأكثر أهمية للناس، أكثر من العنف الحضري والأمن العام. وعلى نحو خاص، وكسبب آخر جدير

بالاهتمام، أصبح من الواضح أنه بالرغم من الخطاب العدائي الذي تبناه الرئيس لولا منذ بداية 2008، إلا أن سياسات مواجهة التقلبات الاقتصادية الدورية، أصبحت أقل قوة وفعالية مما ينبغي. ومن المعروف جيدًا أن الرئيس لولا، عندما تم تنصيبه عمل على طمأننة الأسواق المالية بالمحافظة على البنك المركزي مستقلًا فعليًا، تحكمه في الغالب وظائف في المؤسسات المالية الخاصة، ولا ينبغي أن يندعش أحد من أن السياسة المالية قد أدبرت وبصورة جيدة، أثناء الأزمة، على يد سلطات مالية كانت على يمين أي موظف مصري مركزي في العالم. إلى درجة أنه حتى البنوك الخاصة بدت متضررة من عجزها عن عرض أي إسهام بناءً من أجل الشفاء الاقتصادي.

الشيء الأكثر مفاجأة قد يكون تحفظ السياسات الحكومية في الإنفاق. فبيدو أن دعاوى الرئيس من أجل تحرك جريء، قد وصلت خطأ إلى مسامع بعض وزرائه. فقد أصرت الحكومة على خطة تسريع النمو، التي كانت قد وضعتها في الأوقات الطبيعية، وتعد غير كافية لمكافحة الركود الذي قد يطول، ويتعمق أكثر مما بدا عليه الأمر في البداية. ولكن، حتى خطة تسريع النمو تلك نفذت بطريقة متحفظة ومتذبذبة. وتاجلت خطط الإنفاق بفعل عقبات بيروقراطية، مسفرًا ذلك عن بطء وانخفاض الإنفاق العام عما هو مطلوب. وكان السلوك المتردد من السلطات القيادية، في الفريق الاقتصادي للحكومة، يعكس درجة مقلقة من نقص فهمه الضرر المحتمل الذي يمكن لأزمة كهذه أن تسببها لبلد نام مثل البرازيل.

وعلى الرغم من استمرار الاقتصاد البرازيلي في الانحدار خلال الربع الأول من 2009، فقد تم تنفيذ سياسات إجبارية، ظلت بعيدة عما هو ضروري للتعامل مع الدفعات التقلصية الواردة من الخارج. وقد زادت البنوك العامة من تقديم الاعتمادات، بغائدة منخفضة. وقد أعان تحويل الدخل إلى الأسر الفقيرة من برنامج المنح الأسرية، على استمرار الاستهلاك في الفئات الأقل دخلًا. وقد أدى التحسن الكلي في التوقعات، بعد ما بدا وكأنه مبالغ في التحرك في الربع الأخير في العام 2008، إلى استعادة مؤقتة، وعلى استحياء حتى اللحظة. وكل الأشياء المأخوذة

في الاعتبار، وكل المؤشرات، تشير إلى الاتجاه نفسه: شفاء ضئيل، يعد في حد ذاته، في السياق الدولي، مجرد استراحة. في لحظة كهذه، فإن أكبر المخاطر التي قد يتعرض لها بلد ما، هو الخلط بين العجز عن التصرف، والاحتباس والتدبر المالي. فالحكومات التي تخشى زيادة الإنفاق، يمكنها تسليم أنفسها لمراقبة هبوط الطلب الخاص. ومن ثم هبوط الإنتاج والعمالة أيضًا. وفي وضع كهذا، تهبط عوائد الضرائب ويرتفع الإنفاق على التأمين الاجتماعي. ويزداد وقتئذ العجز المالي. وذلك تحديدًا لأن الحكومات لم تكن من الجراءة بما يكفي للتصرف ضد تقلص الاقتصاد. والمفارقة هنا أن ادعاء الظهور بمظهر رباطة الجأش، يضع البلد في موقف أسوأ ماليًا، مقارنة بما كان ينبغي إذا تصرفت الحكومة بحسم في دعم الطلب، وزيادة الدخل، وعوائد الضرائب، وبالمصادفة، فإن هذا بالضبط ما يسعى الرئيس أوباما إلى تحقيقه في الولايات المتحدة. وهو أيضًا ما دافع عنه المدير العام لصندوق النقد الدولي "دومينيك شتراوس خان" مرارًا وتكرارًا منذ العام 2007<sup>(2)</sup>.

## فرصة لبدء صفحة جديدة مع الاقتصاد العالمي

تمثل الأزمة المالية الدولية الراهنة الاضطراب الأكثر خطورة الذي يواجهه الاقتصاد العالمي، منذ الانهيار الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين. حتى إن مدتها تبرز طبيعتها الخطرة: فالأزمة تتقدم عبر عامها الثالث، ولا يوجد حتى الآن أي بصيص لنهاية النفق المظلم، ولا أي علامة على التعافي. والأكثر احتمالًا على المدى القصير أن الوضع سيصبح أكثر خطورة، مع زيادة البطالة والتقطع الاجتماعي الذي تسببه الأزمة في كل أنحاء العالم. وما زال لدى البرازيل فرصة لتقليل هذه المخاطر، إذا ارتقت الحكومة إلى مستوى التحدي.

على الرغم من ذلك، يجب ملاحظة أن الأزمات من النوع الراهن، دائمًا ما تغير وبعمق بشكل

(2) هذا على الرغم من أن الصندوق نفسه قد قاوم تبني هذه الرؤية، كما تبين من خلال الشروط المفروضة على بلدان وسط أوروبا التي تم إنقاذها من قبل صندوق النقد الدولي.

## تهديد الأمن الغذائي

فرانسييسكو مينيزيس Francisco Menezes<sup>(1)</sup>

كان لبرنامج "البرازيل صفر من الجوع"، وتقوية عدد من السياسات العامة هناك، أن يجعل من البرازيل رائدة عالمياً في مكافحة الجوع. ولكن الأزمات الغذائية والمالية، كان لها تأثيرات دالة على الأمن الغذائي للبرازيل.

ففي النصف الثاني من العام 2007، بدأت أسعار الغذاء في الارتفاع، على عكس التيار الذي ساد الأعوام السابقة؛ مهدداً المكتسبات التي تحققت، بالخطر. وقد كانت الفئات الأكثر ضعفاً وهشاشة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، هي التي أصابتها الضربة الأقسى من ارتفاعات الأسعار، حيث فاقت أسعارها ميزانياتهم بكثير. ومن وازع الاهتمام بهذه القضية زادت الحكومة المنافع التي توزعها بنسبة 8%، من خلال برنامج "الحد الأدنى المكفول من الدخل" Bolsa Família<sup>(2)</sup>. وقد ضمت الحكومة أيضاً عدداً كبيراً من الأسر إلى هذا البرنامج، واتخذت تدابير لتعزيز الإنتاج الغذائي، من خلال حوافز وضمانات للمنتجين الريفيين.

وفي النصف الثاني من العام 2008، هبطت أسعار الغذاء متأثرة بتيار السلع في الأسواق العالمية. ولكن، التهديدات الجديدة للأمن الغذائي، نتجت من انخفاض الدخل وسط الفئات الفقيرة من الناس، فضلاً عن زيادة معدلات البطالة، والانخفاض المحتمل في الأجور الفعلية. ومن الضروري إذن متابعة الأحداث عن كثب خلال العام 2009. وفي هذا السياق، تعد موازنة الأمن الغذائي، بلا شك، مؤثراً نسبياً على الاتجاه المتبع، وذلك في ضوء الأموال المرصودة لهذا العام 2009، والموازنة المقترحة للعام 2010.

(1) متخصص في الأمن الغذائي ومدير مشترك لـ "المعهد البرازيلي للتحليل الاجتماعي والاقتصادي".  
See: <www.ibase.br/modules.php?name=Conteudo&pid=2481> (2)

ولكن الواقع أنه لا تستطيع أي مجموعة بمفردها أن توفر الحل الواقعي. فهذه المؤسسات يجب أن تكون ممثلة، وهذا لا يتحقق بانتقاء الأعضاء الجدد بهدف السماح للأندية الموجودة بالمحافظة على طبيعتها الحصرية/الاستبعادية. فالأزمة الحالية تخلق فرصة مهمة لتحقيق الديمقراطية الفعالة للمؤسسات الدولية، ولا يجب إضاعة هذه الفرصة<sup>(3)</sup>.

أو بأخر طرائق عمل الاقتصاد والمجتمع. فبدرجة أهمية وقف الانحدار الاقتصادي على المدى القصير، من المهم أيضاً وربما أكثر أهمية أن نحضر للمستقبل. فقد أسفر الانهيار الكبير عن اتساع دولة الرفاه، وانتشار التدخل العام في الاقتصاد. وهو ما تمت محاربته من قبل الثورة النيوليبرالية في أواخر القرن العشرين.

والآن ثمة فرصة أخرى لفتح صفحة جديدة مع مسار الاقتصاد العالمي. فجميع المؤشرات تتجه نحو ما يسمى بـ "الاستثمارات الخضراء"، بوصفها الجبهة التالية للاستثمار والابتكار، وتعزيز استراتيجيات النمو المستدامة بيئياً التي تزيد من الكفاءة في توليد واستخدامات الطاقة. من المهم أيضاً إصلاح الضرر الناتج عن هيمنة الإيديولوجيات النيوليبرالية التي أجبرت الدول على سحب يدها من النظم المالية، منذ ثمانينيات القرن المنصرم، وهو ما أدى إلى بلوغ العالم حافة الهاوية. ومن الضروري تطبيق استراتيجيات نظامية وإشرافية، بالرغم من فشلها السائد. ولكن مع مراعاة ضرورة أن تركز القواعد الجديدة على كيفية تشغيل النظم المالية، بحيث تعزز التنمية وتوزيع الدخل والثروة، لا من أجل رفاهية مضاربي الأسواق المالية. وهذه القواعد أقرت في منتديات، مثل "لجنة ومنتدي بازل للاستقرار المالي". فقد أجبرت الأزمة البلدان الغنية التي احتكرت تقليدياً هذه القرارات، على فتح الباب للاقتصاديات الناشئة، وجعل مجموعة العشرين G20، محط الاهتمام، على الأقل في اللحظة الراهنة.

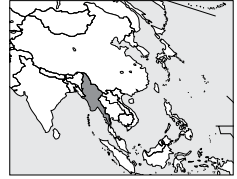
وقد يرى البعض أنه من الأفضل أن تكون مجموعة العشرين بدلا من مجموعة السبع،

(3) الحقيقة أن هذا بالضبط هو الهدف من مشروع "التحرير المالي والحكم العالمي: دور الكيانات الدولية"، نسقها "فرناندو كارفيو" و"جان كريجيل"، وضعه المعهد البرازيلي للتحليل الاجتماعي والاقتصادي، برعاية مؤسسة "فورد".  
راجع:

Financial Crisis and Democratic Deficit": www.ibase.br/modules.php?name=Conteudo&pid=1686.



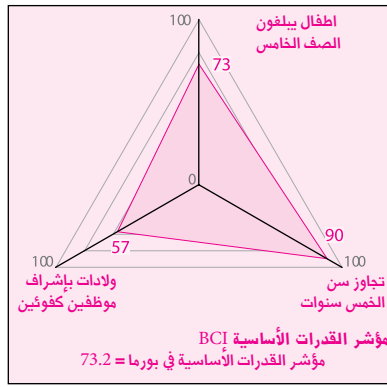
## أزمات كثيرة من دون استجابة



يعيش شعب بورما تحت الحكم العسكري أزمات دائمة، سواء كانت متعلقة بالاقتصاد، أو السياسة، أو الغذاء، أو البيئة. وقد اجتمع هذا كله ليخلق وضعاً من الفقر المدقع، ونقص الحقوق الأساسية والتدهور المتزايد في الأوضاع الاجتماعية. كما نجد أن المنظمات الشعبية التي تشكل جزءاً من المجتمع المدني في المستقبل، غير متطورة، أو محظورة، أو مضطهدة من قبل الحكومة. أما الحقوق فهي محفوظة فقط للنخبة العسكرية وأقرانهم، بينما نجد معظم المواطنين الأكثر استضعافاً متأثرين على نحو متباين بالأزمات والكوارث.

المناطق التي ضربها الفيضان بدون طعام أو ماء أو مأوى، أو رعاية طبية<sup>(3)</sup>. وأعاد مجلس الدولة للسلام والتنمية أيضاً تعبئة مواد الإغاثة الأجنبية؛ لتبدو وكأن الحكومة هي التي تبرعت بها. وقد عبرت منظمة العفو الدولية عن قلقها من أن الحكومة كانت تستغل معاناة المواطنين في أعقاب الإعصار، لتحكم قبضتها وتوسع من مدى وصول برامجها للعمل الإجباري، وسط الجماهير التي تفتقد للضروريات الأساسية<sup>(4)</sup>.

وفي الشهر نفسه، أجرت الحكومة استفتاء مشبوهاً حول الدستور الجديد، مستغلة في ذلك نزوح ضحايا الإعصار. حيث لم يتمكن هؤلاء الضحايا من التصويت، سواء في الاقتراع الذي كان مقرراً في الأصل يوم 10 أيار/مايو 2008 أو في التصويت الإضافي الذي تم في الرابع والعشرين من الشهر نفسه، وذلك بحجة توطين الناخبين النازحين. وتفيد التقارير أيضاً بأن مسؤولي الحكومة قد قايسوا مواد الإغاثة بالأصوات



كسجناء سياسيين<sup>(2)</sup>. وتم الحكم على المشاركين في تلك الاحتجاجات بالسجن لمدد طويلة. وفي آذار/مارس 2008، أخفقت الحكومة في التحذير من إعصار نرجس المتوقع والذي ضرب "دلتا الروادي" بقوة، وراح ضحيته 140.000 نسمة، وأثرت الكارثة مباشرة على عدد لا يقل عن 3.4 ملايين نسمة آخرين. ورفضت الحكومة دخول عمال الإغاثة إلى معظم المناطق المنكوبة، وأغلقت معسكرات الإغاثة أمام المواطنين النازحين، مجبرة إياهم على العودة إلى

### مجلس محامي بورما

نتيجة لسياسات ضالة على مدى 47 عاماً، وقمع وفساد من قبل مجلس الدولة للسلام والتنمية (SPDC) الحاكم، فإن الأزمة العالمية الراهنة التي تؤثر على الأسواق المالية وعدم توافر السلع الأساسية، وظروف البيئة، تضرب شعب بورما على نحو أسرع وأكثر قسوة من أي شعوب أخرى في العالم.

في أواخر العام 2006، وبينما كان إجمالي دخل الفرد سنوياً 300 دولار، ارتفعت تكلفة السلع الغذائية الأساسية إلى ما بين 30% و40%. وهو تهديد خطير لمن ينفقون 70% من دخلهم على الغذاء<sup>(1)</sup>. وفي آب/أغسطس 2007، خفضت الحكومة دعمها للوقود؛ ما أدى إلى ارتفاع أسعار البنزين. ووصل الأمر إلى أن كثيراً من الناس لم يتمكنوا حتى من الذهاب إلى عملهم. ومع زيادة أسعار السلع الأساسية مرة أخرى أربعة بل خمسة أضعاف، اندلعت احتجاجات سلمية على مستوى البلاد، بقيادة رهبان بوذيون وفلول المجتمع المدني. ورداً على ذلك، قمعت الحكومة بوحشية هذه الاحتجاجات، وفتحت النيران على الحشود العزلاء، وقامت بتفتيش أديرة الرهبان ليلاً. وتم القبض على نحو 2000 من المدنيين

(3) Tun, A. H. "Myanmar Cyclone Toll Rises to 138,000 Dead, Missing". Reuters, 24 June 2008. Available from: <uk.reuters.com/article/featuredCrisis/idUKBKK15852620080624?>.

(4) Amnesty International. "Myanmar Briefing: Human Right Concerns a Month after Cyclone Nargis". 2 June 2008. Available from: <www.amnesty.org/en/library/asset/ASA162008/013//en/85931049-32e511-dd-863f-e9cd398f74da/asa160132008eng.pdf>.

(2) See: Head, J. "Burma Leaders Double Fuel Prices". BBC News, 15 August 2007. Available from: <news.bbc.co.uk/2/hi/asia-pacific/6947251.stm>. And also: Assistance Association for Political Prisoners. Crackdown in Burma Continues, 31 January 2008. Available from: <www.aappb.org/release100.html>.

(1) Head, J. "The Hardship that Sparked Burma's Unrest". BBC News, 2 October 2007. Available from: <news.bbc.co.uk/1/hi/world/asia-pacific/7023548.stm>.

والعمل<sup>(5)</sup>. كما أن الأزمات العالمية المالية والغذائية والبيئية الراهنة، قد كثفت من وطأة وشدة صعوبات الحياة التي يعاني منها مواطنو بورما. وبالرغم من ذلك، وفي مواجهة هذا الوضع المريع، فإن مجلس الدولة للسلام والتنمية الحاكم، لم يظهر أي استعداد لتغيير سياساته أو نظام حكمه.

## الأزمة المالية

لقد عانت بورما طويلاً من أزمة مالية داخلية. فالتضخم في أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك الطعام والوقود، أدى إلى انتشار الاحتجاجات، نظراً لعدم قدرة الناس على التحمل أكثر من ذلك، ولأن ارتفاع أسعار السلع ترجم إلى فقدان للوظائف. فضلاً عن ذلك، فقد أثرت أزمة الاعتمادات بصورة غير مباشرة على العمال، عن طريق خفض الاستثمارات في الصناعات المحلية. فسوق الاعتماد للمستهلكين أو صغار رجال الأعمال، لم تعد موجودة وظيفياً. ومن ثم فإن تنمية سوق الاقتصاد الحر في هذا البلد، يعد في جوهره مجرد أسطورة، والحق في تنمية الصناعات محفوف، وحكر على الطغمة العسكرية الحاكمة، وأسرههم وذويهم<sup>(6)</sup>.

أُضيف إلى ذلك، إساءة استخدام مجلس الدولة للسلام والتنمية لأموال الأمة، ليوصل الإنفاق العسكري المتزايد عواقبه الوخيمة على الفئات الأكثر فقراً في البلاد. فبينما عجزت الحكومة عن مساندة ودعم المواطنين، في أعقاب الإعصار بدون مواد الإغاثة الأجنبية، فإنها أنفقت ما يقرب من نصف ميزانيتها على الجيش.

وقد زادت الأزمة المالية الواقع الاقتصادي سوءاً. فصناعات الصيد والتعدين والملابس والأغذية، على سبيل المثال، أصبحت في معاناة شديدة<sup>(7)</sup>. كما تعرض مواطنو بورما

في الخارج إلى ضغوط مالية؛ ما جعلهم عاجزين عن إرسال أموال إلى ذويهم، كما كانوا يفعلون من قبل. كما أن طلب البلدان المتقدمة على السلع من مصانع يعمل فيها مهاجرون من بورما، قد انخفض أيضاً، ما أسفر عن انخفاض فرص العمل للعمال المهاجرين، وزيادة سوء معاملتهم من قبل أصحاب الأعمال الذين يسعون إلى استخلاص أكبر أرباح من المهاجرين مستغلين أزمته<sup>(8)</sup>.

## الأزمة البيئية

هناك تدهور بيئي متزايد في بورما. حيث يعرض مجلس الدولة للسلام والتنمية حقوق الموارد المحلية للبيع، سواء المعدنية أو البيولوجية. فالدول المجاورة، جنباً إلى جنب حكومة منصاعة، تستغل الموارد الطبيعية للبلاد، من دون اهتمام بالعواقب البيئية والثقافية. في ولاية "كاشن"، يقوم تجار الخشب الصينيون حالياً، باستخلاص الأخشاب بدون اعتبار للأثر قصير أو طويل المدى، ومن دون أيضاً تشغيل مواطني بورما، ومن دون توفير أي دفعة تنشيطية لاقتصادها المحلي<sup>(9)</sup>. وبالمثل، فإن حكومة مجلس الدولة للسلام والتنمية، باعت حقوق الاحتياطات المعدنية الغنية، مثل الذهب والماس من دون أي إشراف نظامي على آثار ذلك على البيئة.

وعلى مدى العقدين الأخيرين، عانت بورما من أعلى معدلات لإزالة الغابات. حيث فقدت ما يقرب من 20% من غاباتها<sup>(10)</sup>. وقد حدث ذلك بالرغم من التحذيرات من الإضرار الدائم بالبيئة، عندما تهمل التنمية الاعتماد بين النظم البيئية المختلفة على بعضها البعض<sup>(11)</sup>. كما يأتي عدد السود التي تم التخطيط لها، وبنائها على النهر الرئيسي لبورما، من خلال شركات صينية وهندية وتايلاندية وحكوماتها؛ ليلقي بتهديد آخر للتنوع الحيوي للبلاد<sup>(12)</sup> فالمنفعة المالية تذهب إلى أرصدة القادة العسكريين بينما يحصد الناس المعاناة.

## الأزمة الغذائية

لقد أثرت الأزمة الغذائية تأثيراً مباشراً على بورما، حيث ظل الناس يعانون على مدى أربعة عقود من أزمة محلية موهنة تتعلق بقوتهم اليومي، اشتملت على انخفاض في البروتين<sup>(13)</sup>. وعلى الرغم من أن بورما تعد من البلدان ذات "الفائض الغذائي" من الناحية التكنيكية، لأنها تنتج من الغذاء ما يفوق استهلاكها، فقد تركزت المنظومات غير العادلة في التوزيع المواطنين فريسة للمعاناة من سوء التغذية. حيث يعاني 32% من الأطفال من نقص الوزن<sup>(14)</sup>. وكثير من المواطنين في خطر داهم، من

news&Itemid=50>.

(10) Mongobay.com (nd). "Myanmar: Environmental Profile".

Available from: <rainforests.mongabay.com/20myanmar.htm>.

(11) Curtis, G. "Christian Aid Warns of Burma Environmental Damage". Christian Today, 15 May 2007.

Available from: <www.christiantoday.com/article/christian.aid.warns.of.burma.environmental.damage/107>.

(12) Pichai, U. "Environmentalists Demand Halt to US\$ 35 Billion Burma Dams". Mizzima, 16 March 2009.

Available at: <www.mizzima.com/news/inside-burma/1844-environmentalists-demand-halt-to-us-35-billion-burma-dams.html>.

(13) Suu Kyi, A.S. "Breakfast Blues". In Letters from Burma, 271998 .30-.

(14) WFP (nd). "Myanmar". World Food Programme (WFP). Available from: <www.wfp.org/countries/Myanmar>.

(7) See, for example, Mizzima, "Burmese Fishery Export Hit Hard", 27 November 2008; "China Slowdown Hits Burmese Mining", 28 January 2009; "Ad Industry in Burma in Doldrums", 14 February 2009; "Rangoon Factories Begin Cutting Jobs", 5 February 2009. Available from: <www.mizzima.com/news/global-financial-crisis-a-burma.html>.

(8) Interviews with Mae Sot, Thailand area factory workers by Burma Lawyers' Council staff, June 2008.

(9) Kachin News Group. "China Resumes Importing Timber from Northern Burma". Kachin News, 17 December 2008.

Available from: <www.kachinnews.com/index.php?option=com\_content&view=article&id=678:china-resumes-importing-timber-from-northern-burma&catid=1:latest>.

(5) Yeni and Min Lwin. "Massive Cheating Reported from Polling Stations". The Irrawaddy, 10 May 2008.

Available from: <www.irrawaddy.org/article.php?art\_id=11923>.

(6) Pepper, D. "In Burma, Business Ventures Start with Military". SFGate, 13 November 2008.

Available from: <www.sfgate.com/cgi-bin/article.cgi?f=/c/a/200812/11//MNNU12SBS8.DTL>.

نقص الغذاء، عندما تقع كوارث طبيعية وبيئية، وخصوصاً عندما تدار عواقبها على نحو سيئ، كما شاهدنا في أعقاب إعصار سايلون نرجس. في ولاية "تشين" وضع طاعون حديث للفئران 100.000 مواطن في مواجهة خطر المجاعة، ولم تقدم الحكومة حتى الآن أي مساعدة لهم<sup>(15)</sup>.

## أزمة التعليم

يضع التمويل الرسمي للتعليم في بورما هذا البلد في قاع البلدان الأقل نمواً، والتي تتفق فقط 1.2% من إجمالي الناتج القومي على التعليم، سواء بالنسبة لإجمالي الناتج القومي، أو كإرقام مطلقة<sup>(16)</sup>. فعلى المستوى الوطني لا ينيهي المناهج كاملة، من الطلاب الملتحقين بمرحلة التعليم الابتدائي أو الثانوي، سوى ثلثهم<sup>(17)</sup>.

## الأزمة السياسية

النظام السياسي المعطوب يظل جميع العوامل الأخرى. فمجلس السلام والتنمية، ومن سبقوه من ديكتاتوريين، رفضوا أن يسمحوا بانتقال حقيقي إلى الديمقراطية. على الرغم من الانحدار المتعمق للبلاد، منذ الاستيلاء العسكري على السلطة. ف"طريق الخطوات السبع نحو الديمقراطية" التي يتبناها النظام، ينظر إليها معظم الناس على أنها طريق الخطوات السبع نحو التخندق العسكري الدائم. ومن بين نقاط كثيرة مطروحة في هذا السياق، نجد أن الدستور الجديد الذي يعزز السيطرة العسكرية، غير المحدودة، على تحركات وعمل الحكومة، قد فشل في توفير القضاء المستقل، وسد

(15) Carroll, B. "Rampaging Rats Bring Starvation to Burma". BBC News, 26 September 2008.

Available from: <news.bbc.co.uk/2/hi/asia-pacific/7633986.stm>.

(16) CIA (2009). World Factbook, Burma. Available from: <www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/bm.html>.

(17) "Child Education in Burma". Asian Tribune, 3 September 2003.

Available from: <www.asiantribune.com/oldsite/show\_article.php?id=850>.

(18) See: Htoo, A.U. "Analysis of the SPDC's Constitution from the Perspective of Human Rights". Legal

الوقت الحالي، هناك ما يُقدَّر بألفي ومائة معتقل سياسي في سجون بورما<sup>(20)</sup>.

## المجتمع المدني موضع شك

في أوقات الأزمة، تكون منظمات المجتمع المدني مهمة للغاية في توفير الإغاثة، والصوت البديل للمساعدة على حل المشكلات الأكثر ضغطاً على الأمة. ولكن في بورما، نجد أن هذه المنظمات غير متطورة بما يكفي، ومحظورة، أو مضطهدة من قبل الحكومة. والجماعات البارزة المسموح لها بالوجود، هي فقط تلك التي تساعد على تدعيم الجيش. على سبيل المثال، "فيلق الحرائق المساعد"، والذي يساعد في إخماد أي احتجاجات. وبالمثل، فإن مجموعة المرأة التي تدعمها الحكومة، تعزز سياسات الحكومة، بدلاً من العمل على تغييرها. وعلى الرغم من وجود بعض المنظمات القاعدية التي تعمل في مجتمعات محلية، إلا أنها مجبرة على الاستحصال على تصريح من الحكومة للقيام بأي نشاط<sup>(21)</sup>. علاوة على ذلك، فهناك اتجاه لأن يقوم أعضاء هذه المنظمات، بشيء ما "غير قانوني". وهو في الغالب ما يعني فقط معارضة الحكومة، وفي الغالب تتم معاقبتهم على ذلك<sup>(22)</sup>.

## خاتمة

تحت الحكم العسكري، يعيش شعب بورما في أزمات دائمة، سواء اقتصادية أو سياسية أو بيئية. في السنوات الأخيرة، عملت هذه الأزمات وبنحو متكرر على إشعال

الفجوة في غياب حماية حقوق الإنسان<sup>(18)</sup>. وقد رفضت عدة مجموعات سياسية بارزة، مثل الاتحاد الوطني للديمقراطية NLD، وحزب دولة مون الجديد والجهة الوطنية الديمقراطية لدولة مون، ومنظمة استقلال كاشين، المشاركة في الاستفتاء على الدستور. وتخطط مجموعات المعارضة الرئيسية بقيادة الاتحاد الوطني للديمقراطية، لمقاطعة الانتخابات المقبلة في العام 2010.

بالإضافة إلى ذلك، فإن أزمة سياسية بين الصفوف العسكرية في حالة اختمار، بين مجلس السلام والتنمية وجيش دولة "وا" المتحد (USWA) الذي يتحكم في جزء من ولاية شان Shan. وعلى الرغم من اتفاق الجماعات على وقف إطلاق النار في 1989، إلا أن جيش وا رفض نزع السلاح، وأصبح ميليشيا تحت سيطرة الحكومة. وقد دأب جيش وا على طباعة وثائق رسمية، بصفته "حكومة دولة وا، منطقة الحكم الذاتي الخاصة، اتحاد ميانمار". وذكر أنه لن ينزع السلاح، ولن يشارك في انتخابات 2010 ما لم يتم منحه هذه المكانة<sup>(19)</sup>.

وقد واصل مجلس السلام والتنمية الحاكم اعتقال أي فرد يجرؤ على نقد الحكومة وسياساتها. وهو ما يعد مؤشراً واضحاً على عدم استعدادها للسماح بتغيير حقيقي في المجال السياسي. في العام الماضي، تم تمديد الإقامة الجبرية للقائد المنتخب ديمقراطياً، والحائز جائزة نوبل "داو أونج سان سو كي" كما تم الحكم على الكوميديان البورمي، والمعلق الاجتماعي "زاجانر" بالسجن 45 سنة؛ لانتقاده استجابة الحكومة لإعصار سايلون نرجس. وفي

Issues on Burma Journal, No.30. 2008; and two publications by the Burma Lawyers' Council. "2010 Elections: No Hope for Human Rights". Legal Issues on Burma Journal, No.30.2008, and "Statement on the Failure of the 2008 SPDC Constitution to Protect Judicial Independence". 4 December 2008.

(19) Weng, L. "UWSP Proposes Autonomous Wa Region". The Irrawaddy, 5 January 2009. Available from: <www.irrawaddy.org/highlight.php?art\_id=14874>.

(20) France 24. "Online Mobilization for Political Prisoners in Burma". Available from: <www.france24.com/en/20090319-web-mobilisation-political-prisoners-burma-egypt-activist-rio-wireless-brazil>.

(21) Ni Aung, M.A. "Creating Space in Myanmar/Burma". In Zarni (ed.) Active Citizens Under Political Wraps: Experiences from Myanmar/Burma and Vietnam. Chaing Mai: Heinrich Boll Foundation. 2006.

(22) Lorch, J. "Civil Society Actors and Their Room for Maneuver in Myanmar/Burma". In Zarni (ed.) Active Citizens Under Political Wraps: Experiences from Myanmar/Burma and Vietnam. Chaing Mai: Heinrich Boll Foundation. 2006.



واستمرار وتكريس الوضع الراهن، الذي يشكل أضراراً بالغة للشعب. واستجابة لهذه الأزمات، تزيد الحكومة من بطشها واعتقالاتها، ورفضها توفير أي شكل من أشكال الأمان لمواطنيها. وقد جعلت الحكومة من هذا البلد بلداً بحقوق محفوظة لنخبته العسكرية ولذويهم فحسب، بينما نجد معظم المواطنين يتأثرون بشدة، وعلى نحو متباين، بالأزمات والكوارث التي تزيد عيشتهم سوءاً.

## تداعيات الآثار الاجتماعية للأزمة العالمية على مصر

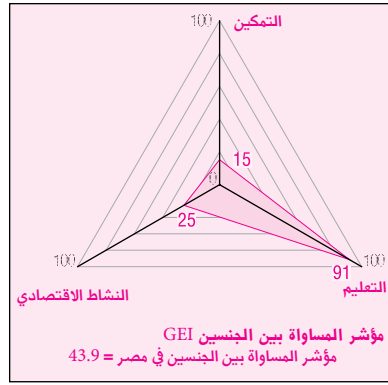
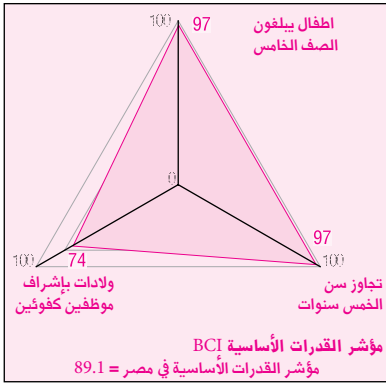
عدد السكان: 74.5 مليون (2008)

المساحة: (1000) 1.001 كم<sup>2</sup>

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: \$ 2.184 (2008)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: 7.2% (2008)

معدل التضخم: 11.8% (2008)



### إعداد د. عفاف مرعي الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية

يمر الاقتصاد العالمي حالياً بأزمة مالية خطيرة أثرت في الولايات المتحدة الأمريكية وانتشرت في أوروبا وباقي العالم. وقد أدت تلك الأزمة إلى انهيار البنوك والشركات المؤثرة، فضلاً عن الركود الاقتصادي في عدة بلدان. تتوقع الحكومة المصرية تأثر مصر بالأزمة المالية على النحو التالي:

- انخفاض في الصادرات.
- انخفاض في الاستثمارات الأجنبية.
- انخفاض في دخل قناة السويس.
- الانخفاض في دخل السياحة.
- الانخفاض في معدل نمو القطاعات ومعدل النمو الشامل.

النظام المالي المصري ضعيف الاندماج في النظام المالي العالمي. ففي حين أن هناك زيادة في تدفقات رأس المال، إلا أن هذه التدفقات محدودة نسبياً. كما أن حجم استثمارات محفظة الأوراق المالية صغيرة نسبياً، والبنوك المصرية ليست مدمجة بقوة في النظام الدولي. لذلك، فمن هذا المنطلق، أصبحت مصر معزولة إلى حد ما. ومع ذلك، فإنها ليست معزولة عن الصدمات الحقيقية التي يمكن أن تأتي من انخفاض في عائدات السياحة والتقلب في أسعار النفط، أو التحولات في الاستثمار الأجنبي المباشر. هنا، ينبغي أن يكون هناك تمييز بين الكشف المالي مقابل الكشف الحقيقي. فمن ناحية، مصر ليست مكشوفة للغاية، على حد المالية، ولكن شديدة الكشف على

الحد الحقيقي. قد يعرض الاقتصاد المصري معدل نموه السنوي البطيء في نصف عقد من الزمان في هذه السنة المالية في ظل اصطدام الأزمة العالمية بعائدات السياحة وقناة السويس والاستثمار، فـ 70% من عائدات النقد الأجنبي في مصر تأتي من الخدمات، والتي تعني السياحة وقناة السويس وأزمة الإئتمان العالمية متوقع أن يكون لها تأثيراً شديداً على أرقام السياحة في البلدان التي تشكل فيها جزء كبير من الاقتصاد فخيراً الاقتصاد يحذرون أنها سوف وبالفعل تؤثر على السياحة والنمو السنوي في مصر. معظم توقعات النمو بالنسبة للبلدان الناشئة يجري تنقيحها نزولياً لتعكس تأثير أسوأ أزمة مالية عالمية منذ 80 عاماً. سيتم ضرب الاستثمار كما سيضعف كثيراً نمو الصادرات. على سبيل المثال، أوروبا، لا تزال تمثل حوالي 60% من الصادرات المصرية، ونتوقع أن منطقة اليورو سوف تتعاقد العام المقبل. وهذا سوف سيكون له تأثير على النمو في مصر، مضيئة أنها قد

راجعت توقعاتها لنمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 5.6% نزولاً من 6.7%. ومع ذلك، قالت تايمن وعدد من المحللين الآخرين؛ أن وجود سعر صرف من والانخفاض أسعار السلع العالمية وقوة صافي الأصول الأجنبية، موقف قد يساعد في التخفيف من أثر تباطؤ النمو. مدعومة بارتفاع الاستثمار الأجنبي وعائدات قياسية من السياحة وقناة السويس، نما الاقتصاد المصري بأسرع وتيرة في العقد الذي مضى منذ تعيين حكومة ذات توجهات السوق في عام 2004. ولكن بدأ النمو في التباطؤ في الربع الأخير من السنة المالية 08/2007، مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية والتي جعلت معدل التضخم يصل إلى أكثر من 20% مؤثرة على الاستهلاك الخاص في أكثر البلدان العربية سكاناً. مصر في مؤشر سوق الأسهم قد تراجعت بنحو 60% هذا العام. وتشير التقديرات الرسمية أن النمو تباطأ في الربع الأول من السنة المالية 09/2008 ليصل إلى معدل سنوي يبلغ 5.8%، وقال زبير التنمية الاقتصادية عثمان محمد عثمان:

الحكومة حافظت على النمو المستهدف بين 6 و7% في السنة المالية الحالية، قائلا انه سيكون من المضمون اجتذاب نحو 10 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية.

وقال اقتصاديون كثيرون أنهم يتوقعون من الحكومة زيادة الإنفاق لتحفيز الاقتصاد. هذا، بالإضافة الى الانخفاض المتوقع في العائدات، بما في ذلك تلك من الضرائب، من شأنه أن يؤدي الى عجز أكبر في الميزانية. وقد تحدث وزير التجارة والصناعة رشيد محمد رشيد في غرفة التجارة الأميركية في مصر في مأدبة الغذاء الشهرية، التي عقدت في 16 من أكتوبر 2008، فناقش الآثار المحتملة للازمة الاقتصادية المقبلة على عدد من قطاعات الاقتصاد المصري، بما في ذلك الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة وعائدات قناة السويس. وقد أقر الوزير أن الظروف الاقتصادية العالمية سوف تؤدي الى تباطؤ في النمو. وقال أن هذا الوضع يدعو الى إتخاذ تدابير إضافية إذا كانت مصر تريد الاحتفاظ بنفس مستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي. وأضاف "أنا واصلنا القيام بما كنا نقوم به لتحقيق نمو 7 في المئة، من الواضح جدا بالنسبة لنا اننا لن نصل الى هذا النمو في عام 2008 أو 2009".

وأوضح رشيد أن الحكومة تعمل حاليا على الاستجابة للمساعدة في الحفاظ على نمو الناتج المحلي الإجمالي. بينما يشير الى أن الحوافز والدعم للقطاعات المتضررة ضرورية، ويقول إن ضمان توافر التمويل ضروري للمضي قدما في تحقيق النمو. وأضاف أن "حقيقة أن لدينا بنوك مصرفية سليمة، وأن لدينا ما يكفي من السيولة المصرفية، هي أخبار جيدة للغاية لنا للحفاظ على الاستقرار [في السوق]". وأضاف "لكن إذا كنا نريد الإنتقال الى المرحلة الثانية من الوجود على الجبهة الإستباقية، نحن بحاجة الى أن نرى أن النظام المصرفي يسير الى جانبنا مع إستخدام هذه السيولة"، مشيرا الى أن هذه السيولة ومشاركة القطاع المصرفي يجب أن يتم ضخها في مجالات التصدير والاستثمار والاستهلاك المحلي.

## الآثار المترتبة على قطاع الزراعة:

يواجه العالم العديد من التحديات بصدد

موضوع الغذاء، الأكثر وضوحا الارتفاع في أسعار الطعام، تغير المناخ والآثار السلبية المترتبة عليه؛ اقتصاديا، واجتماعيا وبيئيا، والخطورة المتزايدة لنقص الطعام نتيجة لإنتاج الطاقة البيولوجية على حسابه.

أزمة الغذاء العالمية أظهرت أهمية "الاكتفاء الذاتي الغذائي" للدول النامية ومن ضمنها مصر، لتجاهل العديد منهم الاستثمار في القطاع الزراعي لانخفاض أسعار الطعام العالمي على مر الـ25 عام الماضية، ولكن مع الانخفاض المستمر في خصوبة التربة، تغير المناخ وندرة المياه للمنتجات الزراعية أصبحت المحاصيل الزراعية في انخفاض دائم، ومن ناحية أخرى زادت الواردات الزراعية في الدول النامية لزيادة عدد السكان وزيادة الطلب، مما أدى الى زيادة الواردات الزراعية وخسارة "السيادة الغذائية" بشكل مستمر.

يعد القطاع الزراعي أحد القطاعات الرئيسية في الاقتصاد المصري، كقطاع مسؤول عن الأمن الغذائي، وهو مصدر هام للقطاعات الإنتاجية لتوفير مدخلات وخدمات أخرى، بالإضافة الى دور الصادرات الزراعية في تحسين ميزان المدفوعات بحيث يمتص حوالي 34% من القوى العاملة.

تطورت أزمة الغذاء في مصر تبعاً لمعدلات نمو طلب الإنتاج والاستهلاك لمنتجات الطعام، وكان هناك ما يقارب الإجماع على أنها قد توصلت الى نقطة حرجة متمثلة في الاعتماد المتزايد على المصادر الخارجية لإطعام السكان والتدهور في نصيب الفرد من الناتج الزراعي والإسهام المتناقص للقطاع الزراعي في مجموع الدخل المحلي.

الفقر في مصر سببه فشل سياسات التنمية المتبعة منذ منتصف القرن العشرين والتي أدت نهاية الى نتائج مأساوية في نطاق الفقر والإفقار. حيث يندرج 20.5 مليون مصري فقير تحت فئة الفقر المدقع فيكسبون ما يقل عن دولارا واحدا في اليوم، و35.8 مليونا يكسبون ما يقل عن دولارين يوميا. بينما حصة السوق لـ20% من السكان المصريين لديهم 43.6% من الدخل القومي، وأقفر 20% من السكان يعيشون على 8.6% من الدخل القومي.

مطالب القطاع الزراعي المصري في الأعوام القادمة لتحمل العواقب قد يتم إرهابها

نتيجة للإهمال على مر السنين، مما جعل مصر مستوردا صافيا للغذاء.

تداعيات الأزمة المالية العالمية على القطاع الزراعي توضح تهديدا على التنمية الزراعية في مصر كما تنعكس على برامج أخرى للتنمية. يتوقع الخبراء أن الأزمة ستؤثر على البرامج والمخططات لتشجيع المزارعين على زراعة محاصيل إستراتيجية مثل القمح والذرة وعباد الشمس مما سيؤدي الى الإعتماد على الصادرات من الخارج مرة أخرى، والتراجع عن سياسات التقرب من الاكتفاء الذاتي لهذه المحاصيل الى جانب انخفاض معدلات النمو الزراعي في مصر.

هناك أيضا تهديدا لمحاولات التوصل الى الاكتفاء الذاتي لزراعة القمح في مصر نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية. والتي أدت الى انخفاض عالمي في أسعار الحبوب الغذائية في السوق العالمي. فتوجه كل المؤشرات المزارعين بعيدا عن زراعة القمح خلال موسم الزراعة الحالي وزراعتهم للبرسيم، وهو مؤشر لكارثة غذائية.

وهذا تنبؤ أن التحرك بعيدا عن الاستثمار في القطاع الزراعي في ظل الموقف الراهن سيؤدي الى انخفاض فرص العمل في هذا القطاع، ودخول مجموعات جديدة، وخاصة المجتمع الريفي تحت خط الفقر، بالإضافة الى الهجرة المحتملة من الريف، وخاصة بصعيد مصر.

هناك حاجة الى مساندة المزارعين، تنمية الزراعة المصرية وتبنى سياسات الزراعة البديلة والتنمية المتكاملة والتي ستوفر أمن الغذاء وحياة كريمة للمصريين من خلال الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والحقوق السياسية.

## الآثار المترتبة على قطاع الصناعة:

توقع أدهم نديم المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة أن تلجأ المصانع في الفترة القادمة لتسريح 45% من العمالة الحالية لأنها عمالة غير مدربة، وقال نديم خلال الندوة التي عقدتها جمعية رجال الأعمال في 24 مارس الماضي، إن في مصر 2 مليون عامل في مجال الصناعة بينهم 65% مؤمن عليهم والباقي خارج مظلة التأمين مما يتطلب وضع خطة جادة للتأمين عليهم.

وكشف نديم عن انخفاض قيمة الصادرات المصرية بنسبة 30% بسبب الأزمة المالية العالمية، وقال: نعاني من فقدان الأسواق الرئيسية التي كانت تستقبل إنتاجنا التصديري خاصة في الولايات المتحدة ودول أوروبا، فضلاً عن انخفاض الطلب العالمي عامة بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، وعلينا الآن البحث بجديّة عن أسواق بديلة كما نبحث عن استثمارات بديلة لتلك التي قد تكون انسحبت من مصر في محاولة لتقليل خسائرها التي طالتها الأزمة بشكل كبير وأربكت حساباتها المالية.

هذا وقد توقع الدكتور عثمان محمد عثمان، وزير التنمية الاقتصادية، زيادة معدلات البطالة بين 9.5% و10% في العالم المالي الجديد 2010/2009 وانخفاض معدل النمو الي نسبة تتراوح بين 4% و4.1% بسبب الأزمة المالية العالمية.

وقال الوزير في المؤتمر الصحفي الذي عقده يوم 23 مارس الماضي للإعلان عن الملامح الرئيسية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2010/2009 إن العام المالي الجديد سيئ وصعب بسبب الأزمة العالمية وتداعياتها على الاقتصاد المصري. وأضاف: "إن شاء الله ستزيد معدلات البطالة"، نظرا لانخفاض معدل النمو، حيث إن انخفاضا بنسبة 1% في النمو يؤدي لزيادة عدد العاطلين نحو 150 ألف عاطل، وتابع الوزير: الأزمة الاقتصادية العالمية أعادتنا لمراحل طويلة للخلف.

وأشار الوزير إلى أن خطة العام المالي القادم وضعت في الأساس لمواجهة الأزمة العالمية، وأكد أنه من المتوقع أن يصل حجم الناتج المحلي الإجمالي إلى تريليون و181 مليار جنيه وزيادة الاستثمارات الكلية إلى 200 مليار جنيه، وذلك مقارنة بحوالي 195 مليار جنيه عام 2009/2008.

وقال الوزير إن القطاعات سريعة النمو هي الأكثر تضرراً بالأزمة حيث من المتوقع أن يصل النمو في قناة السويس إلى 8%، والسياحة سالب 8.7%، والصناعة التحويلية من 8% عام 2008/2007 إلى 3.8% عام 2010/2009، والنقل من 8.1% عام 2008/2007 إلى 5.3% عام 2010/2009.

وأوضح الوزير أن القطاعات التي ستتأثر خلال العام المالي القادم ولكن بدرجات متفاوتة في ظل عدم التيقن بأبعاد الأزمة ومداهما الزمني، هي التشييد والبناء حيث سنخفض من 11% إلى 10%، وقطاع تجارة الجملة والتجزئة من 6.3% إلى 5.8% والقطاع المالي من 5.4% إلى 5%.. وحول القطاعات التي تتأثر ببطء بتداعيات الأزمة، أكد عثمان أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات سوف ينخفض من 11% إلى 10%.

وقال عثمان: انخفاض معدلات النمو في القطاعات الاستثمارية المختلفة يقابله تنامي الاستثمارات العامة مع الالتزام الحكومي ببرامج التنمية البشرية والبنية الأساسية وزيادة معدلات النمو في قطاع الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية الأخرى من 4.7% إلى 4.9%، والخدمات الحكومية العامة من 2% إلى 3.5%، والكهرباء والمياه من 7% إلى 7.1%، وأضاف الوزير أن الفجوة التمويلية بين الاستثمارات الكلية والادخار المحلي سوف تصل إلى 85 مليار جنيه عام 2010/2009، ومن المتوقع تمويل هذه الفجوة من تحويلات العاملين المصريين بالخارج، والتي قد تصل إلى 40 مليار جنيه مقارنة بحوالي 41 مليار جنيه عام 2009/2008، لافتاً إلى أن تحويلات المصريين تأثرت بالأزمة. وأشار الوزير إلى تراجع نصيب الاستثمار الخاص لجملة الاستثمارات إلى 57% مقابل 67% عام 2009/2008.

وعلى ضوء نتائج عمل فريق رصد دار الخدمات النقابية والعمالية، فقد تم تسريح ما يقرب من 6100 عامل خلال شهر ابريل الماضي في قطاعات مختلفة منها قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والسياحة والبناء والأخشاب والبنوك والصناعات الغذائية والأدوية وقطاع الصناعات المعدنية.

ففي قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة تم تسريح ما يزيد عن 3100 عامل وعاملة، منهم من تم فصله أو تسريحه مباشرة أو منحه أجازة مفتوحة، كذلك صدر قرار غلق كلي لإحدى الشركات وتسريح باقى طاقم عملها دون صرف الأجور المستحقة لهم. كما تم تخفيض الرواتب، والحوافز وأحياناً

إغائها أو تأخرها، وفرض جزاءات على العمال لأتفه الأسباب أو إجبارهم على العمل لساعات إضافية.

وفي قطاع السياحة تم تسريح ما يقارب 270 عامل وعاملة وانتهج أصحاب الفنادق والشركات السياحية سياسة زيادة الأجازات غير مدفوعة الأجر وتخفيض نفقات الإعاشة مع زيادة الجزاءات.

أما في قطاع البناء والأخشاب فقد تم تسريح ما يقارب 1400 عامل وعاملة بالفصل أو عرض تسوية معاش مبكر أو إيقاف بعض خطوط الإنتاج كما تم في إحدى شركات الاسمنت، كذلك تخفيض اليوميات ومكافآت الإنتاج والحوافز بكافة صورها، كما لجأ البعض منهم عند التجديد للعمال بتخييرهم ما بين الموافقة على عقد جديد براتب هزيل أو عدم التجديد.

وفي قطاع البنوك فعلى الرغم من أن فريق الرصد لم يرصد تسريح للعمال في البنوك المصرية، إلا أن شهر أبريل قد شهد مجموعة من الإجراءات اتخذتها بعض البنوك تشير إلى تأثرها بالأزمة المالية وهو ما يشير إلى تسريح متوقع للعمال خلال الشهر القليلة القادمة.. حيث قررت بعض البنوك، لأول مرة فرض أسعار على الخدمات المصرفية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، وتحسين مؤشرات الأرباح خلال العام الحالي. وفي الصناعات الغذائية تم تسريح ما يقرب من 700 عامل وعاملة، كما تم إجبار العمال في إحدى الشركات الزراعية على توقيع إيصالات أمانة على بياض والاستقالة مقابل استمرارهم في العمل!

أما عن قطاع الأدوية فقد بدأت بعض الشركات القابضة بالتفكير في عمليات دمج شركاتها التابعة، وهو ما حدث بالفعل في الشركة القابضة للصناعات الدوائية والتي قررت دمج الشركة العربية للأدوية مع شركة القاهرة للأدوية.. وهو ما رفضه عمال الشركتين نظرا لما سيتبع ذلك من إعادة هيكلة لعمال الشركتين. وفي شركة للمستلزمات الطبية تم إيقاف بعض الماكينات عن الإنتاج ولم يتم صرف رواتب العمال خلال شهري فبراير ومارس سنة 2009 بحجة تطوير المصنع، لم يتم تسريح أي عامل من المصنع لكن تم إعطاء بعض

العمال إجازة مفتوحة بدون مرتب، ووقف صرف بدل الانتقال وقيمتها 75 جنيها منذ شهر يناير الماضي..

وفي قطاع الصناعات المعدنية فقد رصد فريق العمل تسريح ما يقرب من 550 عامل وعاملة من بينهم عمالة وصلت سنوات خدمتها أكثر من عشر سنوات، كذلك أجبرت إحدى الشركات عمالها بتوقيع عقود جديدة بأجور متدنية.

## السياحة:

أكد مجلس السياحة والسفر العالمي أنه بعد 4 أعوام من النمو المتواصل، فإن صناعة السياحة والسفر تراجعت في معدلات النمو بشكل كبير العام الماضي، وتوقع أن تعاني هذه الصناعة من عامين شديدي الصعوبة (2010/2009) إلى أن تلتقط أنفاسها بعد ذلك وتعود للازدهار من جديد.

أما في مصر فقد أشار تقرير لجنة الخطة والموازنة عن الحساب الختامي للدولة والهيئات العامة الاقتصادية والهيئة القومية للإنتاج الحربي والخزانة العامة إلى انخفاض الإيرادات السياحية بعد أن تراجع معدل نمو أعداد السائحين الوافدين خلال الربع الثاني من عام 2009/2008 إلى 1% مقابل نحو 15% في الربع الأول. كما شهدت الإيرادات السياحية تراجعا وصل معدله إلى 11% محققا 2.4 مليار دولار، في الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر 2008، مقارنة بنحو 2.7 مليار دولار في الفترة ذاتها من العام الماضي، في حين تراجع عدد الليالي السياحية ليليل نحو 28.9 مليون ليلة، مقارنة بنحو 31.2 مليون ليلة بنسبة تصل إلى 11% في الفترة ذاتها، وكل ذلك كان له انعكاساته على العمال.

وأيضا، في بعض القرى السياحية، تم خفض حوافز العمال بنسبة 25%، بالإضافة إلى تخفيض بعض المميزات مثل تخفيض نفقات الإعاشة للعمال وزيادة أيام الإجازات غير مدفوعة الأجر وأيضا ارتفعت نسبة الجزاءات بشكل ملحوظ.

وفي شركة سياحة أخرى بالفرقة، والتي يبلغ عدد عمالها 890 عامل منهم 350 عاملة، تم إغلاق جزء منها وتم تسريح 200 عامل وعاملة.

وفي فندق الصفا للسياحة بمحافظة سوهاج، الذي يبلغ عدد العاملين به 85 عامل تم تسريح 25 عاملا منهم 7 عاملات في شهر أبريل الماضي، لقلة النزلاء بالفندق.

## البناء والأخشاب:

بدأت آثار الأزمة المالية بالظهور على صناعة الأثاث والأخشاب في مصر، حيث أكد المهندس أحمد حلمي رئيس مجلس تصدير الأثاث، عن مخاوفه من احتمال أزمة محققة الوقوع خلال الشهور القادمة ووصف تلك الفترة "بالشهور العجاف!!..". أكد حلمي أن نسبة صادرات الأثاث قد ارتفعت خلال الشهرين الماضيين بما يقرب من 25% وهي عقود مبرمة منذ العام الماضي، بينما شهدت معدلات العقود الجديدة تراجعا كبيرا منذ بداية العام الحالي مما يهدد بأزمة أكيدة سوف تظهر خلال الشهور القادمة وتستمر لمدة عامين علي الأقل، وأرجع ذلك إلى ضعف القوة الشرائية وذلك على مستوى العالم نتيجة الأزمة المالية العالمية. أما عن صناعة الرخام فقد أكد أعضاء شعبة الرخام والجرانيت باتحاد الصناعات المصرية، أن الأزمة المالية العالمية أثرت سلباً على قطاع الرخام والجرانيت، حيث تراجعت الأرباح بنسبة 30% حسب أعضاء الشعبة. وقال د. مدحت مصطفى رئيس الشعبة: "إن تأثير الأزمة العالمية على القطاع تأثيرا كبيرا نظراً لأن القطاع يعتمد بشكل أساسي على التصدير، لافتا إلى أن القطاع يهدف بشكل أساسي لتحقيق نفس مكاسب العام الماضي، والتي وصلت إلى 350 مليون دولار، مؤكداً أن القطاع يراهن بشكل كبير على السوق الأفريقية".

وفي مصنع أسمنت أسيوط، الذي تملكه شركة سيمنس الفرنسية، الذي يبلغ عدد العمال فيه 4400 عاملا، منهم 680 عاملا معينا والباقي عمالة مؤقتة ويومية، قامت إدارة المصنع بإيقاف خط إنتاج بدعوى الصيانة.

كما قامت شركة أوراسكوم للإنشاء والصناعة بتسريح ما لديها من العمالة المؤقتة أواخر شهر مارس الماضي وعددهم 400 عامل، وذلك من خلال إصدار قرار إداري بإنهاء العقود المبرمة معهم.

وفي شركة السويس للأسمنت أعلن مسئولو الشركة في شهر فبراير الماضي عن خطة لتخفيض العمالة، حيث طرحت الشركة المعاش المبكر لمن يرغب من العاملين مقابل مكافأة تقدر بـ 50 ألف جنيه لكل عامل، وفقا لمرتباتهم، وهو ما رفضه العاملون ولجنتهم النقابية.

في الشركة الهندسية للصناعات والتشييد "سيك" استغنت الإدارة عن 150 عاملا خلال شهر يناير الماضي، بحجة الأزمة المالية العالمية ولم تقم الإدارة بالتسوية القانونية للعمال، حيث صرفت لهم فقط شهرين مكافأة عن إجمالي مدة الخدمة التي وصلت إلى عشر سنوات لبعضهم.

قامت شركة الكابلات الكهربائية بالاستغناء عن 600 عامل مؤقت لديها، وذلك من خلال خفض مرتباتهم بالعقود الجديدة، حيث أجبرت الإدارة العاملين على التوقيع على العقود الجديدة والمرتبات الجديدة، ومن رفض من العمال رفضت الإدارة تجديد عقده، علاوة على امتناعها عن توزيع الأرباح البالغة نسبتها 10% وفقا لقانون الشركات بدعوى الأزمة المالية وعدم توافر سيولة مالية.

في أول شهر مارس الماضي أرغمت إدارة "الشركة المصرية لصناعة الرخام والجرانيت" أكثر من 20 عاملا على تقديم استقالاتهم، وقبول تعويض الشهرين عن كل عام، ولكنها لم تقم بالإعلان عن طلب عمالة جديدة حتى الآن.

## الطب:

في إطار مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية بدأت بعض الشركات القابضة بالتفكير في عمليات دمج شركاتها التابعة، وهو ما حدث بالفعل في الشركة القابضة للصناعات الدوائية والتي قررت دمج الشركة العربية للأدوية مع شركة القاهرة للأدوية، وهو ما رفضه عمال الشركتين نظرا لما سيتبع ذلك من إعادة هيكلة لعمال الشركتين. وقد اعتصم نحو 1500 من عمال القاهرة للأدوية بمقر الشركة بمدينة فيكتوريا في شبرا احتجاجاً على قرار الدمج، ذلك أن أسباب اعتراض العمال على محاولات الدمج هو لأن مديونيات الشركة العربية تخطت 81 مليون

جنيه، 30 منها للبنوك و20 مليوناً ضرائب متأخرة، ومديونية 31 مليون جنيه لشركة الجمهورية للأدوية، مضيفاً إن مجلس إدارة الشركتين يريد بناء مصنعاً جديداً من أجل الدمج تكلفته 350 مليون جنيه. وقال أحد العمال: "أن هناك توقعات بتقليص العمالة الى أقصى حد خاصة بعد أن ضربت الأزمة المالية العالمية صناعة الدواء في مصر وأصبحنا نستورد أكثر من 90% من الخامات المستخدمة في الصناعة حسب تصريحات الدكتور مجدي حسن رئيس الشركة القابضة للأدوية ولكن الأمر سوف يزداد سوءاً في حالة الدمج مع شركة خاسرة وليس كما يدعى رئيس الشركة بان الدمج هو إعادة هيكلة الشركتين وزيادة قدرتهما على المنافسة عالمياً، وترددت أنباء في أوساط العمال بنية الشركة طرح برنامجاً للمعاش المبكر وهو أمر يؤكد رغبة الشركة في تقليص العمالة قبل الدمج".

## مبيعات السيارات:

أكد منتجو وصناع السيارات في مصر انخفاض مبيعات السيارات بشكل كبير بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية. وأوضح بعض المسؤولين في شركات السيارات تراجع مبيعات السيارات بقوة نحو 50 الى 80% بالمقارنة بعام 2007/2008.

قال المهندس جورج عبد الملاك مستشار رئيس مجلس الإدارة للشؤون الفنية والمشروعات الصناعية بشركة «غبور»: إن مبيعات السيارات تراجعت بنسبة لا تقل عن 50% بالمقارنة بعام 2008.

لافتاً الى أن شركات السيارات تنتظر دخول البنوك في الشهر الحالي لدعم خطة تمويل قروض للسيارات كما حدث في 2008 وهى الخطة التي حققت نسبة ربح للبنوك تصل الى 120% حسب قوله، وتوقع عبد الملاك أن تدخل سوق السيارات في حالة من الركود إذا لم تدعم البنوك خطة تمويل جديدة لهذا العام وهو ما قد يؤدي لتخفيض العمالة بشكل هائل أو إغلاق الشركات في حالة ركود السوق وعدم تدخل البنوك.

وأكد المستشار أن تخفيض العمالة جاء نتيجة تخفيض الإنتاج، حيث تم تسريح عدد من العمال في نهاية العام الماضي من العاملين في شركة غبور كنتيجة للأزمة

## المالية العالمية.

وقال مستشار مجلس الإدارة بالشركة إنه تم تخفيض أيام العمل من 5 الى 3 أيام فقط بالإضافة الى إلغاء وتخفيض بعض حوافز العاملين وإلغاء «بونس» مبيعات 2008 على مستوى الإدارة بالشركة بالإضافة الى تقليل مرتبات بعض العاملين نتيجة تأثيرات الأزمة على الشركة.

وقال مرقص حنا، مدير إدارة قطع الغيار بشركة إخوان مقار: إن تأثيرات الأزمة جاءت مباشرة على قطاعات الإنتاج والمبيعات لشركات السيارات والتي أدت الى تراجع مبيعات السيارات بنسبة 50% للعام الحالي مقارنة بعام 2007/2008 مما أدى الى قيام بعض المصانع والشركات بخفض إنتاجها لمواجهة حركة ركود السوق بالإضافة الى قيام بعض الشركات بخفض العمالة خلال الفترة الحالية نتيجة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، وتوقع حنا أن تستمر الأزمة لمدة عام على الأقل.

كذلك قامت إدارة شركة جولدى للأجهزة الكهربائية «تلفزيونات وغسالات وتلاجات» بالاستغناء عن 60 عاملاً خلال الشهر الماضي، بعد أن استطاعت إرغامهم على تقديم استقالاتهم مقابل حصولهم على شهرين عن كل سنة عمل بالشركة، وقامت بالإعلان عن حاجتها لعمالة جديدة، تعمل بأجر شامل 400 جنيه، الأمر الذي أكد صحة تأكيدات العمال بأن الشركة تنوي التخلص من العمالة القديمة، ممن يحصلون على أجور مرتفعة نسبياً، وضاعف من مخاوف العمال المتبقين بالشركة، نظراً لتوقعهم اقتراب يوم التخلص منهم بعد إتقان العمالة الجديدة للعمل.

فى شركة دريم لاند قامت إدارة الشركة بصرف 40 عاملاً من عمالها القديمة، بعد إرغامهم على تقديم الاستقالة مقابل الحصول على شهرين عن كل عام، وبعدها قامت بطلب عمالة جديدة مقابل 400 جنيه لكل عامل!!

## العاملون بالخارج:

بوادر الأزمة الاقتصادية العالمية، بدأت تظهر على الساحة، ومن بين ضحاياها عدد كبير من المصريين العاملين في الخارج، كما هو الحال في الداخل، فقد اضطرت مصانع

وشركات ومؤسسات في مختلف الدول الأجنبية والعربية، الى الاستغناء عن جانب من عاملتها وتقليص حجمها لتلافي شبح الإفلاس، مما سيؤدي لعودة عدد كبير من العاملين المصريين، خلال الأشهر القليلة القادمة. وتوقع خبراء الاقتصاد، بان يصل حجم العائدين الى أكثر من ربع مليون مصري، هذا في الوقت الذي لم تستعد فيه الحكومة لاستيعاب تلك العمالة التي تشكل عبئاً جديداً في سوق العمل، وستضاف الى طابور العاطلين، الذي يتجاوز 10 ملايين عاطل. وعلى الرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقة، عن عدد العمالة المصرية في الخارج، إلا أن الأرقام تشير الى أن أعدادهم وصلت الى نحو 6 ملايين مصري، يعملون في مهن مختلفة، بينما كشفت وزيرة القوى العاملة والهجرة عائشة عبد الهادي عن أن عدد المصريين الذين يعملون في الخارج تجاوز 4 ملايين و700 ألف مصري، وذلك طبقاً لإحصائيات عام 2008 الماضي، بينما قدر الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء حجم العمالة المصرية بالخارج بنحو 3.5 ملايين مصري، منهم 2 مليون و180 ألفاً في دول الخليج، ومليون و320 ألفاً في الدول الأوروبية، وأستراليا، وكندا، والولايات المتحدة الاميركية. ورصد التقرير الشهري، لمركز المعلومات بمجلس الوزراء، تراجع المؤشر العام للطلب على العمالة المصرية بشكل عام الى نحو 362 نقطة مقابل 638 نقطة، كما تراجع الطلب على حملة المؤهلات العليا محليا وخارجيا الى 257 نقطة مقابل 820 نقطة.

الأرقام تشير الى وجود نحو 6 ملايين عامل مصري في الخارج. والمشكلة الحقيقية هي احتمالات عودة عدد كبير من العاملين المصريين، مما سيؤدي لإحداث حالة من الارتباك في سوق العمل، نظرا لعدم استعداد الحكومة لاستيعابهم، فضلا عن تمتع أغلبهم بمهارات وكفاءات في مجالات عديدة تمكنهم من إحلال عمل العمالة الموجودة في مصر لأن الشركات الآن تطالب بتعيين ذوي الخبرات والكفاءات، وفي كلتا الحالتين سلاحظ خلال الأشهر القليلة القادمة، زيادة حجم البطالة في مصر، وارتفاع معدلات الكساد مما سيؤثر بطريقة سلبية على سوق العمل.

## الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية لمعالجة آثار الأزمة على الاقتصاد المصري:

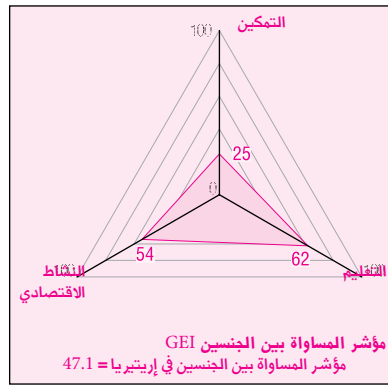
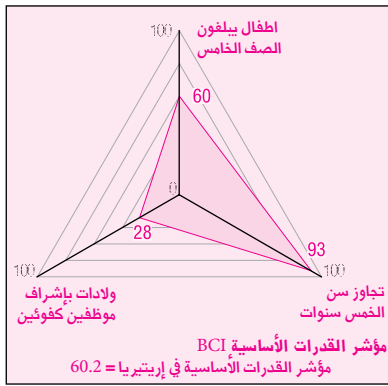
- I. زيادة الإنفاق العام في مجالات الاستثمار العام ودعم الأنشطة الاقتصادية، بما ينعكس على تنفيذ المشاريع الملحة، التي تتطلب عمالة مكثفة، وضخ الملايين من الجنيحات كرسوم مما يزيد من الاستهلاك وبالتالي زيادة الإنتاج وتوفير الإنتاج المصري بدفعة للامام.
- II. تخفيض التعريفية الجمركية على السلع الوسيطة والرأسمالية، والتي تساعد الشركات على المنافسة في الخارج، وتشجيع الاستثمار والتشغيل.
- III. التحكم في ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية لمدة عام لتشجيع الاستثمار.
- IV. تنفيذ استثمارات في حدود 15 مليار دولار في مشاريع تحت إطار المشاركة بين القطاعين العام والخاص.
- V. الاستمرار في جذب الاستثمارات من الخارج

- بصفة عامة وخاصة من المنطقة العربية، بما لا يقل عن 10 مليار دولار سنويا.
- VI. توفير فرص الاستثمار في القطاع الحقيقي للدراسات القابلة للتنفيذ، مثل النفط والموارد المائية، والطيران المدني والبنى التحتية والسياحة والتنمية الحضرية والزراعة والتجارة الخارجية وتكنولوجيا المعلومات.
  - VII. تفعيل دور مكاتب الاستثمار في المحافظات وقدرتها على تنشيط وتشجيع الاستثمار ومنح التراخيص.
  - VIII. حل مشاكل الاستثمار وإزالة العقبات، لا سيما في القطاعات كثيفة العمالة، مثل الزراعة والصناعة والمقاولين وقطاع الخدمات.
  - IX. تفويض مجالس المناطق الصناعية والموافقات الصناعية الصادرة لمنح تراخيص التشغيل.
  - X. تحقيق التوازن والاستقرار في أسعار الطاقة للصناعة.
  - XI. دعم ومساندة القطاعات الإنتاجية

- والتصديرية.
- XII. توفير الأراضي اللازمة لمشاريع البنية التحتية والنشاط الإنتاجي.
  - XIII. ما يقرب من 500 ألف فدان من الاستثمارات الجديدة في القطاع الزراعي.
  - XIV. التنسيق بين الحكومة والبنك المركزي لتشجيع توافر الإئتمان لتمويل المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم ومشاريع استغلال فائض السيولة الكبيرة في تمويل المشاريع الإنتاجية.
  - XV. دفع نشاط التمويل العقاري لتمويل البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل.
  - XVI. الاستمرار في تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج إصلاح النظام المصرفي.
  - XVII. حزمة من التشريعات اللازمة لتحفيز النشاط الاقتصادي.
  - XVIII. إعادة النظر في القرارات والإجراءات التي لها أثر سلبي على النشاط الاقتصادي - في المناطق الحرة من تكرير النفط.
  - XIX. التنشيط المستمر لقطاع السياحة.

## سجن مفتوح يواجه الأزمة العالمية

في غياب دستور حقيقي، أو برلمان فعّال، أو قضاء مستقل، أو صحافة حرة، أو مساءلة بيروقراطية، أو موازنة وطنية منشورة رسمياً، تفتقد إريتريا أكثر بلدان العالم عسكرياً، الآليات المطلوبة لإدارة الأزمة العالمية الحالية. لقد استنفذت تقلص الاقتصاد العالمي التحويلات المالية الواردة إلى إريتريا، بينما ناطحت أسعار الغذاء والوقود عنان السماء. وتحتاج البلاد في الوقت الحالي إلى تغيير فوري نحو نظام ديمقراطي للحكم، يكون مدعوماً من قبل المجتمع الدولي. ويبدو أن المعونات الإنسانية التي رصدتها منظمات غير حكومية دولية كانت خطة الطوارئ الأكثر فاعلية، لإنقاذ الشعب الإريتري الذي لا حول له ولا قوة.



الحركة الإريتريّة للديمقراطية وحقوق الإنسان

**دانيال ماكينون**  
Daniel R Mekonnen

قبل أن تزداد حدة الأزمة المالية العالمية، وبوقت طويل وفي أواخر العام 2008، كانت إريتريا بالفعل تعاني فوضى اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة، من صنع يديها. فالبلد يتمتع بواحد من أفقر السجلات في حماية حقوق الإنسان على مستوى العالم، وذلك بحكم شهادة هيئات الرصد الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان، بما فيها اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ومجموعة عمل الأمم المتحدة حول الاعتقال التعسفي. وقد ازدادت أزمة حقوق الإنسان سوءاً بعد الصراع الحدودي مع إثيوبيا في الفترة من 1998-2000، حيث دأبت الحكومة مذاك على استخدام تداعيات الصراع، كذريعة لقمع الحقوق والحريات الأساسية.

أنه منذ الاستقلال، لم تتمتع إريتريا بأي انتخابات حرة عادلة. اليوم، وطوابير الخبز تنتشر في شوارع العاصمة أسمرا، أصبحت الحياة غاية في الصعوبة على الإريتريين. فعلى غرار ما قامت به سلطات احتلال "الدرج" Dreg (لجنة تنسيق القوات المسلحة والشرطة والجيش الإقليمي) في سبعينيات القرن المنصرم، يبدو أن الحكومة قد أعلنت الحرب على شعبها. فهناك مقولة شائعة وسط الإريتريين بأن الفارق الوحيد بين الدرج والحكم الراهن للجهة الشعبية للديمقراطية والعدالة (PFDJ)، هو أن المسؤولين في لجنة/الدرج، اعتادوا التحدث باللغة الأمهرية (اللغة الإثيوبية الرسمية) بينما يتواصل مسؤولو الجهة بـ"التيجرينيا" وهي لهجة ذات صفة رسمية فعلية.

والأفراد الذين لا يشاركون في أيديولوجية الدولة، أو التابعون لمعتقدات دينية، أو غير المدعومين رسمياً من قبل الحكومة،

نافذ، ومعظم البلدان أيضاً لديها برلمانات تعمل. كما أن بلاد العالم أجمع، تجري انتخابات منتظمة ودورية، بغض النظر عما إذا كانت حرة أو عادلة بالمعنى الحقيقي. كما أن البلاد تسمح بمنافذ للإعلام الخاص، حتى ولو أصبحت وسائله النظامية مقيدة، الى درجة أنها لا تعطي أي مساحة لحرية الصحافة. في إريتريا، تبنت الحكومة دستور العام 1997، لكنها لم تطبقه قط. كما توقف البرلمان عن العمل في شباط/فبراير 2002. واختفى الإعلام الخاص (الإذاعة، والتلفاز، والمطبوع والإلكتروني) بين عامي 1997 و2001؛ فقط المنافذ التي تملكها الحكومة هي التي ظلت تعمل، ومن ثم ظل انتماؤها طوال الوقت للنخبة الحاكمة، بدلا من الانتماء الى ذكر الحقيقة. والأسوأ من كل هذا وذاك،

### سجن مفتوح

كدولة مستقلة منذ العام 1991، حان الوقت لأن تمنح إريتريا الحرية الحقيقية لمواطنيها. فالحقيقة أن الملامح المعتادة لحكومة حرة وديمقراطية، تكاد لا ترى<sup>(1)</sup>. فجميع بلدان العالم لديها دستور وطني

(1) انظر: ماكينون، "العدالة الانتقالية: تأطير نموذج لإريتريا، أطروحة غير منشورة؛ Mekonnen, D.R. (2008). 'Transitional Justice: Framing a Model for Eritrea', unpublished LLD thesis, University of the Free State.

(1) انظر: ماكينون، "العدالة الانتقالية: تأطير نموذج لإريتريا، أطروحة غير منشورة؛ Mekonnen, D.R. (2008). 'Transitional



غالبًا ما يكونون مستهدفين وعلى نحو منظم، بالعقاب الشديد من قبل الجهاز الأمني والعسكري. والنتيجة، أن انتهاكات حقوق الإنسان متفشية هناك. فالانتهاك هو القاعدة، والحماية هي الاستثناء. فبعض التقديرات المحافظة تشير إلى أن أكثر من 20 ألف نسمة موجودون في السجون، بدون محاكمة أو أي اتصال مع العالم الخارجي، في أكثر من 300 موقع رسمي وغير رسمي على امتداد الدولة. ومعظم هذه المواقع تدار بواسطة جنرالات الجيش، الذين لا يتعرضون، وغير القابلين للمساءلة، أمام الشرطة أو المحاكم العادية. اختصارًا، لقد تحول البلد إلى سجن مفتوح، حيث تنتهك الحقوق والحريات الأساسية عبر ممارسات مريعة كابوسية كافية (نسبة إلى "كافكا") منتشرة، ومتغلغلة.

## المؤشرات الاجتماعية والتنموية

مؤشرات التنمية متناقضة. فالتقارير الواردة من بعض المصادر، تشير إلى "تقدم" في مجالات بعينها، مثل معدل وفيات المواليد وأمراض الأُمهات. في حين أن الأجواء السياسية باللغة القمعية، كما أن استحالة الحصول على بيانات موثوقة، تجعل من الصعوبة اتخاذ هذه الحسابات كقيمة موثوق بها. كما أن السياسات الاقتصادية المعيبة للجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة، قد استنزفت تمامًا الاقتصاديات الوطنية والمحلية، على مدى فترة طويلة سبقت الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في أواخر العام 2008.

وكثير من التقارير الواردة من مصادر مستقلة تضع إريتريا في وضع بائس. على سبيل المثال، يضع مؤشر الجوع العالمي إريتريا في المرتبة الثالثة من أسفل، أي رقم 116 بين 118 دولة ورد تقييمها في التقرير<sup>(2)</sup>. ويسجل البلد في الوقت نفسه درجات حرجة على مؤشر القدرات الأساسية، ما يدل على صعوبات بالغة في كل بعد من

(2) Welt Hunger Ilfe (2007). The Challenge of Hunger 2007.

Available from: <www.welthungerhilfe.de/fileadmin/media/pdf/Pressemitteilungen/DWHH\_GHI\_english.pdf>. Accessed 4 January 2008.

أبعاد التنمية الاجتماعية<sup>(3)</sup>.

وفي حرية الصحافة، تأتي إريتريا في الترتيب الأسوأ في العالم، لتحل محل كوريا الشمالية، وفق تقارير "صحافيون بلا حدود"<sup>(4)</sup>. وعلى الرغم من صفر عدد سكان إريتريا الذي يبلغ 4 ملايين نسمة، إلا أن السجل المنذر لانتهاكات حقوق الإنسان، قد تسبب في أن تحل البلد كرابح أكبر مصدر للاجئين في العالم. فطلبات اللجوء التي بلغ عددها 19 ألفًا و400 طلب جديد في الفترة من 2005-2006 جعل البلد يأتي في مقدمة الدول التي تعمرها الفوضى، المتمثلة في الصومال والعراق وزيمبابوي<sup>(5)</sup>.

## البلد الأكثر عسكرية

العسكرة المكثفة شر آخر مستطير. فالطلاب في المدارس الثانوية مجبرون على الالتحاق بمعسكرات الجيش، من أجل "التعليم الرسمي". ومن بين هذه المعسكرات، معسكر "ساوا" للتدريب العسكري سيئ السمعة. حيث يتعلم الطلاب فيه الانضباط تحت الحكم العسكري الصارم. وبرنامج الخدمة العسكرية الوطنية الذي يتصف بسوء المعاملة، ويبدأ عند سن الثامنة عشرة إلى ما لا نهاية، يواصل هذه المرحلة الإعدادية من التنشئة والتشرب الذهني. والانتهاكات المريعة العديدة التي ترتكب في ظل برنامج الخدمة العسكرية الوطنية، تشمل الاعتصاب وأشكالًا أخرى من العنف الجنسي ضد المجندات.

وفي السنوات الأخيرة، أحكم القادة العسكريون السيطرة على جميع المؤسسات الأكاديمية الكبيرة. في العام 2003، ورد ترتيب البلد بصفتها الدولة الأكثر عسكرية في العالم، وأعلى ثالث دولة في العالم بعد

(3) Social Watch Report 2008.

(4) Reporters without Borders (2007). Annual Worldwide Press Freedom Index. Available from: <www.rsf.org/article.php?id\_article=24025>. Accessed 16 October 2007.

(5) UN High Commission for Refugees (UNHCR) (2007). Global Trends: Refugees, Asylum Seekers, Returnees, Internally Displaced and Stateless Persons. Geneva. Available from: <www.unhcr.dk/Pdf/statistics/global\_trends\_2006.pdf>

كوريا الشمالية وأنجولا، نسبة إلى إجمالي الناتج القومي الذي يخصص للجيش<sup>(6)</sup>. وفي منتصف العام 2000، كان الجيش الإريتري يضم 300.000 فرد في صفوفه، أكثر من أي وقت مضى في التاريخ. ومنذ ذلك الحين، يقال إن الأعداد قد ازدادت، وتشكل المجندات ما يصل إلى 45.27% من إجمالي الجيش الوطني، وتحدد درجة استضعافهن وتعرضهن للانتهاكات، وفق نسبة عددنهن. وقد تفاقمت الأزمة السائدة في البلاد بسبب تقلص الاقتصاد العالمي، والتي أثرت تأثيرًا شديدًا على التحويلات المالية من الخارج. فقد ارتفعت أسعار الغذاء والوقود ارتفاعات جنونية. فقد ذكر أن أسعار الوقود التي تنظمها الحكومة بصرامة، تعد الأعلى في العالم. والواقع أن الوقود يكاد لا يكون موجودًا. ويمكن شراء الطعام وبصورة قانونية فقط، من خلال المنافذ التي تملكها الحكومة، وعلى الفلاحين بيع الحبوب لهذه المتاجر بسعر ثابت. وقد تم تجريم بيع الحبوب في الأسواق المحلية، وهو ما ذكره الرئيس نفسه في موجز إعلامي مكتف.

## الاستجابة الحكومية للأزمة

ترفض الحكومة رفضًا مطلقًا تقارير الحرمان الاقتصادي، وأيضًا تقارير القمع السياسي، بصفتها "دعاية الأعداء". والحقيقة أن الرئيس قد هزئ من الروايات الخاصة بالصعوبات الاقتصادية السائدة، كونها لا تمثل سوى أكثر من إحباطات من قبل "أشخاص متخمين وفاسدين"، لا يعرفون كيف ينفقون مواردهم. وفي الواقع، يموت الناس فعليًا من الجوع في مجاعة سببها الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة. ومع غياب دستور عامل، وبرلمان فاعل، وقضاء مستقل، وصحافة حرة، ومساءلة بيروقراطية، أو حتى موازنة رسمية منشورة، تفتقد إريتريا بشدة إلى الآليات التشريعية والإدارية والمؤسسية، المطلوبة للاستجابة للأزمة العالمية الراهنة. فضلًا عن ذلك، فإن الآليات التقليدية

(6) Awate Team (2003). Defending Indefensible, Indulging Incompetence. Available from: <www.unhcr.dk/Pdf/statistics/global\_trends\_2006.pdf>.

إن إريتريا في حاجة الى تغير فوري، نحو نظام حكم ديمقراطي يحظى بدعم المجتمع الدولي. وإلى أن يحصل هذا، يبدو أن المساعدات الإنسانية المرصودة من قبل المنظمات غير الحكومية الدولية، هي المنحى الأكثر فاعلية لإنقاذ حياة الشعب، والذي لا حول له ولا قوة، ويعاني اختناقاً بسبب القمع السياسي الشديد، والانهميار الاقتصادي.

المجتمع المدني<sup>(7)</sup>. ومنظمات المجتمع المدني الوحيدة المستقلة، مثل الحركة الإريترية للديمقراطية وحقوق الإنسان، تعمل من المنفى، والتي تتعرض للانتقاد من قبل الحكومة بوصفها "جواسيس الأعداء". فإذا أُلقي القبض على أعضاء تلك المنظمات داخل البلاد، فإنهم يُسجون ويعذبون.

## التعاون الدولي

التعاون الدولي أمر حرج بالنسبة لحل الأزمات العالمية المتعددة، والتي تؤثر على الشعوب في البلدان النامية على نحو متفاوت. فعلى مدى سنوات طويلة، تم تغطية نقص الغذاء في إريتريا عبر المعونات الغذائية التي تبرع بها المجتمع الدولي (بالرغم من أن الحكومة لا تقر بهذا). وقد لعبت منظمات الإغاثة الدولية والمنظمات غير الحكومية دوراً في هذا الصدد. ولكن كثيراً من تلك المنظمات تعرض للطرْد بسبب السياسات الوهمية للحكومة، المتمثلة في "الاعتماد على الذات". فبرفضها المعونات الغذائية، تزيد الحكومة من صعوبة دخول هذه المساعدات الى البلاد. فهي تفضل المساعدات نقداً وعداً.

يظل الاتحاد الأوروبي أحد المصادر الرئيسية لإمداد المعونات الغذائية والتنمية لإريتريا. ويناقش المسؤولون في الاتحاد حالياً جدوى مساعدات التنمية والتي تبلغ 122 مليون يورو (نحو 161 دولاراً أمريكياً) من صندوق التنمية الأوروبي العاشر، ولكن ثمة قلق في ما يتعلق بازدياد الحكومة الإريترية للمتطلبات القانونية، المرفقة بأي خطة تنموية مسؤولة. وتشمل هذه المتطلبات الالتزام بمبادئ الحكم الرشيد، والمساءلة، واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون، والتي لا يوجد أي منها في إريتريا. فالدولة ليست لديها الإرادة السياسية، ولا وسائل ضمان سياسات تنموية حقيقية، كما أنها تفتقد الى وجود عملية صنع قرار، تتسم بالشفافية؛ يمكنها صياغة وتطبيق سياسات الدولة، للتغلب على الأزمة العالمية الراهنة.

(7) لمزيد من النقاش حول هذه النقطة راجع:

Daniel R. Mekonnen "The Abolition of Female Circumcision in Eritrea: Inadequacies of New Legislation". African Human Rights Law Journal 2007 7(2): 407-408.

للتغلب على الأزمة، مثل الهجرة، تكاد لا تكون موجودة. ففي ظل القانون العسكري الخانق، فإن منافذ الخروج والدخول محكمة الإغلاق. وبعد استنزاف الموارد الشحيحة أياً كانت التي قد تمتلكها الفئات العريضة المكافحة، خصوصاً النساء، والشيوخ والأطفال، فإنهم يعجزون عن الخروج الى أي مكان، ويضطرون الى الاستسلام للموت في قراهم. وعلى الحكومة الآن تبني أي برامج لحماية السكان الأكثر استضعافاً.

## المنظمات غير الحكومية التي

### تديرها حكومة الكونغو

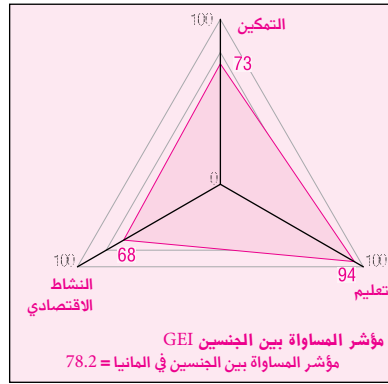
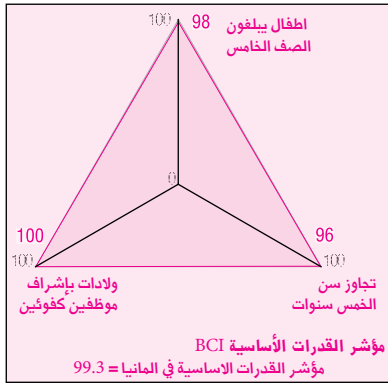
تعطي إحدى الأجنحة التنموية البارزة، والقائمة على النهج الحقوقي، أفضلية استراتيجية لتمكين المجتمعات المحلية والمساءلة. حيث تمد هذه المقاربة الناس بالقوة والقدرة، ليصبحوا الفاعلين الرئيسيين لحياتهم. ومن طرق تحقيق هذا مشاركة منظمات المجتمع المدني المستقل، والمنظمات غير الحكومية المحلية، التي تمثل مصالح مجتمعاتها. ولكن للأسف، الأجواء السائدة في إريتريا تجعل من المستحيل عمل مجتمع مدني مستقل. فالبلد ليس لديها سوى ثلاث من المنظمات المحلية النشطة، المنخرطة في أجنحة التنمية الوطنية، والتي تعمل على إفادة السكان عموماً، وهي: "الاتحاد الوطني للمرأة الإريترية" (NUEW)، و"الاتحاد الوطني للشباب والطلاب الإريتريين" (NUEYS)، و"الاتحاد الوطني للعمال الإريتريين" (NCEW). أما بقية منظمات المجتمع المدني، فتعاني الجبن ولا يوجد سوى اسم فقط.

حتى المنظمات الثلاث النشطة ليست حقيقية، أو مستقلة بما يكفي لتمثيل مصالح قواعدها الشعبية، كما هو شائع. فهي تعمل (كفروع) لاتحادات المرأة والشباب والعمال، والتي تنتقي قياداتها وتدير انتماءاتها. بمعنى آخر، تمثل هذه الجمعيات أمثلة نموذجية للمنظمات غير الحكومية التي تديرها الحكومة، والمصممة من أجل المداراة على اعتماد الدولة على المعونات الأجنبية، والتملق من خلال مشاركة



## قبل العاصفة: الآثار الاجتماعية للأزمة المالية

لا تشمل استراتيجية حكومة ألمانيا لإدارة الأزمة أهدافاً اجتماعية أو بيئية. فالتحركات التنشيطية والاستقطاعات الضريبية، تكون غير متكافئة اجتماعياً؛ فتسريح العمال وانتشار العمل المؤقت، يكشف عن الوجه القبيح لانسحاب الدولة، وإلغاء النظامية. وعلى الرغم من أن المساعدات التنموية الألمانية للبلدان الأقل نمواً، قد ازدادت وازدادت معها الالتزامات تجاه هذه البلدان في العام ٢٠٠٩ عن أي وقت مضى، إلا أنها مازالت غير كافية. فقد تعد تصريحات المستشارة آنجيلا ميركل مقاربة جديدة في العلاقات الدولية، ولكن على مستوى الممارسة، نجد أن تركيز سياسات إدارة الأزمة لدى الحكومة، ينصب على مجموعة العشرين G20.



المرصد الاجتماعي، ألمانيا  
يوفي كيركوف Uwe Kerkow

تميزت السنوات الثلاث الماضية بانخفاض في البطالة، مع ثبات الأجور الفعلية<sup>(1)</sup>. ولكن، يتضح كل يوم أكثر من قبله، وعلى عكس مزاعم الحكومة، أن انسحاب الدولة من تنظيم سوق العمل لم يؤد إلى نمو في العمالة. فالرصيد ينبغي أن يوجه إلى الاقتصاد الصحي. والآن والدفع (المالية الاعتمادية) تنتهي، فإن الوجه القبيح لانسحاب الدولة وتحرير السوق، ينكشف. البطالة ترحف. الأعمال غير الرسمية أصبحت المقصد الأول: وتقدر "أنيلي بونتباخ" عضو الهيئة التنفيذية الاتحادية لكونفدرالية النقابات الألمانية، أنه بنهاية كانون الثاني/يناير 2009 سيكون هناك تقريباً 120.000 من العمال المؤقتين قد تم طردهم<sup>(2)</sup>. هناك أيضاً ارتفاع ملحوظ في أرقام من لا وظيفة لهم، على الرغم من أن المستوى لم يصل بعد إلى حد الخطورة. ووفقاً

عدد يفوق مثيله في العام السابق، بمقدار 648.8000 عامل. ويتحصل العاملون المتأثرون على أجر الساعات التي يعملون فيها فقط، ولكنهم أيضاً يحصلون على علاوة العمل المؤقت المدعومة من الدولة على مدار فترة محددة امتدت مؤخراً إلى 18 شهراً. ومن هنا، فإنهم يتلقون ثلثي دخلهم الطبيعي، من دون أن يفقدوا وظائفهم، على الأقل في بداية الأمر<sup>(4)</sup>. وعلى الرغم من هذا الدعم، فمن الواضح فعلياً أن الأزمة الاقتصادية والمالية، ستلحق الضرر بالفراخ الاجتماعي لعدة ملايين من الناس.

### استجابة الحكومة

تشمل التدابير التي اتخذتها الحكومة

لمئة العمال الفيدرالية، كانت البطالة في كانون الثاني/يناير 2009 منخفضة فعلياً عن العام السابق. وعلى الرغم من ذلك، فإن معدل البطالة الموسمية كان يرتفع، بينما الأعداد الواردة عن الوظائف الشاغرة، كانت منخفضة<sup>(3)</sup>. وقد عبر فرانك يورجن وايس رئيس الهيئة عن أن عدد الذين من دون وظائف قد يرتفع من العدد الحالي البالغ ثلاثة ملايين و400 ألف، إلى 4 ملايين تقريباً، قبل نهاية العام 2009.

ومع ذلك، فإن الزيادة الحقيقية قد حدثت في العمل المؤقت. ففي شهر شباط/فبراير 2009 فقط، قامت 16.900 شركة باتخاذ إجراءات لتحويل 700.000 عامل إلى نظام العمل المؤقت، لأسباب اقتصادية. وهو

(4) See: <www.arbeitsagentur.de/zentraler-Content/Veroeffentlichungen/Merkblatt-Sammlung/MB-08b-Kurzarbeitergeld-AN.pdf>.

(3) See: <www.arbeitsagentur.de/zentraler-Content/Pressemeldungen/2009/Presse\_09\_007>.

(1) Social Watch Germany has decided to focus this year's report on economic policy responses to the systemic crisis as this is where the social impact is most evident in Germany.

(2) See: <www.welt.de/wirtschaft/article3146760/Schon-bis-zu-120-000-Leiharbeiter-entlassen.html>.

للتقليل من أثر الأزمة:

• تخصيص 480 بليون يورو لصندوق استقرار الأسواق المالية الخاص، لإنقاذ البنوك المتعثرة. ويوجد 80 بليون يورو إضافية؛ لإعادة الرسملة واستيعاب الأصول المضارة.

• تخصيص 100 بليون يورو ضمانات نقدية، وتسهيلات اعتمادية/قروض للصناعة، مع تركيز شديد على صناعة السيارات.

• 11 بليون يورو للدفعة التنشيطية الأولى. توفير استقطاعات ضريبية، وأموال لمشاريع البنية الأساسية تركز على النقل.

• 50 بليون يورو للدفعة التنشيطية الثانية. إضافة إلى منفعة إضافية للطفل، تسمى "علاوة الطفل"، واستثمارات في البنية الأساسية. تشمل هذه الدفعة استقطاعات من الضرائب و"منحة الجودة" التي تعطي الألمان الذين يشترون سيارة جديدة 2.500 يورو على السيارة القديمة.

إلا أن الأرقام الواردة عن التخصيصات الاقتصادية التنشيطية من الوزارات المعنية، كانت أعلى بكثير في بعض الحالات من المبالغ المذكورة أعلاه. على سبيل المثال، في تشرين الثاني/نوفمبر 2008، أعلنت وزارة الاقتصاد والتكنولوجيا ووزارة المالية أن الدفعة التنشيطية الاقتصادية الأولى، ستكلف 32 بليون يورو على مدار عام 2010. ولكن، الحكومة تضخ من -9 10 أضعاف هذا المبلغ سيولة في الدين الخاص (كفالة إنقاذ)، مقارنة بما تتفقه لتعزيز النشاط الاقتصادي.

ونظراً لاشتمال هذه الدفعات التنشيطية على استقطاعات ضريبية، فإن الاستثمارات ذات التأثير المباشر على الاقتصاد، تميل إلى الصفر. والحقيقة، وفقاً لبعض الحسابات، فإن الدفعة التنشيطية الثانية من المحتمل أن توفر فقط 9 بلايين يورو فقط سنوياً في الاستثمار الإضافي<sup>(5)</sup>. وهو من المؤكد ما لا يكفي للخروج من عنق الزجاجة، في ما يتعلق

(4) See: <www.arbeitsagentur.de/zentraler-Content/Veroeffentlichungen/Merkblatt-Sammlung/MB-08b-Kurzarbeitergeld-AN.pdf>.

بالاستثمارات العامة. ولمضاهاة المتوسط الأوروبي؛ من شأن ألمانيا أن تتفق 25 بليون يورو إضافية والتأكيد على مشاريع بناء الطرق، و"منحة الجودة" للسيارات، وتجديد الثكنات العسكرية التي تلهم الثقة.

ولن تقوض استقطاعات الضرائب أثر البرامج التنشيطية فحسب، فهي أيضاً ليست متكافئة اجتماعياً، مثلما تشير الأمثلة الآتية:

1. وفقاً لحسابات كونفيدرالية النقابات الألمانية، من المفترض أن تتلقى البلديات 11.51 بليون يورو من الدفعتين التنشيطيتين. ولكن استقطاعات الضرائب التي طبقت في الوقت نفسه، ستقلل من موازنات البلدية بمقدار 6 بلايين يورو. ويقول المتحدثون في كونفيدرالية النقابات الألمانية، إنه "في نهاية الأمر، فإن حتى نصف المبلغ المتعهد به لن يكون متوافراً (...). ومن ثم فمن المسائل المطروحة للجدال ما إذا كان هذا سينفذ الوظائف أم لا"<sup>(6)</sup>.

لقد تم تنظيم استقطاعات الضرائب الخاصة بالأسر المعيشية، بطريقة غير متكافئة وليست متساوية اجتماعياً. فالذين يحصلون على دخل سنوي يصل إلى 10.000 يورو سيتلقون استقطاعات ضريبية يصل إجمالها إلى 0.15 بليون يورو، بينما من يزيد دخلهم السنوي عن 53.000 يورو سينالون تقريباً 10 أضعاف. وكما يستخلص أحد المحللين، فإن "خلاً لرفع مستوى الدعم لأطفال الأسر منخفضة الدخل من خلال علاوة الطفل (...)، لا توجد تدابير أخرى"<sup>(7)</sup>. هذا المسار المنخفض، سيدعمه "كسر الدين" الذي أعلنه البوندستاغ الألماني. والذي من المزمع أن يحد من التسليف الصافي السنوي إلى نسبة 0.35% من إجمالي الدخل القومي<sup>(8)</sup>. ويتوقع منتقدو سياسات التقشف التي تم اتباعها في القطاع الاجتماعي، أنها ستظل على أشدها في أعقاب كفالات الإنقاذ الضخمة

(5) Junge Welt. See: <www.jungewelt.de/2009023/07-02/.php>.

(6) See: <www.dgb.de/themen/themen\_a\_z/abisz\_doks/k/klartext05\_2009.pdf/view?showdesc=1>.

(7) Junge Welt, op.cit.

(8) راجع: de.wikipedia.org/wiki/Schuldenbremse\_(Deutschland). Accessed on 27 February 2009.

التي وجهت إلى البنوك. وقد حذر هندريك أوهاجن عضو المجلس التنسيقي في منظمة آتاك ألمانيا، من أن "وضع الدين العام في خدمة مصالح البنوك والمؤسسات، واستخدام الاستقطاعات الضريبية من أجل الأغنياء، بالإضافة إلى كسر الدين، كل هذا يزيد من تفكك دولة الرفاهية (...). ويزيد من معدلات الفقر والجريمة"<sup>(9)</sup>.

## سياسات التنمية

زادت مساعدات التنمية الألمانية، لتصل إلى 13.91 بليون دولار في 2008، بعد أن كانت 9 بلايين دولار في 2007. وبالمعنى المطلق، فإن هذه الزيادة تجعل من ألمانيا ثاني أكبر دولة مانحة على مستوى العالم بالمساعدات التنموية. ولكن، إذا قيست المساعدات التنموية كنصيب من إجمالي الناتج القومي، ستكون نسبتها 0.38%. وهو ما يضع ألمانيا في المرتبة الرابعة عشرة في البلدان المانحة. ومن الجدير بالذكر أيضاً أنه في العام 2008 تمثل ما يقرب من خمس المساعدات التنموية الألمانية في رفع للدين<sup>(10)</sup>. ولكن موازنة المساعدات التنموية الألمانية في العام 2009، تتضمن بعض الأخبار الجيدة: اللتزامات للبلدان الأقل نمواً أعلى من ذي قبل، بمقدار 827 مليون يورو (1.09 بليون دولار)؛ وهي تشكل أكثر من نصف إجمالي التزامات الدولة بالمعونات.

وكجزء من الدفعة التنشيطية الثانية، قامت الحكومة بتخصيص 100 مليون يورو إضافية في الموازنة (132 مليون دولار)، للوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية؛ بغرض "تدعيم" مشاريع البنية الأساسية للبنك الدولي<sup>(11)</sup>. وقد أثنت رابطة منظمات التنمية الألمانية غير الحكومية، على هذه الخطوة كخطوة في الطريق الصحيح. ولكنها انتقدت هذه "الدفعة الاقتصادية

(9) انظر:

www.attac.de/aktuell/presse/detailsicht/datum/200913/02//schuldenbremse-steuersenkungen-demontage-des-sozialstaats/?cHash=fe6ad2d10

(10) راجع:

www.oecd.org/dataoecd/4842459170/34/.pdf

(11) Regierungserklärung zum Stand der Millenniumsentwicklungsziele 2015 und zu den Auswirkungen der

التنشيطية للبلدان النامية" بوصفها غير ملائمة؛ واعترضت كلوديا فارنينغ رئيسة مجلس إدارة الرابطة قائلة: "إن أفقر الفقراء قد خدعوا بالصدقة، على الرغم من أنهم أكثر المتضررين من آثار الأزمة"<sup>(12)</sup>. وأفاد وزير التنمية "هايدماري فيكتسوريك زويل" أن "الخطة المالية للفترة من 2008-2012 تشمل تدابير إضافية لتنشيط النمو"<sup>(13)</sup>، ولكن احتمال إنجاز هذا الوعد يظل ضعيفاً. فلولوصول الى هدف الاتحاد الأوروبي المتمثل في إنفاق ما يعادل 0.51% من إجمالي الناتج القومي على التنمية، بحلول عام 2010 ينبغي على ألمانيا أن تزيد من مساعداتها للتنمية من 13.1 بليون يورو الى (17.33 بليون دولار)<sup>(14)</sup>.

## مقاربة جديدة في العلاقات الدولية؟

أثارت المستشارة الألمانية آنجيلا ميركل دهشة البعض، بمقترحها تشكيل مجلس اقتصادي عالمي للأمم المتحدة. فقد أعلنت في مؤتمر الاتحاد الديمقراطي المسيحي، كانون الأول/ديسمبر 2008 "أن مجموعة العشرين خطوة للأمام بالطبع، ولكنها لا تمثل بالتأكيد صورة كاملة للعالم". "أنا مقتنعة تماماً بأننا في حاجة الى مجلس اقتصادي عالمي للتعامل مع القضايا الاقتصادية، تماماً على غرار مجلس الأمن للأمم المتحدة"<sup>(15)</sup>. وقد أردفت المستشارة في القمة المالية لمجموعة العشرين في شباط/فبراير 2009 بدعوة الى "ميثاق

عالمي للحكم الاقتصادي المستدام" من شأنه وضع مبادئ لعمارة مالية عالمية للمستقبل<sup>(16)</sup>.

ولكن يظل إثبات مدى جدية "ميركل" في هذه المبادرات، أمراً منتظراً. فحتى الآن، مازالت سياسات إدارة الأزمة في ألمانيا منصبة على مجموعة العشرين.

Finanz- und Wirtschaftskrise auf die Entwicklungsländer [Government Statement on the Status of the Millennium Development Goals 2015 and the Impacts of the Financial and Economic Crisis on the Developing Countries], 29 January 2009.

Available from: <www.bmz.de/de/zentrales\_downloadarchiv/Presse/20090129\_Regierungserklaerung.pdf>.

www.venro.org/404.html: راجع (12)

: راجع (13)

www.bmz.de/de/zahlen/deutscherbeitrag/index.html>.

Accessed on 27 February 2009.

: راجع (14)

www.tdh.de/content/materialen/download/download\_wrapper.php?id=294

: راجع (15)

www.stuttgart08.cdu.de/wp-content/uploads/2008/12/081201-rede-merkel-stbericht.pdf

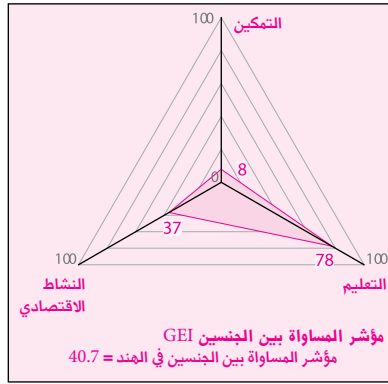
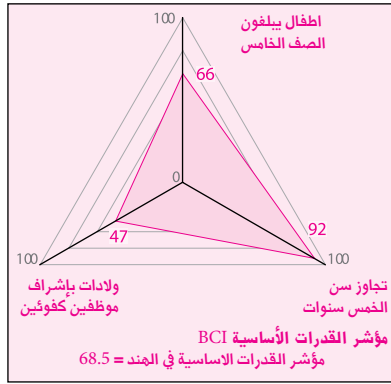
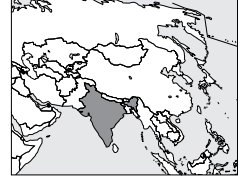
: راجع (16)

www.netzeitung.de/wirtschaft/wirtschaftspolitik/1282337.html



## فرملة على الطريق وفقدان العلامات

على الرغم من المؤشرات العديدة التي تبين أن حالة الهند ليست الأسوأ في العالم، إلا أن قطاعات كثيرة شهدت انحدارًا بسبب انهيار الاقتصاد العالمي، بينما لم تستطع قطاعات أخرى المحافظة على مسار نموها. فعلى سبيل المثال، كان هناك نمو شديد الانخفاض في القروض الشخصية والاستهلاكية والإنتاج الصناعي. كما يأتي التضخم وارتفاع البطالة، والانحدار في الاستثمار الأجنبي المؤسسي لتضيف أعباءً وآثارًا إضافية. وعلى الحكومة أن تحقق التوازن بين الإصلاحات الاقتصادية لتنشيط النمو والتخفيف الضروري عن ٢٥٠ مليون هندي يعيشون في فقر مدقع.



### هيمانشو جها Himanshu Jha

الرائد الاجتماعي، الهند

مارس 2008). وبيز التضخم في أسعار السلع الرئيسية حدة المشكلة. فقد بلغ تضخم الأسعار الاستهلاكية من 9.6% - 10.8% في الفترة من كانون الثاني/يناير شباط/فبراير 2009 مقارنة بـ 7.3% في حزيران/يونيه 2008، و 5.2% - 6.4% في شباط/فبراير 2008<sup>(3)</sup>.

ومن أكثر تأثيرات الأزمة مباشرةً ما أصاب الاستثمار الأجنبي المؤسسي. فقد تم تسجيل تسرب مقداره 15 بليون دولار من أسواق المال، ما بين نيسان/إبريل 2008 وآذار/مارس 2009 مقارنة بتدفق 20.3 بليون دولار في الفترة نفسها من العام السابق 2007 - 2008. كما سجلت استثمارات ورقية مثل

والفئات المهمشة وأيضًا فعالية استجابة الحكومة حتى الآن.

### آثار الأزمة الاقتصادية

يمكننا رؤية الانهيار في النمو الصناعي المنخفض، والتضخم، واتساع العجز المحاسبي الراهن، وانهيار سوق المال، والانخفاض في قيمة العملة المحلية، الروبية. وقد صاحب الأزمة المالية أيضًا ارتفاع في بعض أسعار الغذاء. فوفقًا لمؤشر أسعار الجملة (WPI)، فقد ارتفعت تكلفة الأرز 12.8% في آذار/مارس 2009 مقارنة بالسعر في آذار/مارس 2008، وذلك مقارنة بزيادة عالمية مقدارها 1.0، بينما ارتفع سعر القمح بنسبة 5.2% مقارنة بالانخفاض العالمي 47.5%. وارتفع التضخم من 7.7% في آذار/مارس 2008 ليصل إلى ذروته بنسبة 12.9% في آب/أغسطس 2008 (قد نلاحظ أن مؤشر أسعار الجملة قد هبط بشدة إلى 0.3% في آذار/

على عكس الفرض الخاص بالنمو الاقتصادي، بدون مزيد من الضغوط على البيئة والذي من المفترض وفقًا له ألا تتأثر الاقتصاديات الناشئة بالأزمة المالية العالمية، بحكم احتياطها الكبير من العملة الأجنبية، إلا أن كشوف الرصيد وإلى حد ما القطاعات البنكية الصحية، قد شعرت بالأثر<sup>(1)</sup>. وهو ما يتضمن الهند التي مرت بانحدار كبير في النمو الاقتصادي من 9.3% في العام 2007 إلى 7.3% في 2008. وبالنسبة لعام 2009 فقد كان النمو وفق تنبؤ صندوق النقد الدولي 4.5%<sup>(2)</sup>.

لقد كان انهيار سوق المال في 2008 مؤشرًا على تعمق دال للأزمة، ولم تكن الأسواق قادرة على استعادة عافيتها. وبالرغم من صعوبة التنبؤ بكيفية تغير الأحوال، إلا أنه من الواضح أن التنبؤ الأولي للحكومة بأن البلد لن تتأثر، كان تنبؤًا قصير النظر. فمن الأهمية أن نستكشف الأثر على فقراء الهند

(1) Subbarao, D. "India: Managing the Impact of the Global Financial Crisis". Speech delivered at Confederation of Indian Industry Annual Session, 26 March 2009.

(2) Outlook Indi. "IMF Lowers India's Growth Estimate to 4.5% for 2009". 22 April 2009. Available from: < news.outlookindia.com/item.aspx?658780 >.

(3) RBI. Macroeconomic and Monetary Development in 2008-09. Reserve Bank of India. Available from: < rbi docs. rbi. org. in/ rdocs/ Publications/ PDFs/ MMDAPRFull2004.pdf >.



الإيصالات الإيداعية الأميركية/الإيصالات الإيداعية العالمية المسار نفسه<sup>(4)</sup>. وقد كان لخروج الاستثمارات الأجنبية المؤسسية، والتي بلغت 66.5 بليون دولار في بداية 2008، أن يشهد مسار الهبوط في سوق المال. والنتيجة أن مؤشر "سينسكس" وهو مؤشر لأكبر مشروعات البلد، "هبط من ذروة إغلاقه 20.873 في 8 كانون الثاني/يناير 2008 إلى أقل من 10.000 في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2008"<sup>(5)</sup>. كما أسفر خروج الاستثمارات عن هبوط شديد في قيمة الروبية التي انخفضت من 39.99 مقابل الدولار في آذار/مارس 2008 إلى 52.09 لكل دولار في آذار/مارس 2009. كما هبطت الروبية مقابل عملات أخرى، بما فيها اليورو (6.5%)، والين (22.8%) واليوان الصيني (23.6%)<sup>(6)</sup>. وبالرغم من أن هذه قد تبدو أخبارًا جيدة بالنسبة للصادرات الهندية، إلا أن الهبوط في اقتصاديات الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط التي تشكل ثلاثة أرباع تجارة الهند السلعية والخدمية قد ترجم إلى انخفاض في الطلب. فمن نمو مقداره 24.5% في الفترة من نيسان/إبريل 2007 وتشرين الثاني/نوفمبر 2008، انحدرت الصادرات إلى 17.6% في الشهور نفسها بين 2008-2009<sup>(7)</sup>.

وثمة احتمال أيضًا بأن البطء في تصدير الخدمات، سيزداد حدة "حيث يتعمق الركود وتعيد المؤسسات المالية التي تمثل المستهلك التقليدي الكبير للخدمات المسندة من الباطن هيكلها"<sup>(8)</sup>. ومن ناحية أخرى، فبالنسبة لمن راكموا التزامات سداد بالعملة الأجنبية، فإن انخفاض قيمة الروبية لا يمثل أخبارًا جيدة، ولا يساعد ذلك الحكومة في جهودها لكبح التضخم<sup>(9)</sup>.

- (4) المرجع السابق.  
 (5) Chandrashekar C. P. and Ghosh, J. "India and the Global Financial Crisis". Macroscan. 2008. Available from: <www.macroscan.org/the/trade/oct08/trd15102008Crisis.htm>.  
 (6) المرجع السابق.  
 (7) Macroeconomic and Monetary Development in 2008-09.  
 (8) Subbarao, D., op. cit.  
 (9) المرجع السابق.

أن المعدل السنوي للتوسع، كان 8.8% فيما بين نيسان/إبريل 2007 وشباط/فبراير 2008، ولكنه هبط بشدة إلى 2.8% في 2008-2009<sup>(10)</sup>. وقد سجل مؤشر الإنتاج الصناعي متوسط نمو بنسبة 5.6% في الفترة من نيسان/إبريل إلى تموز/يوليو 2008، وانحدر إلى 1.7% في آب/أغسطس، ولكنه عاد ثانية إلى عافيته نسبيًا ليسجل 6% في أيلول/سبتمبر. ولكن مؤشر الإنتاج الصناعي سجل نموًا سلبيًا مرة أخرى، فيما بين كانون الأول/ديسمبر 2008 وشباط/فبراير 2009. وكان معدل النمو في القطاع التصنيعي، قد انحدر من 9.3% في 2007-2008 (نيسان/إبريل شباط/فبراير) إلى 2.8% في الفترة نفسها من العام التالي 2008-2009. وكان القطاع الجوهري للتصنيع قد شهد نموًا بمعدل 3% في 2008-2009 (نيسان/إبريل شباط/فبراير) منخفضًا من 5.8% أثناء الفترة نفسها في العام السابق 2007-2008<sup>(11)</sup>. فضلًا عن ذلك، فإن البنوك تتراجع في تقديم الاعتمادات. فبين شباط/فبراير 2008 وشباط/فبراير 2009، انحدر معدل النمو انحدرًا حقيقيًا من 12% إلى 7.5% في السكن، ومن 13.2% إلى 8.5% في القروض الشخصية، ومن 5.9% إلى 14.5% في القروض الاستهلاكية<sup>(12)</sup>.

## التدخل لفحص الهبوط

بعد قمة مجموعة العشرين في تشرين الثاني/نوفمبر 2008، شكل رئيس الوزراء الهندي مجموعة تحت قيادته؛ لوضع خطة مفصلة لتدخل الدولة الملائم والموقوت. وكان كل من وزير المالية والصناعة والتجارة، ونائب رئيس لجنة التخطيط ومحافظ البنك الاحتياطي أعضاء في هذه المجموعة. وجاءت العلاجات المطروحة في شكل "دفعات تنشيطية"، أعلنت الأولى في كانون الأول/ديسمبر 2008 والثانية في كانون الثاني/يناير 2009<sup>(13)</sup>. وتضمن

- (10) المرجع السابق.  
 (11) المرجع السابق.  
 (12) المرجع السابق.  
 (13) حكومة الهند "تدابير حكومية إضافية لتنشيط الاقتصاد". بيان صحفي 2 كانون الثاني/يناير 2009.  
 Government of India. "Additional Government Measures for

التدابير إنفاقًا إضافيًا مقداره 200 بليون روبية (4.15 بليون دولار) تغطي البنية الأساسية الريفية الحرجة ومنظومات الضمان الاجتماعي، وتخفيض في ضرائب القيمة المركزية المضافة بنسبة 4%، وتدابير خاصة على جمارك البضائع، في قطاعات مثل الحديد والأسمنت، وتخفيض في الضرائب، وتعزيز لمعدلات التراجع في الصادرات.

كما تم تبني تدابير إضافية، شملت: مساندة معدلات الفائدة والاعتمادات ما قبل الشحن وبعده للصادرات ذات الكثافة العمالية؛ وإعادة تمويل بنك الإسكان الوطني بمبلغ 40 بليون روبية (831 مليون دولار) من أجل قطاع الإسكان، و70 بليون روبية (1.5 بليون دولار) لبنك تنمية الصناعات الصغيرة، من أجل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وكذلك تفويض شركة تمويل البنية الأساسية الهندية المحدودة، ل طرح 100 بليون روبية (2.1 بليون دولار) من خلال روابط معفية من الضرائب<sup>(14)</sup>. كما تم تبني بعض التدابير النقدية من قبل البنك الاحتياطي الهندي، مثل تخفيض معدل اتفاقيات إعادة الشراء repo rate (المعدل الذي تقترض به البنوك الهندية الروبيات من بنك الاحتياطي) من 9% في آب/أغسطس 2008 إلى 5% في كانون الثاني/يناير 2009، تخفيض معدل إعادة الشراء الاحتياطي، وتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي من 9% في آب/أغسطس إلى 5% من كانون الثاني/يناير 2009 فصاعدًا<sup>(15)</sup>.

ومع ذلك، ثمة مشكلات أساسية في ما يتعلق بطبيعة وتوجيه والآثار المتوقعة لهذه الدفعات التنشيطية. منها أن المبالغ المخصصة غير ملائمة بالمرة، حيث يجب الالتفات إلى حقيقة أن إجمالي المبالغ التنشيطية 311 بليون روبية (5.6 بليون

- "Stimulating the Economy". Press release, 2 January 2009.  
 والإعلان عن مزيد من الامتيازات في الضريبة المركزية والضريبة الخدمية". بيان صحفي 24 شباط/فبراير 2009.  
 "Further Concessions in Central Excise and Service Tax Announced". Press release. 24 February 2009.  
 (14) المرجع السابق.  
 (15) المرجع السابق.

تطرح مجموعة جديدة من المشكلات في بلد، يعاني أساساً من انعدام التكافؤ، ومستويات خطيرة من الجوع وسوء التغذية<sup>(21)</sup>.

## فقدان الوظائف والضمان الاجتماعي وتحديات

يفرض فقدان الوظائف، في كثير من القطاعات الرئيسية، تحدياً أمام سياسات اجتماعية تعمل أساساً على الحد الأدنى. ويكشف مسح عينة للصناعات التصديرية، قامت به وزارة التجارة، عن وجود فقدان لـ 109.513 وظيفة أثناء الفترة من آب/أغسطس 2008 إلى كانون الثاني/يناير 2009. وبالمثل، قامت وزارة العمل بإجراء مسح للقطاعات المهمة، مثل صناعة السيارات، والتعدين، والنسيج، والمعادن، والماس والجواهر، والتي تسهم مجتمعة بأكثر من 60 من إجمالي الناتج القومي في 2007-2008، وهو ما كشف عن أن حوالي نصف مليون عامل قد فقدوا وظائفهم في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2008.

وهذا ما يطرح تحدياً خطيراً للضمان الاجتماعي، حيث إنه من إجمالي قوة العمل 457.5 مليون، هناك 422.6 مليون مصنفين كعمال غير معترف بهم أو غير محميين، منهم 395.5 مليون في القطاع غير الرسمي و29.2 مليون فقط في القطاع الرسمي. وتشكل النساء حوالي 38% من هذه العمالة غير المحمية<sup>(19)</sup>.

### خاتمة

لقد أظهر مواطنو الهند ثقتهم بالتصويت مرة أخرى، للائتلاف التقدمي المتحد الحالي، لمدة ثانية. ومع ذلك، فإن التحدي الذي يواجه الحكومة الحالية، يتمثل في تحقيق توازن رشيد بين أجندة الإصلاح الاقتصادي المستمر، وتوفير الإعانة الاجتماعية والاقتصادية لحوالي 250 مليون هندي مازالوا يعيشون، وفقاً لإحصاءات البنك الدولي، في فقر مدقع<sup>(20)</sup>. والأزمة الراهنة إنما

دولار) تمثل فقط 0.8% من إجمالي الناتج القومي. فضلاً عن ذلك فإنه هناك غموض حول القطاعات التي سيتم إنفاق مبالغ إضافية قيمتها 200 بليون روبية (4.2 بليون دولار). فهناك بالفعل تكديس على مدى ثمانية أشهر في الإنفاق الفعلي. وإضافة أموال إضافية، مع وجود مثل هذا التكدس يجعل من الصعوبة أن يكون الإفاق موقوتاً<sup>(16)</sup>.

لقد انحدرت تخصيصات الموازنة العامة للتنمية من 7.5% في 2002-2003 إلى 6.0% في 2007-2008 في ظل قواعد قانون المسؤولية المالية وإدارة الموازنة. يشكل تخصيص الموازنة للتنمية في 2008 نحو 6.8% من إجمالي الناتج القومي، وكان من المفترض أن ترتفع على الأقل إلى 7.5% ليكون لها تأثير كلي، وهو ما يعني أن "الإنفاق الإضافي ينبغي أن يدور في فلك 400 بليون روبية (8.3 بليون دولار) بدلاً من 200 بليون روبية (4.1 بليون دولار)"<sup>(17)</sup>.

وانخفاض ضرائب القيمة المضافة بنسبة 4%، يعني أن هذا سينطبق فقط على منتجات تصل ضرائبها أكثر من 4%، وهو ما يستلزم تعزيزاً للطلب الاستهلاكي، وبشكل رئيسي على سلع الرفاهية. فضلاً عن ذلك، فقد تبين أن هذا "سيكون له أثر في ما يتعلق بدعم النشاط الاقتصادي فقط، إذا استجاب المنتجون بتخفيض الأسعار. وهو ما سيولد بالتالي استجابات على مستوى الطلب"<sup>(18)</sup>، وهو ما لن يحدث كما يبدو. على سبيل المثال، في صناعة الطيران، تخفيضات أسعار الوقود لم تترجم إلى تخفيض أسعار للمستهلكين كما هو متوقع.

لقد كانت هناك مطالب عديدة لبرنامج استثمار عمومي كبير، ينفق على البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في الهند، موفراً فرص عمل وموسعاً للطلب المحلي.

(19) Government of India. "Unorganized Manufacturing Sector in India: Input, Output and Value Added". National Sample Survey Report 526. Ministry of Statistics and Programme Implementation. 2009.

(20) Chen, S. and Ravallion, M. (). "The Developing World is Poorer than We Thought, But No Less Successful in the Fight against Poverty". Policy Research Working Paper 4703. Washington, DC: World Bank. 2008.

(16) EPW Research Foundation. "Stimulus Packages Facing Institutional Constraints". Economic and Political Weekly, 44 (04), 24 January 2009.

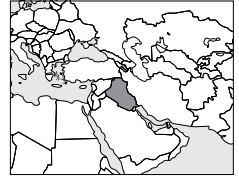
(17) المرجع السابق.

(18) Ghosh, J. "Weak Stimulus". Frontline, 22 January 2009.

(21) According to IFPRI (2008), India is home to the world's largest food insecure population, with more than 200 million people who are hungry. The report shows that strong economic growth has not translated into lower hunger levels.

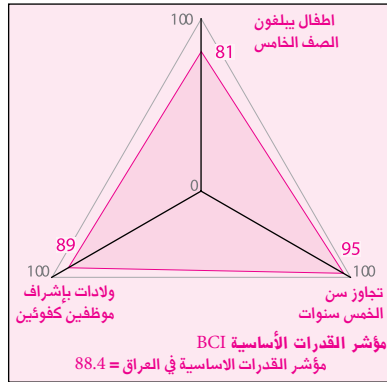
## تمكين المرأة بين التحديات الأمنية والمعوقات الثقافية

هناك اعتقاد سائد بأن الديمقراطية الناشئة تقدم الفرصة لتبني أفضل الممارسات من التجارب السابقة، لأنها تكتسب خلاصة النجاحات وتتجنب مواقع الفشل. وتطرح التجارب الناجحة نموذجاً أركانها: حكومة ديمقراطية، حرية الأسواق، والاهتمام بحقوق الانسان. ويمثل هذا الربط بين الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية معاً، تحدياً كبيراً، إلا أنه يؤسس القاعدة الهيكلية للتنمية البشرية المستدامة المبنية على الحقوق الانسانية. ويحتل تحقيق التكافؤ أولوية بين الجهود الرامية الى القضاء على التمييز بين الجنسين، الذي تكرسه الثقافة وأنماط السلوك والممارسات المنبثقة عنها.



التركيز على تنمية قدرة فهم الذات واستيعاب حقوقها وامتلاك إمكانية الحوار الدفاعي عنها على نحو يلهم المجتمع كله مبدأ احترام حقوق البشر نساءً ورجالاً، وفي أي مساحة حياتية من مساحاته. لقد تراكمت اثار سنوات أثقلتها الحروب وثلاثة عشر عاما من العقوبات الاقتصادية على اوضاع المرأة وازداد الامر تعقيداً بعد تدهور الازوضاع الامنيه لاحقا.

تعكس مؤشرات التنمية البشرية أوضاع للمرأة غير واعدة، بل هي اسوأ مما تحقق للرجال، ففيما عدا معدل العمر المتوقع عند الولادة، الذي هو أعلى بين النساء (62) من الرجال (55)، فإن مستويات التمكين أقل بين النساء من الرجال حسب بيانات (2006)، فمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين يبلغ 70% للنساء مقابل 86% للرجال، ونسبة الالتحاق الإجمالية بالمدارس (بمراحلها الثلاث) تبلغ 55% للإناث و68% للذكور، دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس (0.584). أما دليل التنمية البشرية العام فيبلغ (0.627) أما نسبة البطالة بين النساء فهي 23% مقابل 16% للرجال عام 2006 ولا تزيد نسبة الدخل المكتسب للنساء عن 11% من الدخل المكتسب للرجال كما لا تزال نسبة العمل الزراعي تمثل 60% من إجمالي وقت العمل الاسبوعي للنساء مقابل 22% للرجال وهذه الحقيقة تفسر انخفاض دخل المرأة حيث يتصف العمل الزراعي بكونه أما غير مدفوع الأجر أو ذا إنتاجية متدنية.



### التمكين: إساءة فهم العملية

لقد حرصت الدولة العراقية، منذ تأسيسها، وبدرجات متباينة من وضوح السياسات والإجراءات، على أن تهيئ للمرأة العراقية فرص التمكين المؤسساتية الرسمية (التعليم، والصحة، ومراكز التدريب، وغير ذلك)، وأصدر كثيراً من القوانين المتقدمة، إلا أن الأبعاد الثقافية لهذه الإنجازات لم تكن موازية لمداخلتها على نحو مرض. لقد كان هناك تركيز على الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية المؤسسية، من دون عناية تذكر بالجوانب الثقافية.

إن البعد الثقافي للتمكين ينبغي أن يكون حاضراً في كل رؤية تنموية بوصفه تحدياً لثقافة التمييز واللامساواة وهضم الحقوق، أيًا كانت الأطر التبريرية لتلك الثقافة. وهذا يعني ما هو أبعد من السيطرة على الموارد والمؤسسات وصناعة القرار وبناء القدرات وتحسين الإنتاجية والكفاءة، وصولاً الى

### د. آمال شلاش (1)

لقد أعاق فقدان الأمن، ضمن أحداث العنف الجارية، بأشكالها المباشرة وغير المباشرة، التنمية البشرية في العراق. ومع أن الأسباب الثقافية والاجتماعية التمييزية ضد المرأة هي حائل بنيوي مزمن أمام التمكين والمساواة، إلا إن الدروس المستفادة تبين بأن المراحل الانتقالية توفر فرصة تاريخية لتغيير العوائق المؤسسية والثقافية للتمكين وتوقد الرغبة في تكوين حركة تناصر المساواة وحقوق الإنسان، ولكن لا يمكن إغفال الأثر المعاكس الذي يتركه فقدان الامن في إبطال مفعول تلك الدينامية.

إذ تتداخل تأثيرات المرحلة الإنتقالية مع فقدان الأمن، يسود الاعتقاد بضرورة تحقيق نظام ديمقراطي مستقر قبل طرح مسألة المساواة، في حين إن بناء مقومات الديمقراطية يتطلب تكامل مسألة المساواة مع البناء الديمقراطي. وفي العراق تكشف التجربة الوليدة للديمقراطية في مرحلتها الإنتقالية بانها قد عمقت اللامساواة بدلا من تحديدها.

(1) المؤلف الرئيسي للتقرير الوطني للتنمية البشرية 2008 بيت الحكمة ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي/بغداد.  
تعتمد المقالة على مادة الفصل السابع منه.

## التحولت السياسية: مكاسب وآثار ايجابية على النساء

حقق نظام الكوتا إسهاماً مهماً للمرأة في الحياة السياسية، من خلال التمييز الإيجابي، إذ أظهرت نتائج الانتخابات لعام 2005، فوز (87) امرأة، من أصل (275) في عضوية الجمعية الوطنية؛ أي ما نسبته (31%). وحصلت على ما نسبته 28% من إجمالي أعضاء المجالس المحلية في الانتخابات التي تمت على أساس القوائم المغلقة. ومما لا شك فيه أن إلزام الأحزاب بقاعدة الكوتا، انعكس كذلك بمساهمة كبيرة للنساء في مجالس المحافظات في الانتخابات. إرتفع عدد النساء في مراكز صنع القرار من 12.7% الى 22.4% منهن 4 وزيرات و342 درجات عليا تضم 8 وكيالات وزارة و33 مستشارة ومفتش عام، 86 مدير عام و215 معاون مدير عام الا ان نسبتهن في القضاء لاتزيد عن 2%. ان المشاركة السياسية لاتكفي لتحقيق المساواة بين المواطنين وبشكل خاص المساواة بين الرجال والنساء، ما لم يتبعها وضع آليات مؤسسية وتدخلات وإجراءات حكومية بوصفها ضرورة وشرط مسبق لبناء مجتمع ديمقراطي سليم.

## هل تضمن التشريعات التمكين والحماية للمرأة

يعدّ إصلاح التشريعات أمراً أساسياً للتعبير عن التزام الحكومات بتشجيع المساواة، ووضع الآليات الحكومية التي ترسي قواعد تكافؤ الفرص وتضمن تنفيذها، ويمكن القول إن الإجراءات المؤسسية التي اتخذت بعد نيسان 2003، قد تمنح الفرصة لإصدار تشريعات عدة تشكل البنية التحتية لكل الوسائل الأخرى، ومما يعزز ذلك أن العراق كان قد صادق سابقاً على العديد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بعملية تمكين المرأة.

ان ممارسة الحقوق المكتسبة والتمتع بها، هو المعيار الذي يقيس مدى نجاح الجهود التي يضطلع بها المجتمع لتمكين المرأة. واذ كان التباين في الحقوق يقيّد الخيارات المتاحة أمام المرأة من نواح عديدة، ويحد بشدة من فرصها في النشاط الاقتصادي أو الاجتماعي، فإن التشريعات بذاتها قد لا

حرية التنقل، والسفر، والسكن، داخل العراق وخارجه" ولكن حرية التنقل والسفر عملياً غير مكفولة للعراقية دون سن (40) عاماً، فالقانون لا يجيز لها استحصال جواز السفر دون موافقة ولي الأمر.

وعند تناول الدستور في فصل الحقوق قضية (العنف) تحاشى بشكل لافت الإشارة الى (المرأة) إذ نصت المادة (رابعاً) "تمنع كل أشكال العنف والتعسف في الأسرة والمدرسة والمجتمع"

على ضوء ما تقدم فان الدستور والمواد القانونية، ستكون قاصرة عن توفير الحماية للمرأة. أما الواقع القانوني والتشريعي في كردستان فيبدو أحسن حالاً، إذ يطبق في اقليم كردستان قانون الاحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959 كما ان لجنة شؤون المرأة في البرلمان الكردستاني نجحت في إجراء تعديلات على قانون الاحوال الشخصية الذي صدر في عام 2007 فرض شروطاً اضافية على حالات تعدد الزوجات ومنع ختان البنات وإجراءات أخرى حول الطلاق. كما ان تلك اللجنة نجحت في تغيير بعض القوانين حيث لم يعد "القتل عن جرائم الشرف" من الأسباب المخففة للحكم.

## الالتزامات الدولية

لقد وقع العراق على اتفاقية منع كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في عام 1986، مع تحفظات في حينها على الفقرة (و) و(ز) من المادة (2)، والمادة 9، والمادة 29، وهذا يتعارض وأحكام الاتفاقية المهادفة الى خلق المساواة بين الرجل والمرأة. لقد بذلت المنظمات النسوية جهوداً كبيرة في بداية المرحلة الانتقالية لحث الحكومة على إلغاء تلك التحفظات، إلا إنها باءت بالفشل. كما إن الدولة الجديدة لم تعلن تنفيذها بالالتزامات الدولية المصادق عليها سابقاً بشكل خاص (سيداو) على أساس تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية كذلك قرار مجلس الأمن الرقم 1325.

## ترجع مسؤوليات الدولة

مع الاعتراف بضرورة إصلاح دور الدولة في البلدان الانتقالية.. يبقى هناك دور أساسي وحيوي في تعزيز المساواة بين

تنطوي على أي تمييز بين الجنسين. لقد شكلت القوانين قاعدة لوسائل التمكين الأخرى؛ مثل التعليم، الصحة، والخدمات الاجتماعية، غير انها لم تكن دائماً أقوى من ملزمات الثقافة التقليدية. ومن المستحيل إهمال العوائق الناجمة عن الأوضاع الامنية القائمة في العراق التي عزز بعضها - وخصوصاً العنف المستمر - قوة الثقافة التقليدية ذات المضامين التمييزية.

إن أهم وثيقة يمكن الإشارة إليها بوصفها قاعدة لتمكين المرأة، وبغض النظر عن الملاحظات النقدية التي اثيرت، هي الدستور العراقي لعام 2005، الذي تضمن بعض الاشارات الايجابية في ما يتعلق باحترام قواعد القانون وتحقيق العدل والمساواة،... والاهتمام بالمرأة وحقوقها، كما أعطى في المادة (20) "للمواطنين رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية"، وأكد على قيمة التعليم وعلى كفاءة الدولة بوصفه حقاً لكل العراقيين (المادة 34). وضمنت المواد (31) و(32) و(33) من الدستور حقوق المواطن العراقي في الرعاية الصحية وتوفير سبل الوقاية والعلاج في ظروف بيئية سليمة. وبموجب المادة (1/18) من الدستور يمكن للمرأة أن تمتع جنسيتها لابنائها. واعتمد مبدأ التمييز الإيجابي عندما منح في المادة (49) حصة للنساء (كوتا) بحيث لا يكون مجلس النواب دستورياً ما لم يتضمن نسبة (25%) من عدد أعضائه من النساء على الأقل، وقد ألزم قانون الانتخابات رقم (6) لسنة 2005 القوائم الانتخابية بهذه النسبة للنساء.

ولكن الدستور تضمن أيضاً بعض المواد، أو الفقرات، أو الإشارات التي يمكن أن تعد تمييزية، أو على الأقل ذات تأثير في الموقف من المرأة ان المادة (41) تصطدم بالمادة (14) التي تعتبر قاعدة دستورية أمرة: "العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق. وليست هنالك أي إشارة في الدستور الى أن مفردة (العراقي)، أو مرادفاتهما تشمل المرأة أيضاً، مما يتيح للجهات التنفيذية تاويل هذه النصوص تبعاً لمرجعياتها الثقافية، فعلى سبيل المثال نصت المادة (44) أولاً: " للعراقي

المواطنين وبين الرجال والنساء، من خلال الآليات المؤسسية والتدخلات الحكومية. إلا أن التجارب تشير الى أن ذلك ليس كافياً برغم ضرورته. ففي العراق، تأسست آليات تشريعية هامة، لكن هناك خشية يثيرها تفكك السلطة المركزية للدولة وتخليها عن مهامها في تقديم الخدمات أثناء المرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد، فالدولة كانت قبل عام 2003 المستخدم الرئيسي للنساء في العراق، إذ بلغت نسبة النساء (46%) من العاملين في القطاع الحكومي، كما إنها تبقى المقدم الرئيسي للخدمات والمنافع الاجتماعية لاسيما للنساء، كالصحة والتعليم ومرافق رعاية الاطفال.

الى جانب ذلك توفر الدولة الحماية القانونية للمرأة أمام أشكال التعسف ضدها. وفي حالة تنامي قوة وسلطة مؤسسات القطاع الخاص وسلطتها (رأس المال)، أو سلطة المؤسسات الاجتماعية التقليدية - ما قبل الدولة - وفي حال ضعف وحدانية المجتمع المدني الذي لا يقوى بعد على احتلال المساحة التي يتركها انحسار الدولة. أو سلطة الرجال اللذين يكتسبون حقوقاً إضافية توفرها الحرية السياسية، من شأن هذا الأمر أن يشكل واحداً من أهم التحديات الاساسية لتمكين المرأة.

## عدم التكافؤ في الوصول الى الموارد وفرص العمل

لا يتمتع الرجال والنساء في العراق بالفرص المتكافئة للوصول الى الموارد والخدمات الأساسية. وتمتلك النساء بشكل عام أصولاً مالية أقل من الرجال. والأسر التي تقودها النساء تملك أصولاً أقل، مقارنة بتلك التي على رأسها رجال، إلا أنه ليس ثمة بيانات تعزز تلك الحقائق، ومنها: الحقوق المستقلة في ملكية الأرض أو السكن، أو إدارة الممتلكات والأعمال.

وإن كان الدستور العراقي لعام 2005 يكفل في المادة (1/3/23) "للعراقي الحق في التملك" دون أي تمييز على أساس الجنس. إلا أن أعرافاً مخالفة لا تزال قائمة وتخالف أحكام هذه المادة مما يحد من تمتع النساء بهذا الحق لاسيما في الملكية الزراعية. وما تزال نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة

ضعيفة إذ بلغت 21% عام 2004 مقابل 79% للرجال.

وإذ تمثل رعاية المشاريع التي تقودها نساء إستراتيجية فعالة في بناء الاقتصاد الحر، وهي وسيلة داعمة للمساواة. إلا أن هذه المشاريع لا تجد فرصاً مؤاتية بسبب الأوضاع السائدة والضعف الأسرية على المرأة، فضلاً عن أن مشاريع القروض الصغيرة تظل الى حد كبير حكراً على الرجال، ليس بسبب وجود تقاليد معوقة للمشاركة، وإنما بسبب عدم القدرة على الوصول الى القروض التي تستلزم وجود الضمانات العقارية من المصارف وهو ما تعجز النساء عن تقديمه.

إن التوسع في المشاريع الصغيرة والعمل من المنزل، يمكن أن يساهم في توسيع قاعدة القوة الاقتصادية. ويمكن لبرنامج القروض الصغيرة أن يكون حلاً للنساء غير القادرات على الوصول الى الموارد، مثل النساء اللاتي ينقصهن التعليم والتدريب، والريفيات، وكبيرات السن، والأرامل المعيلات للأسر.

## تمكين المرأة بين الثقافة التقليدية والعنف ضد المرأة

إن تغيير دور النساء التقليدي في المجتمع، وتغيير العلاقات بين النساء والرجال، سواء ضمن المجال المنزلي أو ضمن المجالات الأخرى، يعدّ مهمة معقدة تتطلب صياغة سياسات خاصة في مجال المساواة ومتابعتها، وكان من المتوقع ان يتم في إطار إعادة بناء الاطر التشريعية والادارية في العراق بعد عام 2003، معالجة التهميش الاجتماعيها، وإرساء أسس التمكين المؤسسي، ومقاومة محاولات تغييب دورها الايجابي.

إن قضايا المرأة يجدر أن تؤخذ بمزيد من الجدية في العراق، لوجود أدلة واضحة عن معاناة المرأة من التمييز على أساس النوع، ولكون النساء عموماً من أكثر الفئات تعرضاً للتهميش والاعتداء العنفي والجنسي في أوقات الحروب والأزمات.

إن حالة التوتر التي يشهدها المجتمع العراقي، تتعكس على الأفراد في علاقاتهم الأسرية وتعاملهم مع بعضهم. وقد أظهرت عدة دراسات أن العنف الذي يمارسه الزوج ضد زوجته يُعاد إنتاجه بشكل عنف ضد الذات، أو ضد الأطفال؛ بحيث يمكن القول

إن الأسرة التي ينبغي أن تستظل المرأة بها، لكي تشعر بالامن، تصبح هي الأخرى مصدرًا لانتهاك أمن المرأة.

ثمة جانب مهم يتعلق بتلك الصورة النمطية، وهو أن الدولة، على امتداد تاريخها، كانت تدعم ملامح تلك الصورة، لان ذلك يجنبها الدخول في صراع مع المجتمع، ومرجعياته الدينية والثقافية. كذلك فإن نتائج بعض الدراسات أظهرت أن الصورة التي تحملها النساء عن جنسهن، لا تختلف كثيراً عن تلك التي يحملها الرجل، فهي تتبنى الصورة التي يتبناها الرجل.

إن عجز المرأة، ورضوخها، وقبولها لملامح الصورة النمطية التي ترسمها الثقافة التقليدية عنها، يوفر تبريراً للدولة، فتتقاسم عن إصدار التشريعات والقرارات التي تغير وضع المرأة، كما أنه يوفر للمجتمع تبرير عزلها باسم حمايتها والحفاظ عليها. فضلاً عن أن مواقف المرأة السلبية ترسخ الصورة النمطية السائدة في الثقافة التقليدية عنها وتدعمها، ولذلك تبقى الأسرة وما زالت أهم (حيوب) التعصب الثقافي ضد المرأة حيث يُعدّ العنف الذكوري ضد المرأة إجراءً تأديبياً أو وقائياً.

أشار تقرير أصدرته وزارة حقوق الإنسان في كردستان الى أن (239) امرأة أقرن أنفسهن خلال الأشهر الثماني الأولى من عام (2006). كما سجلت السلطات في السليمانية أعلى معدل لحالات الحرق الناجمة عن صدمة نفسية خلال شهر تشرين الثاني من العام نفسه، فضلاً عن (13) حالة حرق بالنيران، و(24) بسبب المياه المغلية. وتسجل هذه القضايا على أنها حالات انتحار أو حوادث وقعت بصورة عرضية<sup>(2)</sup>. ويفيد تقرير الوزارة بأن أغلب النساء اللواتي تعرضن للعنف، يقمن في المناطق الريفية، وتتراوح أعمارهن بين 13 - 18 سنة، أما في المراكز الحضرية فتزيد أعمارهن على (15) سنة. إن أشكال العنف التي تتعرض لها المرأة في كردستان متعددة، وفي مقدمتها الضرب، والاعتداء الجنسي، والتهميد بالقتل والخطف، والإكراه على الزواج وغيرها.

لا يختلف الأمر في مناطق العراق الأخرى، إذ

(2) تقرير بعثة الأمم المتحدة بشأن حقوق الانسان الشهري تشرين الثاني/ كانون الأول 2006.

تشير تقارير ودراسات عديدة للأمم المتحدة الى جرائم الشرف في وسط وجنوب العراق، مؤكدة أن المرأة تبقى مستضعفة، ومن الواضح أن فصح هذه الممارسات كان أقل بسبب ضعف نشاط المنظمات النسوية.

## الإستنتاجات

إن تمكين جميع النساء هو الغاية القصوى كما هو وسيلتها. ومن المعروف إن إنهاء السلطات وعدم الاستقرار السياسي وتراجع النشاط الإقتصادي وتصدع الهياكل الإجتماعية كنتيجة للحروب والنزاعات المسلحة تترك أثراً أشد على النساء، لتتفاقم بذلك أوضاعهن المتدنية أصلاً في المجتمع وفي عملية التنمية.

كما أن تنامي العنف ضد النساء يمثل أشد آثار المرحلة الإنتقالية خطراً على المرأة والمجتمع وأكثر القضايا التي تستوجب التدخل المباشر من كل الأطراف، سواء كان العنف مباشراً أو غير مباشر.

لذا تتحمل الدولة أعباء التمكين وعدم التمييز وحماية النساء، فبسبب العجز عن توفير الأمن الشخصي والحماية القانونية، تلوذ المرأة بالجماعة والطائفة والعشيرة، بعيداً عن الدولة المدنية، مع ما يعينه ذلك من تخذل عن مكتسبات الحداثة التي سعت اليها الدولة العراقية منذ ما يقارب قرناً من الزمن. وطوال عقود الحروب والنزاعات المستمرة، تهمل الدولة، عن قصد أو غير قصد، أو تتغاضى عن التمييز ضد النساء، فتقع المرأة؛ عاملة أو ريفية أو ربة

بيت، أرملة أو شابة أو طفلة، من الطوائف والأقليات كافة، فريسة ممارسات إدارية أو مجتمعية تقليدية دون حماية أو رعاية. إن ما تم إكتسابه من مزايا مؤسسية خلال المرحلة الانتقالية، وهو التمثيل البرلماني، يجب ألا تركز إليه النساء باعتباره إنجازاً نهائياً، لأنه مكتسب تشريعي سيفقد مضمونه ما لم تحميه وترعه حركة نسوية فاعلة تتاصر تمكين المرأة... ولا جدال أمامها طريق وعر وطويل.

إن الفرصة ما تزال قائمة لتصحيح أوضاع التمييز ضد المرأة. فالمرحلة الانتقالية التي يعاد فيها هيكله الأنظمة والقوانين تمنح فرصة تاريخية لتصحيح العوائق المؤسسية على طريق تحقيق المساواة ويعول على الدولة الكثير من أجل إنجازها:

■ إن مواجهة ثقافة الهيمنة والتمهيش، وإشاعة ثقافة السلم والتسامح تعطي الفرصة للحد من العنف ضد المرأة بكل أشكاله وإشاعته كثقافة عامة.

■ إن تعديل القوانين (والدستور) يمنح الفرصة لتغيير القوانين التي تكرس التمييز.

■ إن إطلاق الحرية للرأي العام يمنح فرصه لتشجيع النقاش والحوار ونشر الحملات الاعلامية للتوعية وتغيير صورة المرأة في الاعلام.

■ إن ظهور بيئة عمل جديدة تمنح فرصة إعادة النظر في تقسيم العمل القائم على التقليل من دور المرأة وحصر نشاطها في

قطاعات ضعيفة الانتاجية.

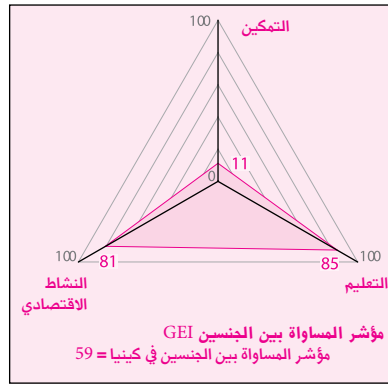
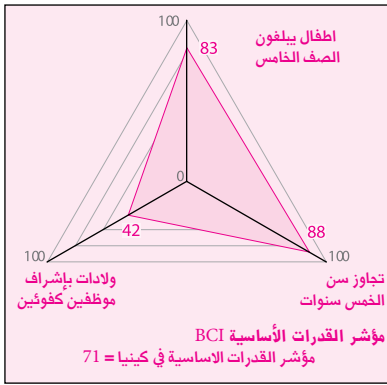
■ إن الالتزام بالتعليم الالزامي وتمديده الى 9 سنوات سيوفر فرصة وقف التدهور في الالتحاق بالتعليم، اذ ليس من المعقول ان تزداد نسبة البنات في التعليم الجامعي في الوقت الذي تحجم فيه الاسر عن إرسال بناتها الى المدارس الابتدائية.

■ إن إصلاح أنظمة ومناهج التعليم تمنح الفرصة لتغيير نظرة المجتمع الى التمييز ضد المرأة والشعور بالمسؤولية تجاهه، كما يمكن لمفاهيم حقوق الانسان والمساواة وتكافؤ الفرص والترويج لها كثقافة مضادة للتمييز والعنف السائد.

■ ان تغيير الكثير من الممارسات الموروثة والمبررة ثقافياً شرط مسبق للتمكين ويخشى إن تصادر إنجازات ترى فيها النساء تقدماً لا تراجع عنه... ولا تفريط فيه!

## الأرثوذكسية النيوليبرالية ولعبة النعامة

لقد فقدت الرأسمالية النيوليبرالية سبب وجودها. إنها أزمة بنيوية للديمقراطية الليبرالية، ولكن الحكومة في كينيا، تعيش حالة إنكار، وتمارس لعبة النعامة، دافنة رأسها في الرمال. وتدفع النخبة الحاكمة بأن الأزمة مؤقتة وظرفية، وأن الاقتصاد الوطني محمي بما يكفي، بحكم روابطه الضعيفة مع رأس المال الدولي. وما زال المجتمع المدني يحذر من أن البلد، وعلى خلاف تنبؤات الحكومة، في سبيلها إلى الفرق في مستنقعات النيوليبرالية.



هذه الخطط إصلاحات تقنية، مصممة لضخ الدماء في الإقبال على الشراء، وارتفاع الطلب، بدلاً من تمكين المستهلكين من التحقيق والتشكيك في كفاءة الرأسمالية النيوليبرالية.

تشتهر كينيا بعدة ممارسات مدمرة مثل ترويج الأوراق المالية، ومنظومات بونزي، والتدمير الهيكلي للأصول بفعل التضخم المرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتخلص من الأصول عبر الخصخصة المحتالة، وتعويم الدين، ومنظومة المؤسسات الكبرى وانتزاع ملكية الأصول، وهو ما تبينه حالة السطو المتوحش على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وهذا ما أدى في نهاية الأمر إلى انهيار المؤسسات التابعة للدولة والتخفيض الهائل للأوراق المالية، من خلال التلاعب في الأسهم والاعتمادات، بواسطة المتواجدين داخل السوق الرأسمالي الفاسد، مثل "سونترا" للاستثمار، ونياجا للسماسرة المحدودة، وفرانسييس ثيو المحدودة وغيرها.

تأسس الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي العام 1996 كمصدر تمويل إلزامي للعاملين

ثلاثون سنة من رأسمالية السوق الحرة المنفلتة، القائمة على النموذج النيوليبرالي، لا يمكن أن تخفي بعد ذلك الفشل المنتظم لنظام انتمى وقته.

إن تسليع وخصخصة الأصول العامة والذي اعتبر أمراً لازماً للرءاء، قد أدى إلى تحول الأصول من المجالات العامة والشعبية إلى المجالات الخاصة والمنحازة طبقيًا. وقد أدى ما نتج عن ذلك من المضاربات المالية الجشعة والتحويلات المالية للتجارة، إلى ارتفاع حاد في إجمالي أرباح التحويلات المالية في الأسواق العالمية، والتي ارتفعت من 2.3 بليون دولار في 1983 إلى 130 بليون دولار في 2001. ولا عجب أن انسحاب الدولة المصاحب قد سمح للنظم المالية الاضطلاع بمرحلة مركزية في نشاط إعادة التوزيع من خلال المضاربة والجشع والاحتيال والسرقة. وقد تكون الخطط التنشيطية مجرد خطوات تقنية في الاتجاه الصحيح، خصوصاً إذا كانت تتسم بفضائل العمل من أسفل لأعلى، بدلاً من العمل من أعلى لأسفل، من خلال النظام البنكي الخامل. ولكن، تظل

- شبكة التنمية الاجتماعية  
Social Development Network  
**Prof. Edward Oyugi**  
**Philip Thigo**  
SEATINI KENYA  
**Oduor Ongwen**  
شبكة إلغاء الدين الكيني  
Kenya Debt Relief Network  
**Wahu Kaara**  
BEACON  
**Rebecca Tanui**  
منتدى دراجا للمبادرات المدنية  
Daraja-Civic Initiatives Forum  
**Don Bonyo**  
Futa Magendo Chapters  
**Ayoma Matunga**  
Mazira Foundation  
**Eddy Orinda**  
Haki Elimu  
**Opiata Odindo**  
تحالف الأرض في كينيا  
Kenya Land Alliance  
**Odenda Lumumba**  
Migori Clan  
**William Janak**  
KETAM  
**James Kamau**  
جمعية الصداقة الكينية الكوبية  
Kenya-Cuba Friendship Association  
**Mwandawiro Mnganga**  
Bunge la Wwananchi  
**George Nyongesa**  
صندوق الطفل في المنطقة الأفريقية  
ChildFund Africa Region  
**Andiwo Obondoh**  
Undugu Society of Kenya  
**Alloys Opiyo**

في كينيا. على الرغم من أن كل عامل وصاحب عمل يساهم فقط بمبلغ 400 شلن كيني (5.4 دولارات) شهرياً، إلا أن الصندوق حقق مبلغاً بقوة إسهامه، وصل إلى أكثر من 80 بليون شلن (1.08 بليون دولار) أو نحو 8.2% من إجمالي الناتج القومي. وما زالت الحكومة تستخدم الصندوق كقطارة ضخمة لشركائها المقربين، متغافلة أنه يمثل مدخرات تعاقدية، ومنظومة لدعم الاستثمار ولدعم التقاعد. وقد تطور الصندوق الذي كان في الأصل قسمًا في وزارة العمل، ليكون مؤسسة تابعة للدولة قائمة بذاتها منذ العام 1987. ومنذ ذلك الحين لم يعرف أصحاب المعاشات شيئاً سوى السوداوية.

في خوض الانتخابات التعددية في 1991، 1992، استخدم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، كمصدر رئيسي لإغداق الأموال الكافية لتسهيل عمل ماكينة الحملات الانتخابية لحزب الاتحاد الوطني الإفريقي في كينيا، وهو الحزب الحاكم في ذلك الوقت. لقد تم تسيير أموال المعاشات في هذا الصندوق بغرض تمويل صفقات عقارية، خلقت مليارات من بين شباب كانوا يعرفون وقتها باسم "شباب حزب الاتحاد الوطني الإفريقي في كينيا 92". واستمر الصندوق بصفته "البقرة الطوب" للمتراطبين سياسياً، ولم يصل إلى مقصده سوى بعد 10 سنوات لاحقة، عندما حدثت صفقة ما قبل الانتخابات في 2002 خسر الصندوق 256 مليون شلن (3.45 ملايين دولار) من خلال دخول بنك أوروبي لتمويل الحملة الرئاسية.

وفي انتخابات جديدة استعاد الصندوق حالته الأصلية. ففي مؤامرة تجارية أقرب إلى الفضيحة، تم بيع "فندق لايكو (جراند سابقاً) ريجنسي" إلى عطاء أقل. وقد ورد أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي رفض عرضاً قوامه 1.4 بليون شلن كيني (18.88 مليون دولار) ضمن المؤامرة وقبل عرض 1.3 بليون شلن (17.53 مليون دولار) بعد أن عرض صاحب العطاء الأقل مبلغاً وقدره 650 مليون شلن كيني (8.77 ملايين دولار).

وقد أنكرت إدارة الصندوق حدوث هذا. ولكن في تموز/يوليو 2008 حل وزير العمل مجلس إدارة الصندوق، ورفد مديره مهنياً

الطريق لفتح تحقيق في هذه الفضيحة، وفضائح أخرى. وفي أيلول/سبتمبر 2008 تكشف أن الصندوق كان على وشك خسارة بليون شلن (13.49 مليون دولار) في تأمين التخفيض انهارت مؤسسة سمسرة أوراق مالية، كانت مرتبطة بالأمين مدير الصندوق. والكذبة أن الدولة النيولبيرالية يجب، كمسألة فاعلية استراتيجية، أن تعطي السوق مرسى واسعاً، هذه الكذبة قد عرّتها حقيقة أنها بدلا من تعظيم فعاليتها بعيداً عن السوق، فقد تم تعيينها للعب دور الفاعل الرئيسي لسياسات إعادة التوزيع، وعكس تدفق الموارد من الطبقات الاعلى الى الأسفل الذي يمكن ألا يكون مرتبطاً سوى بعصر الليبرالية المنفرسة؛ تدعيم فَعَالٍ للأغنياء من خلال ممارسات الانكماش التي تقوم بها الدولة<sup>(1)</sup>.

### معاملة الففاز الحبري للمجرمين

لم تظهر هذه الحالة بشكل واضح، أكثر مما ظهرت في الاحتيال العام الذي تمثل في العرض العام الأولي IPO، لأسهم "سافاريكوم". فعلى الرغم من الأصوات المعارضة التي أتت من المجتمع المدني ومراقبيه، وكذلك من الحركة الديمقراطية البرتقالية ODM التحالف الرئيسي الشريك في إدارة كيبايكي قررت الحكومة الكينية التخلص من 25% من أسهمها في "سافاريكوم"، وهي شركة هواتف نقالة، لسد حاجتها الماسة إلى 50 بليون شلن كيني (674 مليون دولار) لسد العجز في الموازنة.

وهناك قضيتان مقلقتان. الأولى، كيف لشركة أجنبية غامضة، تُعرف باسم موبيتليا أن تمتلك 10% ثم 5% من الشركة العامة في كينيا، بل والمحير أكثر، كيف لهذه الشركة الأجنبية ألا تسدد على الإطلاق ولو سنتاً واحداً ليكون لها أسهم في سافاريكوم؟ ثانياً، عندما عرضت الحكومة التخلص من 25% من أسهمها في سافاريكوم، كان عامة الناس يعتقدون أن هذه الأسهم من شأنها

أن تجعل المواطنين الكينيين يملكون الشركة. ولكن، عندما طرحت سافاريكوم في النهاية للبيع، لم يكن لديهم حق الرفض. وكان عليهم أن يدخلوا منافسة مع بقية الأفارقة الشرقيين، في حين أن 35% من أسهم الحكومة التي تبلغ نسبتها 25% المعروضة للبيع، تم حفظها لمستثمرين أجانب مجهولين.

ويعتقد أن هؤلاء المستثمرين من الأوليفاركيين المحليين، من ذوي المصالح المؤكدة في إبعاد الشركات. وكما لو كانت هذه الخدعة غير كافية، فقد كان هناك معدل اشتراك فائض كبير في العرض العام الأولي (أول عرض للجماهير لأسهم الشركة في سوق المال). وفي النهاية، كان على سمسرة سافاريكوم أن يمولوا مبلغاً كبيراً 236 بليون شلن كيني (3.183 ملايين دولار) منها 119 بليون شلن (1.6 بليون دولار) كانت مستحقة لشخص محلي. والآن وبعد مضي عام تقريباً قبل الموعد، فإن معظم المتقدمين (أغلبية كبيرة منهم من عامة الناس حصلوا على قروض بنكية) مازالوا يتلقون أموالهم، بينما سقطت أسهم سافاريكوم بأكثر من 50% في أسبوع 9 آذار/مارس 2009.

في الماضي القريب، شهدت بورصة نيروبي تدفقاً لسماسرة المال المحتالين. وفي أقل من سنتين، كان على أربع مؤسسات منها أن تغير مسارها، بعد أنشطة احتيال، وسرقة واضحة لأموال استثمارات العملاء. وكانت أول شركة يفتضح أمرها هي فرانسيس ثو لسماسرة الأموال، التي تم إيقافها في بورصة نيروبي في 2007. وجدير بالملاحظة أن المالك، فرانسيس ثيو خدم طويلاً كرئيس لبورصة نيروبي. وعند تعليق شركة فرانسيس ثيو تلقت هيئة الأسواق الرأسمالية، وهي هيئة نظامية، شكاوى عديدة في حق مؤسسة أخرى هي نياجا لسماسرة الأموال. ولكن شيئاً لم يحدث. وأخيراً، نشرت الصحف الكينية المحلية في آذار/مارس 2008 أن رأس المال العامل لمؤسسة نياجا، لم يكن سلبياً فحسب، بل إن المؤسسة أيضاً كانت تستخدم الأرباح الواردة من المتاجرة غير الشرعية في أسهم العملاء، لدعم رأسمالها العامل. وقد تحولت

(1) See: Wade, R. Governing the Market: Economic Theory and the Role of Government in East Asian Industrialization. Princeton: Princeton University Press. 1992.



الدهشة المصطنعة من بورصة نيروبي لتخلق 100 مليون شلن كيني (1.4 مليون دولار) كدفعة إنقاذ لدعم العملاء المتضررين. ثم طوي الأمر. ولم يواجه أحد في شركتي نياجا وفرانسييس ثيو أي تهم جنائية بحقه.

وفي تلاحق سريع، جاءت "ضمانات التخفيض" وسونترا للاستثمارات كقضية تالية. ومعاملة القفاز الحبري مع هذه المؤسسات، لا تؤكد طبيعة انتشار الممارسات السيئة في بورصة نيروبي فحسب، بل أيضاً والأهم إساءة استخدام السوق الحرة. وقد كرر قسم من المجتمع المدني مراراً وتكراراً، بأن تعاملات السوق في الأموال العامة بهذا الحجم، تحتاج إلى منظم قوي وكفؤ ومستقل. وهيئة أسواق المال CMA ليست مؤهلة: فهي مهووسة بالمحافظة على الوضع الراهن، تاركة للمسامرة المحتملين التحكم في الوضع بقوتهم الدائمة، وتلاعبهم.

في العشرين سنة الأخيرة، انهار ما لا يقل عن 20 شركة خاصة بأموال المودعين وعلى رأسهم أصحاب المعاشات والعاملين في القطاع غير الرسمي بما يقدر بـ 70 بليون شلن كيني (944 مليون دولار). ومن بين البنوك الخاصة والمؤسسات المالية التي انهارت بأموال المودعين، شركة التمويل الريفي الحضري، وشركة جيما لتمويل الاعتمادات (المملوكة لبورصة نيروبي، وجيمنا مبارو)، وبنك التجارة، تراست بنك، وبنك كونتيننتال، (المملوك لشركاء مقربين للرئيس كيباكي) وبيورو بنك. ومازال هؤلاء المنتهكون موجودين في كينيا، ويتقلدون وظائف عامة رفيعة. ففي السادس عشر من كانون الأول/ديسمبر 2008 وسط تنامي الأزمة المالية العالمية وافق مجلس الوزراء على خصخصة مزيد من المؤسسات المالية، بما فيها البنك الوطني الكيني، والبنك المشترك.

## لعبة النعامة

مع الشك السائد حول مدى كفاءة قوى السوق المتنامية في الاقتصاديات الرأسمالية القيادية، إلا أن الاقتصاديات العميلة في الجنوب ما زالت تنكسر السلبات، مصممة على الاعتقاد الساذج في الطبيعة الدورية للآزمات الرأسمالية. وفيما تعلن المبادئ

الاقتصادية لاقتصادات السوق الحرة، البدء في الانكماش، فإن النخبة السياسية الكينية، وعلى غرار أسطورة النعامة التي تدفن رأسها في الرمال، تأمل في أن تمر الأزمة بسلا. وعلى خلفية هذا الصمت، فإن منظمات المجتمع المدني تحذر من أن المركب الاقتصادي الكيني مثقوب، وأن إجراءات الإنقاذ أصبحت أمراً ملجأً.

في هذا الصدد تزداد فرص تعبئة المعارضة، ومعها من يريدون الانتقال بالبلد إلى مرحلة نهضة جديدة. في الوقت نفسه، من المهم أن نرفض الأوهام التي تقول بأن الاقتصادات الجنوبية، قد تنتفع من تصاعد الطلب المحلي، وأنها ستكون في مأمن من الانهيار بدعوى عدم اندماجها الكامل في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وهم في ذلك يخطون بين الانهيار، أو الركود الدوري (حتى في أشد حالاته) في الطفرات التاريخية للرأسمالية، وبين أزمتها الأساسية. وتظل النخبة الكينية الحاكمة، غافلة عن الكارثة التي تلوح في الأفق: انعدام الأمن الغذائي العام، الكوارث البيئية المحتملة (في غابة ماو، في جبال كينيا، في بحيرة فيكتوريا.. إلخ)، والبطالة/أو نقص فرص العمل، والجريمة، والتفاوت بين الأغنياء والفقراء، وانحدار السوق السياحية وتدني حجم التحويلات المالية من الخارج.

وبدلاً من الالتفات والاهتمام بكل هذه القضايا، فإن المؤتمر الأخير حول "كينيا التي نريدها"، مثل الأداة السياسية الحالية لتحويل كينيا إلى دولة ذات دخل متوسط، بحلول 2030 (رؤية 2030) مازالت ملتصقة بتعداد واشنطن الذي ثبت إفلاسه تماماً.

فيما تضخ الاقتصادات الغربية أموال إنقاذ جديدة في المؤسسات المالية، وفي بعض الحالات إعادة تأمين بنوكها، فإن البرلمان الكيني يشرع في خصخصة بعض الأصول العامة الاستراتيجية الباقية؛ بغرض توفير

(2) المؤسسات التي طرحت للخصخصة:

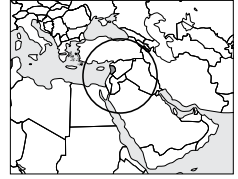
Kenya Electricity Generation Company (KENGEN); Kenya Pipeline Company; Chemelil Sugar Company; Sony Sugar Company; Nzoia Sugar Company; Miwani Sugar Company; Muhoroni Sugar Company; Kenya Tourism Development Authority and some hotels; National Bank of Kenya; Consolidated Bank;

مضخة لربيع حكومي ولمرة واحدة<sup>(2)</sup>. إن دفعات الإنقاذ المالية التنشيطية التي فضلت الحكومات الغربية تقديمها للمؤسسات المالية المتعثرة والمنهارة، من غير الوارد أن تصنع فرقاً دالاً يتجاوز الاستجابات المتوقعة من حكومة وقطاع أعمال متوازنين. وبوصفها مجرد تدابير إنقاذية لوقف اتساع الفجوة، فلا يمكنها إلا أن تؤجل ما هو حتمي الحدوث. فبدون ديمقراطية الملكية ووسائل الإنتاج، وتقوية الآليات الداخلية للاقتصاد المحلي، فإن مبادرة إعادة التصميم العالمي لكلاوس شواب التي اطلقها في دافوس في شباط/فبراير 2009، لن تصلح سوى لعمل القليل من أجل حل الأزمة. وفي مواجهة مثل هذا الموقف، فإن حتى اتفاقات التجارة التي يتم التفاوض بشأنها حالياً، مثل اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، يجب أن يعاد النظر فيها.

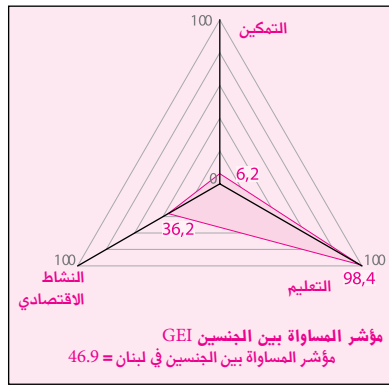
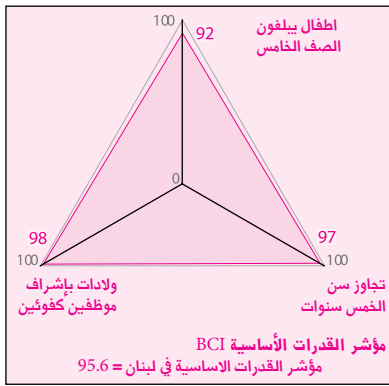
غالباً ما نجد أن الكوارث تساعد على بلورة ونضج اللحظات التاريخية في الممارسات الاجتماعية، وهو وضع تشبهه كوارث مثل التي تمر بها كينيا حالياً. خصوصاً تلك التي تسمح طبيعتها بتغيرات في اتجاهات السلوك الاجتماعي. ولقد ظهرت علامات معاناة واضطراب الرأسمالية منذ وقت طويل، ولكن على مراحل تدريجية. بيد أنها الآن أكثر وضوحاً. ومؤدى ذلك أن النظام الرأسمالي العالمي لم يعد يستحق التجديد أو الإحياء. فالأمر يستدعي قيام فاعلين جدد حياهم التاريخ، بإعادة البناء. إنها أزمة الديمقراطية الليبرالية التي فشلت في توفير العدالة والمساواة الاقتصادية.

Development Bank of Kenya; Kenya Wine Agencies Ltd; East African Portland Cement Company; Kenya Meat Commission; New Kenya Cooperative Creameries; Kenya Ports Authority by way of a container terminal at Eldoret and outsourcing of stevedoring services and development of new berths.





بدأت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية تحتل أهمية متزايدة في الخطاب الرسمي الدائر بعد أن تأكدت الحكومة اللبنانية من أن لبنان لن يكون بمنأى عنها فيما لو لم يتم التعامل معها بالجدية والمسؤولية المطلوبتين. فعلى الرغم من ان التداعيات المباشرة لازمة لم تظهر معالمها على الاقتصاد اللبناني بعد، إلا أن طبيعة وتكوين هذا الاقتصاد يجعلانه أكثر عرضة من غيره في حال استفحالها واشتداد وطأتها. ومع ذلك على الرغم من أن هناك حاجة الى حوار وطني، لم تعقد الحكومة اي مشاورات مع المنظمات غير الحكومية والأطراف المعنية الأخرى.



### زياد عبد الصمد

شبكة المنظمات غير الحكومية للتنمية  
المدير التنفيذي

انتهى العام 2008 الى بعض المؤشرات الايجابية على الرغم من الازمة المالية والاقتصادية العالمية. إذ فاقت نسبة النمو الـ8% (حسب مصادر البنك المركزي اللبناني والمؤسسة الدولية للتمويل). وتجدر الإشارة الى أن نسبة النمو هذه انما تعود الى نمو القطاع الريعي والعقاري وقطاع البناء والسياحة والخدمات المالية لاسيما القطاع المصرفي. وهي بشكل أساسي تعود الى تحويلات اللبنانيين المقيمين في الخارج والتي بلغ حجمها في العام 2008 ما يقارب الـ8 مليارات دولار اميركي اي ما يشكل حوالي الـ10% من الودائع المتراكمة في البنوك التجارية والاستثمارية في لبنان. كما انخفضت نسبة الدين العام من الدخل القومي من 180% الى 162%<sup>(1)</sup>.

من الأسباب الأخرى التي ساهمت في أن لبنان لم يتأثر كثيراً بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية صفر حجم اقتصاده وحجم العمليات المالية والقطاع المالي فيه، والنسب المتواضعة للنمو المحقق في السنوات الماضية وعدم انكماش القطاع

في هذا الإطار، تتوقع أكثر التقديرات تفاؤلاً أن تنخفض نسبة النمو في العام 2009 الى ما دون الـ5% (صندوق النقد الدولي ووزارة المالية). بالإضافة الى ارتفاع نسبة الدين العام من الدخل القومي بسبب العجز المتراكم في الموازنة وحاجة لبنان الى الاستدانة لتغطية النفقات. وتتوقع تقديرات وزارة المالية زيادة في الدين العام تبلغ 4 مليارات دولار.

كما وأن تفاقم الازمة المالية العالمية سيؤدي الى تراجع الاستثمارات العربية والاستثمارات الأجنبية المباشرة والى تراجع الهبات الموعودة في مؤتمر الدول المانحة في باريس عام 2007 (أي ما بات يعرف لاحقاً بمؤتمر باريس3)<sup>(2)</sup>. وفي المقابل فإن

المصرفي فيه حيث تتوفر ملاءة توازي 95 مليار دولار أميركي، أي ما يوازي 322% من الدخل الوطني يقوم البنك المركزي بتنظيمها، بالإضافة الى حجم الهبات الخارجية التي تساعده على تجاوز التحديات الاقتصادية والمالية.

غير أن الاقتصاد اللبناني يعاني من اختلالات بنيوية عديدة تجعل منه عرضة للتأثر بتداعيات الأزمة، من بينها عجز الموازنة العامة البالغ 30% وعجز ميزان المدفوعات الذي يصل الى الثلثين وعبء الدين العام الذي يفوق نسبة الـ216% من الدخل القومي بالإضافة الى التضخم الذي يتجاوز نسبة الـ10%. كما انه من المتوقع ان تتقلص تحويلات اللبنانيين المقيمين في الخارج وتزايد الهجرات المعاكسة التي سوف تؤدي الى تزايد الطلب على العمالة. وقد بدأت بوادرها تظهر مع تفاعل الأزمة العالمية في دول الخليج لاسيما في دولة الإمارات العربية المتحدة.

(2) باريس 3 هو الثالث من مؤتمرات أصدقاء لبنان للاستثمار والتمويل" عقد في باريس في شباط/فبراير 2001، وتشيرين الثاني/نوفمبر 2002 وكانون الثاني/يناير 2007. وقد عقد الأخير بعد أشهر قليلة من الحرب الإسرائيلية على لبنان عام

(1) بحسب التقرير الدوري الصادر عن وزارة المالية: "الدين وأسواق الدين"، العدد السابع، الفصل الرابع 2008.

القطاع المصرفي، والذي يعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد، قد يتأثر بتداعيات الأزمة العالمية ويفقد قدرته على الصمود نتيجة أزمة الثقة في الأسواق المالية وعلاقة المصارف الدولية والاقليمية بعضها مع البعض<sup>(3)</sup>.

## الوضع الاقتصادي والاجتماعي

يشير تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "نمو الفقر وتوزيع الموارد في لبنان" (2008) الى أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لبنان غير جيدة. وأن 28.5% من اللبنانيين يعيشون تحت خط الفقر من بينهم 8.1% يعيشون في حالة فقر شديد<sup>(4)</sup>. كما وتدل المؤشرات الى خلل كبير في التوزيع الجغرافي لخارطة الفقر بحيث يتركز في المناطق الريفية وفي الجيوب المحيطة بالمدن الكبرى. كما يشير التقرير الى أن معدل جيني يبلغ في لبنان 0.375. ومن الطبيعي ان يكون السبب في ذلك السياسات الاقتصادية التي اتبعت منذ سنوات. اذ ركزت الحكومات المتعاقبة على زيادة النمو الاقتصادي من خلال جذب الاستثمارات الخارجية وخلق جنة ضريبية في لبنان، من غير السعي الى خلق سياسات لإعادة توزيع عائدات النمو على المجتمع بشكل عادل بما يعني ذلك من اعتماد سياسات ضريبية متوازنة وتقديم الخدمات الأساسية. ومن ناحية أخرى، يعتبر المسؤولون اللبنانيون بما فيهم رئيس الحكومة أن لا بديل عن نظام السوق، من غير أن يلحظوا

2006؛ وكان برنامجه يتمحور حول ثلاثة أهداف رئيسية هي: (1) الرد على نتائج الحرب الإسرائيلية من حيث إعادة التأهيل والإعمار، (2) الرد على الأزمة الاقتصادية والمالية التي تواجه لبنان، (3) اعتماد خطة العمل الاجتماعية التي قدمت الحكومة اللبنانية. ناقشت شبكة ANND وثيقة مؤتمر باريس 3 في التقرير الوطني المدرج في تقرير المرصد الاجتماعي 2007. (3) كمال حمدان، 2008. "قراءة أولية في الآثار المترتبة من الأزمة المالية والاقتصادية". السفير، العدد 11146، 10 تشرين الثاني/نوفمبر.

(4) ليثي، وأبو إسماعيل، وحمدان، 2008. "الفقر والنمو وتوزيع الدخل في لبنان". دراسة من المركز الدولي للفقر - البلد رقم (13). برازيليا: المركز الدولي للفقر (IPC) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

دوراً للدولة في مراقبة آلياته وأن يشجعوا الاستثمارات في القطاعات المنتجة أو المولدة لفرص العمل<sup>(5)</sup>، في حين يركّز المستثمرون على قطاعات البناء والعقار والسياحة والقطاعات المالية والمصرفية، فيما تم إهمال قطاعي الصناعة والزراعة.

هذا علماً أن وزير الصناعة اللبناني بيار الجميل (2005-2006)<sup>(6)</sup>، كان قد تقدّم الى الحكومة بمشروع استراتيجي وطني للنهوض بالصناعة اللبنانية عام 2006 بعنوان "الصناعة للشباب 2010". تهدف هذه الخطة العشرية الى تشجيع الصناعة الوطنية وتقويتها مع التركيز على دورها الهام في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل<sup>(7)</sup>. شددت هذه الخطة على ضرورة وجود التزام وطني لتطوير الصناعة، وسلطت الضوء على انعدام التنسيق في السياسات الوطنية. على الرغم من ذلك أهملت الحكومة تطبيق هذه الخطة العشرية. نتيجة ذلك، توجّه الاقتصاد بشكل متزايد نحو الخدمات المالية والمصرفية والاستثمارات في الربيعي، في حين افتقرت الاستثمارات في القطاعات الانتاجية.

## خطة الحكومة اللبنانية (شباط 2009)

بعد مرور أشهر على اندلاع الأزمة المالية ورغم ارتفاع العديد من الأصوات التي حذرت من تداعياتها، دولياً وإقليمياً ووطنياً، تتيهت الحكومة اللبنانية أخيراً الى خطوة الأزمة. أمام هذا الواقع تقدمت الحكومة اللبنانية بخطة وقائية تحسباً لمفاعيل الأزمة العالمية. تمتد الخطة على سنتين وتتخصص بثلاث نقاط أساسية؛ (1) ضخ سيولة في الأسواق اللبنانية من خلال زيادة الأجور في القطاعين العام والخاص، وتفعيل المشاريع الانشائية من خلال مجلس الإنماء والإعمار<sup>(8)</sup>

(5) ومؤخراً، في كلمته الافتتاحية خلال المنتدى الاقتصادي العربي السابع عشر الذي عقد في بيروت في 2 و3 نيسان 2009، أكد رئيس الوزراء فؤاد السنيورة على عدم وجود بدائل لاقتصاد السوق.

(6) الذي اغتيل في نوفمبر 2006 في بيروت.

(7) راجع الموقع <www.industry.gov.lb>

(8) مجلس الإنماء والأعمار هو بنية مستقلة مسؤولة عن تخطيط وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الرئيسية في جميع أنحاء البلاد. وهو يعمل تحت الإشراف المباشر لرئيس الوزراء.

والمؤسسات الإنشائية الرسمية الأخرى، (2) تفعيل المشاريع والبرامج اللازمة للحصول على الهبات والمساعدات المقررة في مؤتمر باريس 3 وأخيراً (3) تشجيع الاستثمارات وتحفيز القطاع الخاص من خلال خفض الضرائب والرسوم وإنشاء ثلاث مناطق حرة في مناطق مختلفة من لبنان.

إلا أن الإشكالية تبقى في ان المقترح ليس اكثر من مجموعة من التدابير والاجراءات وهي لا ترتقي الى ان تكون خطة وطنية على حجم التحدي. لا بد من الإشارة الى أن التدابير التي أقرتها الحكومة لضخ السيولة في الاقتصاد تصل الى ما يوازي الـ10% من الدخل القومي، وهي نسبة قريبة من تلك التي أقرتها البلدان الصناعية للتصدي للأزمة<sup>(9)</sup>. هذا مع العلم بأن قدرة الحكومة على ضخ السيولة محدودة جداً بسبب العجز المتراكم، ما يعني اضطرارها الى اللجوء الى الاستدانة، ما سيزيد من حجم الدين العام وخدمته.

وعلى الرغم من أن قرار الحكومة يشمل زيادة في الرواتب والأجور وإعفاءات من رسوم الضمان الاجتماعي، لكن هذه التدابير لا تعني أن الحكومة راغبة في أن تلعب دوراً في تفعيل الاقتصاد الوطني وتحسينه من الأزمة. فالزيادة ليست أكثر من مجرد تصحيح للأجور التي مضى عليها عقد من الزمن من دون أي زيادة. كما وتعتمد الخطة على خفض أسعار النفط ما يعني انخفاض في كلفة إنتاج الكهرباء والنقل. اما إعفاء العمال من رسوم الضمان الاجتماعي، فهو يأتي على حساب حقهم بالضمانات الاجتماعية في الوقت الذي يعاني منه صندوق الضمان الاجتماعي بعجز كبير يهدد قدرته على الإيفاء بمستلزماته تجاه المستفيدين. سيؤدي ضخ السيولة وزيادة الدين العام وانخفاض تحويلات اللبنانيين غير المقيمين الى المزيد من الضغوط على الاقتصاد والمالية العامة<sup>(10)</sup>.

هذا وتركز الحكومة بشكل رئيسي على الخطة التي أقرتها الدول المانحة في

(9) اسكندر، م. "سيدي رئيس الوزراء، خطتك 2009-2010 ليست مقنعة". النهار، العدد 23612، 15 شباط/فبراير، 2009.

(10) وتقدر وزارة المالية أن تكون كلفة هذه السياسة بزيادة في الدين العام تبلغ 4 مليارات دولار.

باريس3 كبرنامج عمل في حين لا يفترض أن تعتبر هذه الخطة أكثر من كونها مجموعة من التدابير المالية والاقتصادية التي تسعى الى تخفيض عجز الموازنة من خلال الحد من الانفاق العام وزيادة المداخيل الى الخزينة العامة من جهة، وإطفاء خدمة الدين العام من خلال خصخصة بعض القطاعات كالاتصالات والطاقة من جهة أخرى. ولزيادة المداخيل، تعتمد الخطة على زيادة نسبة معينة على ضريبة القيمة المضافة وعلى بعض السلع الاستهلاكية الأخرى. أما في إطار الخدمات الأساسية، فإن خطة باريس3، أولى المؤتمرات التي أولت الجانب الاجتماعي مكاناً فيها. إلا أنها لا تعدو كونها أكثر من بعض البرامج الشبيهة بشبكات الأمان الاجتماعي بدلا من أن تأتي وفق استراتيجية وطنية للتنمية الاجتماعية. تجدر الإشارة الى أن الخطوة الإيجابية التي تضمنتها الخطة هي في كونها أشارت الى الحاجة الى برنامج للإصلاح الإداري يطال بعض الإدارات العامة والوزارات المعنية.

في هذا السياق يؤكد كل من رئيس الحكومة ووزير المالية<sup>(11)</sup> على خطورة الأزمة العالمية وتداعياتها وضرورة العمل من أجل حماية الاقتصاد الوطني من آثارها. إلا أنهما يعيدان طرح رأيهما في ما يتعلق بضرورة الالتزام بتنفيذ قرارات وبرامج باريس3 كما هي ومن غير مراجعة للتدابير المقترحة. فالخطة المنبثقة من باريس3، والتي تهدف نظرياً الى مواجهة تحديات الأزمة المالية والاقتصادية التي يعاني منها لبنان، تتجه عملياً إلى الإسراع في تنفيذ الإجراءات التي من شأنها إدخال لبنان في منظمة التجارة العالمية، لاسيما أن مجموعة العمل المولجة التفاوض مع لبنان قد دخلت في المراحل النهائية من جولة المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف حول السلع غير الزراعية والزراعة والخدمات.

يستدعي كل ذلك إعادة النظر بخطة الحكومة المنبثقة عن باريس3 بما في ذلك التدابير

(11) كان رئيس الوزراء الحالي وزير المالية في فترة 1998-1992 و2000-2004. عمل وزير المالية الحالي في صندوق النقد الدولي قبل أن يصبح المستشار الرئيسي لرئيس الوزراء عام 2005، ثم عين في منصب وزير في حزيران/يونيو 2008.

المتخذة ومستلزمات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية. وينبغي على الحكومة النظر والتوسع في نطاق الاعتبارات الاجتماعية في خطتها. يستلزم ذلك دعم إمكانية نشوء اقتصاد حقيقي يقوم على الاستثمار في القطاعات المنتجة وكسر الاحتكارات على المستوى الوطني مما يحول دون صعود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم<sup>(12)</sup>.

## دور المجتمع المدني

شدد المنتدى المعني بفعالية المساعدات الثالث الذي عقد في أкра عام 2008 على مبدأ "الملكية الديمقراطية". وينبغي أن ينعكس هذا في عمليات التشاور الوطنية التي تشمل ممثلين عن المجتمع المدني لصياغة استراتيجيات وطنية ولتحديد الأولويات لمواجهة التحديات الوطنية الاقتصادية والمالية والاحتياجات الاجتماعية.

بالإضافة الى ذلك أكد مؤتمر تمويل التنمية الذي عقد في الدوحة في نوفمبر 2008 على ضرورة مساهمة المجتمع المدني خلال صياغة واعتماد السياسات الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وشدد على أهمية الربط بين الديمقراطية والتنمية الاجتماعية والمشاركة الفعالة للمجتمع المدني. وخلص المؤتمر أيضاً الى أن البلدان النامية ستكون معرضة بشكل خاص لهذه الأزمة العالمية لا سيما فيما لو لم يتم إعادة تقييم للسياسات المتبعة، وتحديد الأهداف والعمل من أجل تحقيقها بشكل جماعي ومسؤول.

تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً هاماً في صياغة استراتيجيات سليمة للتنمية التي تسعى الى تحقيق أولويات وحقوق المجتمعات المحلية. وتحقق جهود هذه المنظمات قيمة مضافة في عملية اعتماد سياسات اقتصادية ومالية واجتماعية ملائمة، ورصد أثرها. كما وتلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً كبيراً في المناصرة والمناصرة من أجل تطوير القوانين التي تحفظ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين. وقد حقق نضال هذه

المؤسسات المتواصل والمستمر، على سبيل المثال، لرصد تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل، نجاحاً كبيراً. بالإضافة الى ذلك، وبين العديد من الأمثلة الأخرى الناجحة، نذكر مساهمات منظمات المجتمع المدني الهامة في مجال إصلاح القوانين الانتخابية البرلمانية والبلدية وفي صياغة كثير من القوانين لمكافحة الفساد.

ليست آليات التشاور لصياغة السياسات بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني فعالة في لبنان. ومع ذلك، تمثل منظمات المجتمع المدني شراكة صلبة في تقديم الخدمات الاجتماعية، إما عن طريق توفير الخدمات بشكل فردي من خلال مراكز موزعة في أنحاء البلاد أو في إطار شراكة مع مؤسسات القطاع العام. ومع ذلك، فإن منظمات المجتمع المدني ليست نشطة جداً في كسب التأييد للإصلاحات الاقتصادية والمالية وذلك أساساً بسبب افتقارها للخبرة في هذا المجال. هذه العملية في غاية الأهمية، لذلك يجب على منظمات المجتمع المدني الانخراط أكثر، ووضع استراتيجيات وأهداف واضحة لنجاح عملها في هذا المجال.

وفي وقت تحتاج الأزمة الى تضافر الجهود لإقامة شراكات على المستويين الوطني والإقليمي لمواجهة المخاطر التي تهدد لبنان جراء الازمة العالمية، أطلقت بعض مؤسسات المجتمع المدني حورات تناول الأزمة، وأسبابها ونتائجها وكيفية التعامل معها. إلا أن الحكومة تتجاهل ذلك وترتجل القرارات من غير التشاور مع الجهات المعنية.

## لائحة المراجع:

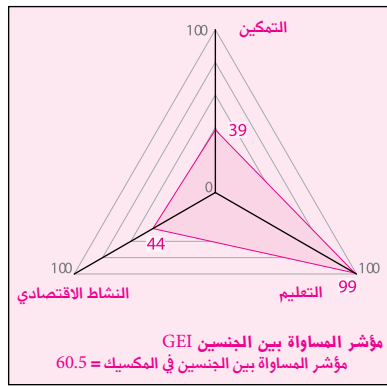
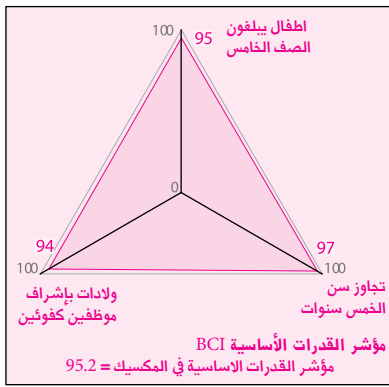
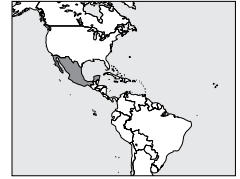
1. تقرير وطني: لبنانون ابورتيونيتيز العدد 141، آذار 2009.
2. جريدة النهار، مقال الاستاذ مروان اسكندر.
3. جريدة النهار، خطة الحكومة اللبنانية.
4. جريدة السفير، كمال حمدان.
5. تقرير الأمم المتحدة 2008.

(12) كمال حمدان، "قراءة أولية في الآثار الناجمة من الأزمة المالية والاقتصادية". صحيفة السفير، العدد 11146، 10 تشرين الثاني/نوفمبر، 2008.



## الأزمة المتفاقمة تتحدى الحقوق الاقتصادية

تطرح مشكلات مثل تزايد الفقر، وانهيار القطاع الزراعي، وعدم وجود فرص للعمل، وانحدار الناتج القومي بشكل ملح في المكسيك، حتى من قبل اندلاع الأزمة الحالية. والتعديلات القليلة التي تعلن عنها الحكومة، لا تدعم سوى النموذج الاقتصادي النيوليبرالي، بينما يتصاعد الاضطراب الاجتماعي. ومع ذلك، هناك عدة مقترحات من المجتمع المدني، تدعو إلى استراتيجيات بديلة لمواجهة الأزمة المتضاعفة، والتخفيف من حدة آثارها، وتنقيح النموذج الاقتصادي.



**أثر الأزمة في المكسيك<sup>(7)</sup>**  
من دون التقليل من أثر الأزمة العالمية على المكسيك، يجب القول إن كثيراً من المشكلات مثل زيادة الفقر في الأرقام المطلقة، وانهيار القطاع الزراعي، وعدم توافر فرص العمل الكافية (بالرغم من التوازن الإيجابي نوعاً ما، بين الواردات والصادرات في الفترة السابقة للأزمة) وهبوط الناتج القومي كانت في الأساس حاضرة في الاقتصاد<sup>(8)</sup>. ولا شك أن الأزمة النظامية قد زادت هذه المشكلات تعقيداً. والأرقام الآتية تساعد في تفسير الأبعاد الوطنية للأزمة:

وكما أوضح "أرتورو جولين"، فإن الأزمة قد تلت مساراً وعمراً، ازدادت حدته في مرحلته الأخيرة؛ بفعل الأزمة العقارية في الولايات المتحدة، وما نتج منها من ركود اقتصادي جنح سريعاً إلى العالمية، وتسبب في هبوط إجمالي الناتج القومي للاقتصادات التي كانت تبدو قوية، في أوروبا وآسيا<sup>(5)</sup>. كما امتدت الأزمة إلى أمريكا اللاتينية، بآثار مختلفة في بلدان ومجالات وقطاعات مختلفة، ولكننا لا يمكننا إلقاء اللوم فقط على العوامل الخارجية وحدها<sup>(6)</sup>.

(7) تقييمات قائمة على وثائق وأصدرتها الحركة الوطنية للاستقلال الذاتي في الغذاء والطاقة، وحقوق العمال والحرية الديمقراطية والتحالف الدولي لمنظمات المجتمع المدني، وأيضاً جلسة "تحليل الأزمة والاستراتيجية" Espacio DESC (23 نيسان/إبريل 2009) - شبكات ينتمي إليها "إيكويبو بوبيلو" Equipo Pueblo.  
(8) Serdán Rosales, A. "Mexico: Poverty and Social Budget Within the Context of the 2008-2009 Financial Crisis". Presentation during an Espacio DESC session, 23 April 2009.

(5) Guillén, A. La Crisis Global y la Recesión Generalizada: versión preliminar [Global Crisis and Generalized Recession: preliminary version]. Mexico City: Metropolitan Autonomous University (UAM) Iztapalapa Unit, March 2009.  
(6) الأزمة العالمية وأمريكا اللاتينية، إعلان الندوة الدولية التي عقدت في: UAM - Iztapalapa Unit, Mexico, January 2009.

لورا باسيرا<sup>(1)</sup>  
Laura Becerra Pozos  
إريلي ساندوفال تيران<sup>(2)</sup>  
Arelí Sandoval Terán  
بدعم من Espacio DESC<sup>(3)</sup>

تجمع منظمات مجتمع مدني مكسيكية عديدة، على أن الأزمة العالمية الراهنة، هي أزمة منتظمة، وأنها جاءت نتيجة للنموذج الاقتصادي النيوليبرالي المستهلك، والقائم على عدم النظامية، وانسحاب الدولة من المجال المالي وتحرير التجارة. لذلك فالأزمة ليست منحصرة في المجال المالي فحسب، بل تتعداه أيضاً إلى أزمات في الغذاء والعمل والبيئة والطاقة، وغيرها من القطاعات. وبالرغم من أن أثرها قد شعرت به الإنسانية كافة، إلا أن وطأتها شديدة على بلدان الجنوب بشكل خاص<sup>(4)</sup>.

(1) المدير التنفيذي لـ DECA Equipo Pueblo، و A.C. نقطة التركيز للمراقبة الاجتماعية في المكسيك منذ عام 1996، البريد الإلكتروني: laurabecerra@equipopueblo.org.mx  
(2) منسق برنامج دبلوماسية المواطن، والد DECA، والمراقبة الاجتماعية في المكسيك، البريد الإلكتروني: arelisandoval@equipopueblo.org.mx  
(3) تمثل Espacio DESC المجموعة المرجعية للمراقبة الاجتماعية في المكسيك والتي أسهمت في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.  
(4) من أجل نموذج اقتصادي واجتماعي جديد. لنضع المالية في موضعها! دعوة لتوقيع المنظمات غير الحكومية، والنقابات، والحركات الاجتماعية من سلسلة من الحلقات النقاشية المنظمة في إطار المنتدى الاجتماعي العالمي في برلين، 2009.  
انظر: www.choike.org/campaigns/camp.php?5

- الزيادة العالمية في أسعار الوقود أدت إلى زيادات في أسعار الغذاء، فوق المعدل العام للتضخم. ففي كانون الثاني/يناير 2009 ارتفعت أسعار الغذاء بنسبة 11.3%، بينما كانت نسبة التضخم 6.3%. وقد كان الأثر أشد على الفئات الأكثر فقرًا، هؤلاء الذين يكسبون النسبة الأكبر من دخلهم لشراء الغذاء<sup>(9)</sup>.
- في الربع الثالث من عام 2008، كان 71.3% من السكان النشطين اقتصاديًا (31 مليون نسمة) يعيشون على دخل أقل ثلاث مرات- 152 بيسو مكسيكي (11.4 دولار) يوميًا- أو أقل. وكان معدل البطالة 4.2%، وهو ما يعني أن مليونًا و900 ألف نسمة كانوا متعطلين، و11.8 مليون نسمة يعيشون في القطاع غير الرسمي<sup>(10)</sup>.
- هبطت الصادرات إلى الولايات المتحدة، وخسر مئات الآلاف من الناس أعمالهم، عندما خفضت الشركات الإنفاقات. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2008 هبطت الصادرات الصناعية عمومًا، بمعدل 7.3%، بينما هبطت تلك الصناعات في الولايات المتحدة بنسبة 18%<sup>(11)</sup>.
- في شمال الحدود تزايدت البطالة وسط المكسيكيين المهاجرين، مما سبب هبوطًا في التحويلات المالية الواردة من الخارج. حيث كانت هذه التحويلات أقل من 9.8% منذ ديسمبر 2007 وحتى كانون الأول/ديسمبر 2008. ولم تتلق الأسر الأكثر فقرًا من بين السكان والذين تبلغ نسبتهم 20%، من التحويلات سوى 6 من 10 بيسو<sup>(12)</sup>. وثمة أسر سوف تعاني المزيد من نقص التحويلات<sup>(13)</sup>.

(9) Serdán Rosales, A مع بيانات من بنك المكسيك (2009) والاقتراح الوطني حول الدخل والإنفاق في الأسر (نسخة إنجليزية) في سياق الأزمة المالية 2008-2009. عرض قدم أثناء جلسة Espacio DESC، في 23 نيسان/أبريل 2009.

(10) الأرقام الواردة من المعهد القومي للإحصاء والجغرافيا تستند في الاقتراح الوطني على المهن والتشغيل، الربع الثالث من العام 2008، منشور بواسطة: El Financiero, 18 November 2008.

- (11) Serdán Rosales, 2009
- (12) المرجع السابق.
- (13) Serdán Rosales, A. "México: Pobreza y presupuesto social en el contexto de la crisis financiera 2008-2009", during a session of Espacio DESC on 23 April 2009.

• بحلول شباط/فبراير 2009 كانت نسبة البطالة 5.3%<sup>(14)</sup> وكان النشاط الصناعي قد هبط بنسبة 13.2%<sup>(15)</sup>، وهذه الأرقام كانت الأسوأ في هذه المجالات، منذ ما يسمى "أزمة التكيلا" في أواسط التسعينيات، وتعد مؤشرًا أوليًا على أن ركودًا شديدًا في الطريق.

وسوف يُستخدم الأثر الكبير للأزمة على قطاع الأعمال، كذريعة لتجميد أو تقليل الرواتب، وليصبح العمل أكثر مشقة. وسوف يسمح لأصحاب الأعمال بحرية أوسع في تأجير العمال أو فصلهم. وكل هذا مجتمعًا سوف يقلل من الحقوق ويقيّد من سلطة الاتحادات<sup>(16)</sup>.

وفي ما يتعلق بالمناطق الريفية، فإن غياب سياسة زراعية متكافئة، قد صعد على مدى السنوات من ثلاثة أنواع من التبعات، أصبحت أسوأ بفعل الأزمة: (1) المضاربة في أسعار الغذاء في الأسواق المالية. وهو ما أبعد المواد الغذائية عن متناول الأسر الأكثر فقرًا. (2) غزو الأسواق القومية بمنتجات غذائية تنتجها وتنتج بها مؤسسات متعددة الجنسية. وهو ما تضمن تضحية بالتربة والغابات واحتياطي المياه، وتدمير نظم الإنتاج الوطنية، وخصوصًا التقليدية منها. (3) فيضان التقاوي المعدلة وراثيًا، والتي أزاحت مخزون التقاوي الطبيعية في النظم البيئية القديمة<sup>(17)</sup>.

وتقترح حملة "لا ذرة لا وطن"<sup>(18)</sup> التي

(14) ENOE, March 2009. Available at: <www.inegi.org.mx/inegi/contenidos/espanol/prensa/comunicados/ocupbol.asp>.

(15) See: <www.cnnexpansion.com/economia/200917/04//1a-produccion-industrial-cae-132>.

(16) de la Cueva, H. Otra integración es posible y otra salida a la crisis también: escenarios de las Américas en el 2009 y los retos del Movimiento Sindical [A different integration and a different way out of the crisis are possible: scenarios in the Americas in 2009 and the challenges of the Trade Union Movement]. Mexico City, 2009.

(17) Quintana, V. "La guerra que Obama ignora" [The war Obama does not know about]. La Jornada, 17 April 2009.

(18) للمزيد: <www.sinmaiznohaypais.org/>.

صدقت عليها منظماتنا تدابير لحل هذه الأزمة، من نوع الابتعاد عن النموذج الزراعي القائم على الثقافات الكبيرة الواحدة التي تتضمن استخدامًا متزايدًا للمياه، والآلات وتخلّف الملوثات، والاتجاه بدلًا من ذلك نحو زراعة فلاحية مستدامة، تحمل إمكانية الاستجابة للحاجات الغذائية الوطنية، بما تتضمنه أيضًا من فضائل بيئية إضافية.

على أساس التقييم السابق، فإنه يمكن القول إن المكسيك قد عانت أسوأ سيناريو ممكن لمواجهة أزمة كانت تتراكم لسنوات طويلة. ولقد استسلمت الحكومة من دون مقاومة، أو نقد للنموذج الاقتصادي النيوليبرالي، في حين لم يتعدّ كثير من التدابير المملنة مجرد تعديلات تكيّف دنيا يمكنها أن تضمن استمرار هذا النموذج وتعزيزه.

## استجابات الحكومة والمجتمع المدني

أثناء قمة الأمريكتين الأخيرة، أكدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي<sup>(19)</sup>، أن بلدان هذه المنطقة ليس لديها استراتيجية مشتركة للتغلب على الأزمة، ولكنها أعلنت تدابير متنوعة ونفذتها، كما هو مبين في الجدول الآتي:

- في تشرين الأول/أكتوبر 2008، وبعد فترة وجيزة من تقليص التهديد المحتمل لأزمة الولايات المتحدة على المكسيك، بحكم "قوة التحويلات العمومية للبلد"، أعلنت الحكومة برنامجًا لتعزيز النمو والتشغيل، في خطة مضادة للأزمة تتألف من خمس نقاط: (1) توسيع الإنفاق العام في البنية الأساسية؛ بغرض تعزيز النمو الاقتصادي. (2) تغيير القواعد في ما يتعلق بممارسة هذه الإنفاقات؛ بغرض تسريع العملية. (3) البدء في بناء مصفاة جديدة (معمل تكرير). (4) إطلاق برنامج دعم استثنائي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. (5) جعل الصناعة

(19) ECLAC. "The Reaction of the Governments of the Americas to the International Crisis: A Synthetic Presentation of the Policy Measures announced up to 31 March 2009". Fifth Summit of the Americas, Port of Spain, 17-19 April 2009. Available from: <www.eclac.org>.



أو إعادة تنقيح النموذج الاقتصادي.

## الإشراف على الإنفاق العام

على المدى القصير والمتوسط، سيكون من ضمن القضايا الرئيسية المطروحة على أجندة منظمات المجتمع المدني، العاملة في التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان، مسألة الإشراف على الإنفاق العام. وهو ما يرتبط بالتزام الدولة بتخصيص أكبر كمية من الموارد المتاحة للتحقيق التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأيضاً الفرض المنطقي بأنه "حتى عندما تكون الموارد محدودة للغاية، بسبب عمليات التكيف، أو الركود الاقتصادي أو غيره من عوامل أخرى، فإنه من الممكن بل هو في الحقيقة من الواجب، حماية الأعضاء الأكثر استضعافاً وهشاشة في المجتمع. من خلال تبني البرامج التي تعد أقل كلفة نسبياً"<sup>(24)</sup>.

وينبغي ملاحظة أن الحكومة قد استجابت لأزمة 1995 باستقطاعات من الإنفاق، وهو ما أثر تأثيراً خطيراً على التعليم، والصحة، والكهرباء، وكانت له آثار سلبية كبيرة، على أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبالرغم من أن الحكومة حتى الآن قد أكدت أنها ستحافظ على مستويات إنفاقها، فمن الحيوي أن تتناول مخصصات الموازنة قضايا اجتماعية، بصورة أكثر فاعلية واستمرارية، "بتقليل نفقات التشغيل، وإعادة تركيز الأولويات وتقليل التكاليف الإدارية في وزارات بعينها"<sup>(25)</sup>.

من منظور حقوق الإنسان، من الضروري أيضاً متابعة الاستثمارات في البنية الأساسية، التي تم تعزيزها كجزء من

(24) UN CESCR. "General Comment N°3: The nature of States parties obligations", paragraph 12. United Nations Committee on Economic, Social and Cultural Rights. 1990. Available from: [www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/\(symbol\)/SCR+General+comment+3.En?OpenDocument](http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/(symbol)/SCR+General+comment+3.En?OpenDocument)

(25) 25 Serdán Rosales, A. "Mexico: Poverty and Social Budget Within the Context of the 2008–2009 Financial Crisis". Presentation during an Espacio DESC session, 23 April 2009.

الأساسية، وأشياء أخرى<sup>(22)</sup>.

حتى من دون أن تمس مبلغ الـ 57 بليون دولار من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبنك التنمية عبر الأمريكتين، زادت إدارة الرئيس فيليب كالدرون من الدين العام بمقدار 968.48 مليون بيسو مكسيكي (حوالي 72.74 مليون دولار) وذلك فقط في السنتين الأوليين من حكومة "إرنيسو زيديلو" (1996–1995)، عندما واجهت البلاد أسوأ أزمة اقتصادية لها خلال 60 عاماً<sup>(23)</sup>. ومن المقلق للغاية أن هذه التدابير، إضافة لتسببها في زيادة الدين العام، تعزز النموذج الاقتصادي النيوليبرالي ومؤسساته، والتي تم توضيح حدودها وتناقضاتها في مندييات كثيرة مختلفة. وهو أمر باعث على الدهشة أيضاً، في إطار ما تقوم به بلدان أمريكا اللاتينية من تجربة تدابير، أو إجراءات مختلفة عن تلك المفروضة بحكم هذا النموذج.

لقد تنامي الاضطراب العام في مواجهة الأزمة، ولكن في الوقت نفسه ثمة مقترحات عديدة قد وضعها المجتمع المدني. على سبيل المثال، الحركة الوطنية للحكم الذاتي في الغذاء والطاقة، وحقوق العمال والحرية الديمقراطية في خطاب بتاريخ 16 نيسان/إبريل 2009 موجهاً إلى الرئيس أوباما اقترحت فيه بدء حوار على أرفع مستوى حول بنود، مثل إعادة التفاوض العاجل على اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية NAFTA وضمانات العمل، وحقوق الإنسان، وخصوصاً الحقوق الاجتماعية في المنطقة. وسوف يتضمن هذا تأسيس صندوق تعويض متناسق لأمريكا الشمالية، والتفاوض على اتفاقية ثنائية في ما يتعلق بالهجرة، والتوقيع على اتفاقية بهدف تعزيز معاهدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا الشمالية.

ويعتقد آخرون أن أوقات الأزمة توفر أرضية خصبة لمفاهيم نظرية جديدة. وعلى أي حال، فإنه من الحتمي توليد أفكار جديدة، وبدائل واستراتيجيات قادرة على التعامل مع "الأزمة"، وتقليص أثرها إلى الحد الأدنى،

(23) González, S. and Rodríguez, I. "Calderón increased public debt by almost one trillion pesos in 2 years". La Jornada, 13 April 2009.

## تصنيف التدابير الحكومية لمواجهة الأزمة في أمريكا اللاتينية والتي أعلنت أو نفذت بالفعل من قبل المكسيك

| سياسات نقدية ومالية:                 | السياسات المالية:                                    |
|--------------------------------------|------------------------------------------------------|
| • تقليل أو تثبيت الاحتياطات البنكية. | • تخفيض الضرائب/زيادة الدعم.                         |
| • توفير السيولة بالعملة الوطنية.     | • زيادة و/أو الإنفاق (على بنية أساسية) و/أو مراقبته. |

| سياسات التبادل والتجارة الخارجية:                                                                           |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| • توفير السيولة بالعملة الوطنية (بعيداً عن البنوك المركزية التي تدخلت ببيع العملة الأجنبية في أسواق المال). |
| • زيادة التعريفات الجمركية، أو القيود على الواردات.                                                         |
| • تخفيض التعريفات.                                                                                          |
| • تمويل المصدرين.                                                                                           |
| • التفاوض على الاعتمادات مع المؤسسات المالية الدولية.                                                       |

| سياسات مرتبطة بالقطاعات:                              | سياسات عمالية واجتماعية:  |
|-------------------------------------------------------|---------------------------|
| • السكن مشاريع صغيرة ومتوسطة الزراعة السياحة الصناعة. | • مناشط العمل أو التشغيل. |
|                                                       | • برامج اجتماعية.         |

المصدر: تم بمعرفة المؤلفين استناداً إلى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي (2009) ECLAC<sup>(20)</sup>

الوطنية أكثر منافسة، عن طريق برامج تحرير جديدة، وبرنامج لتخفيف التعريفات الجمركية.

في الوقت نفسه، أوضحت الحكومة الفيدرالية، أن البلد قد خفض ديونه الخارجية لعدة سنوات، وأن معدل التضخم كان هو الأقل في أمريكا اللاتينية، وأن احتياطي المكسيك قد بلغ أكثر من 90 بليون دولار. وهو ما مكن البلد من مقاومة الضغوط على ميزان المدفوعات<sup>(21)</sup>. وبعد

ذلك بستة أشهر، وأثناء قمة العشرين في بداية نيسان/إبريل 2009، تلقت الحكومة المكسيكية دعماً بقرض مقداره 47 بليون دولار من صندوق النقد الدولي. فضلاً عن ذلك، فقد أعلن في القمة عن تخصيص 850 بليون دولار إضافية للاقتصاديات الناشئة من بينها المكسيك بغرض تمويل الإنفاق الدوري للنشط، وإعادة رسمة البنوك والبنية

(20) Ibid.

(21) El Universal. "Anuncia Calderón plan anticrisis de cinco puntos" [Calderón announces 5-point anti-crisis plan]. 8 October 2008. Available at: [www.eluniversal.com.mx/notas/545274.html](http://www.eluniversal.com.mx/notas/545274.html).

(22) La Jornada, 3 April 2009.

PICE، خصوصًا بهدف التأكيد أنه في حالة المشاريع الكبيرة (مثل السدود) فإنها بد من توعية المجتمعات المحتمل أن تتضرر (وتقديم المشورة إليهما)، وأن الدراسات الاجتماعية والبيئية تتم بفاعلية بغرض تقييم حيوية المشاريع، وقدرتها على تعزيز التنمية الحقيقية.

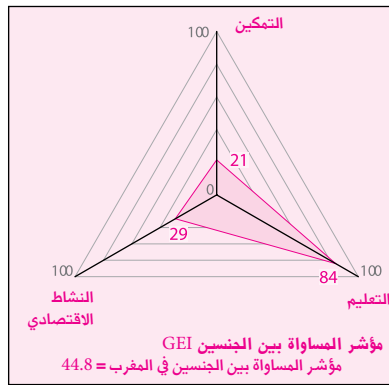
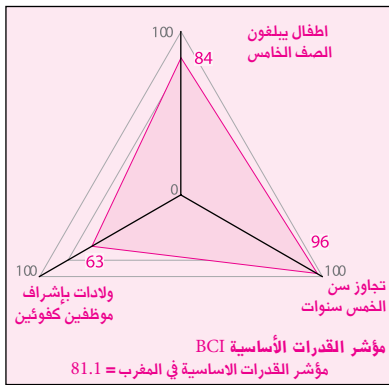
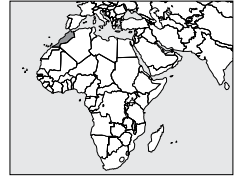
على المدى الطويل، ثمة فرصة لا للمقاومة فحسب، بل أيضًا توضيح وتعزيز نموذج اقتصادي واجتماعي متكافئ كطريقة للخروج من الأزمة الحالية ومنع وقوع أزمات أخرى<sup>(26)</sup>. على أي حال، إن احترام إطار حقوق الإنسان الدولية، هو المرجعية الرئيسية التي سوف تجعل خلق "مكسيك أخرى" و"عالم آخر" أمرًا ممكنًا.

---

(26) Héctor de la Cueva, op.cit.

## تفاقم هشاشة الشرائح الاجتماعية الفقيرة

على غرار العديد من بلدان الجنوب، فإن المغرب معرض بقوة لأثر الأزمة المتعددة الأشكال التي يعرفها النظام الرأسمالي منذ عدة سنوات بفعل التبعية الكبيرة للاقتصاد العالمي، سواء تعلق الأمر بالاستجابة للحاجات الغذائية للسكان أو على صعيد نمو اقتصاده.



### الراصد الاجتماعي

وإذا كان أثر الأزمة النسقية معروفا على المستوى الاقتصادي، فلا ينبغي مع ذلك أن ننسى كلفته الاجتماعية والإنسانية الباهظة. غير أنه من الصعب تقييم هذه الكلفة لسببين اثنين على الأقل. الأول مرتبط بالآثار السلبية للأزمة العالمية على الاقتصاد المغربي التي توجد في بداياتها وهي مرشحة بأن تتفاقم في المستقبل القريب مخلفة نتائج اجتماعية تزداد صعوبة مع مرور الوقت السبب الثاني يعود الى كون المعطيات المتعلقة بالآثار الاجتماعية الموثوق منها، والمتاحة في الوقت المناسب تتحكم فيها في الغالب السلطات لاعتبارات سياسية بديهيّة.

### الأثر الاجتماعي للأزمة

يتم الإحساس بالأثر الاجتماعي للأزمة من خلال عدد من المؤشرات الماكرو-اقتصادية. فإذا كانت توقعات النمو الاقتصادي لسنة 2009 تتغير تبعا لمصادر المعلومات<sup>(1)</sup>، فإن معدل نمو الأنشطة غير الفلاحية، سيسجل بالتأكيد حسب المندوبية السامية للتخطيط تباطؤا ملحوظا (3.9% سنة 2009)، مقابل 5% سنة 2008) نتيجة الركود العالمي حيث من المتوقع أن ينخفض الطلب الدولي الموجه للمغرب بـ 1.2% سنة 2009 بعد أن ارتفع بـ 2% سنة 2008). فالصادرات انخفضت بـ 31.8% بين يناير-فبراير سنة 2009 مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية. هذا في حين أن قيمة الواردات لم تتراجع إلا بـ 15.7% نتيجة انخفاض أثمان

شكلت سنة أكثر من 8% من الناتج الداخلي الخام بالمغرب. وحسب بعض الدراسات، فإن هذه التحويلات ساهمت في تراجع معدل الفقر بحوالي 4.2 نقطة نهاية سنوات التسعينيات حيث انتقل هذا المعدل من 19% الى 23.3%. والحال أن تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج تراجعت بحوالي 15% حيث انتقلت من 8.2 مليار درهم بين يناير-فبراير 2008 الى أكثر من 7 مليار درهم بالنسبة لنفس الفترة من سنة 2009. ومن المتوقع أن تعرف مصادر الدخل والقدرة الشرائية لأسر المهاجرين المغاربة انخفاضا مهما، مع العلم أن أسر هؤلاء المهاجرين القاطنة في المغرب تنتمي في غالبيتها الى الشرائح المتوسطة والفقيرة. لقد بدأ الشعور بهذا التأثير السلبي لانخفاض تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج يتظاهر في القطاع العقاري الذي يشغل آلاف المغاربة في العديد من مناطق المغرب، وعلى الخصوص في الجهة الشرقية. مما لا شك فيه أن الأزمة ستؤدي الى ارتفاع في نسبة

المواد الأولية خلال الشهور الأخيرة كما تراجعت مداخل السياحة والاستثمارات الأجنبية على التوالي بـ 25.5% و 71.9% في الفترة الممتدة ما بين بداية يناير 2008 وبداية فبراير 2009.

في مجال التشغيل أيضا بدأ الإحساس بأثر هذه الصدمة الماكرو-اقتصادية جليا حيث أصبحنا منذ عدة شهور نعاين على سبيل المثال تسريحا لآلاف العمال في صناعة النسيج والالبسة، غالبيتهم من النساء، وكذا تقليصا كبيرا لوقت العمل. كما بدأت العديد من المقاولات أيضا تتجه نحو مراجعة سياستها في الأجور، والتراجع عن تحسين أوضاع مواردها البشرية وفي مكافآت وحوافز التأطير، وميزانيات التكوين. كما أن بعض المقاولات الأخرى تخلت تماما عن مشاريع التوظيف و/أو تفضل التشغيل بعقود لمدة محددة.

هناك مظهر آخر مهم لتأثير الأزمة على الأسر الفقيرة يتجلى من خلال التحويلات المالية للمغاربة المقيمين في الخارج التي

## الأزمة البيئية

تمثل الأزمة البيئية الناجمة عن الضغط الديمغرافي ونموذج التنمية المتمحور حول النمو والتمدن خطورة مؤكدة بالنسبة لمستقبل المغرب لأنها تؤدي إلى استنزاف الموارد وتدهور محيط العيش، وتدهور الشروط الصحية لجودة الحياة والتكلفة البيئية المرتفعة بالنسبة للمجتمع. وكدليل جديد على هذه الخطورة، نذكر بالفيضانات والأمطار الطوفانية والتساقطات الثلجية التي همت مؤخرا عدة مناطق من المغرب، والتي أودت بحياة أكثر من أربعين شخصا وشردت آلاف آخرين وجعلتهم عرضة للمفقر والحاجة.

## واقع التدابير الحكومية

من أجل مواجهة الأزمة اتخذت الحكومة المغربية عدة تدابير من أجل مساعدة بعض القطاعات التي اعتبرت معرضة للأزمة بشكل خاص، مثل قطاعات النسيج والألبسة، الجلد وتجهيزات السيارات.

ويتكون مخطط "مواجهة الأزمة" من ثلاثة محاور هي:

- المحور الاجتماعي (تحمل الدولة لمسؤولية 100% من مساهمات أرباب العمل في صندوق الضمان الاجتماعي مقابل التزام المقاولات المصدرة المستفيدة من الإعفاء التزام شرف بعدم تسريح العمال).

- المحور المالي (إقرار آلية للضمان من طرف الصندوق المركزي للضمان لفائدة المقاولات المصدرة للاستفادة من قرض استغلال ومن تأجيل مستحقات 2009 بالنسبة لقروض الاستثمار).

- محور تجاري (تكفل الدولة بـ80% من مصاريف المهام التجارية أو تنويع الأسواق).

علي المستوى الاجتماعي ومن أجل الحد من التأثير السلبي للارتفاع العالمي لاثمن المنتجات الأساسية بالنسبة للمواطنين، اتخذت الحكومة التدابير التالية:

- الرفع من مخصصات صندوق الموازنة الموجه لدعم المواد الحيوية؛
- الإلغاء المؤقت للرسوم على الصادرات من القمح؛
- زيادة طفيفة في الحد الأدنى للأجور.

النفقات الأخرى (التعليم، الصحة، النقل.. والخ). هذه الوضعية تؤثر بشكل خاص على الأطفال، النساء الحوامل، والأمهات المرضعات. فضلا عن ذلك، فالمشكل المزمن لسوء التغذية الراجع إلى العجز المسجل في العناصر الغذائية الأساسية (نقص في الفيتامينات وفي المواد المعدنية التي يعاني منها ما يقارب ثلث السكان، وبشكل خاص الأطفال الأقل من 3 سنوات والنساء)، مرشح للاستمرار. كما عمقت الأزمة الطاقية من صعوبات الحياة اليومية للشرائح الدنيا، بل وللشرائح المتوسطة، على الخصوص من خلال ارتفاع فاتورات الماء، الكهرباء، التطهير الصحي وكذا اثمان النقل العمومي حيث تمثل هذه التكاليف حوالي 15% من الحد الأدنى للأجر.

من المؤكد إذن أن تأثير الأزمة المتعددة الأشكال للرأسمالية النيو-ليبرالية سيكون له انعكاس سلبي على تحقيق وصيانة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الخصوص الحق في الغذاء والعمل والصحة والولوج إلى ماء الشرب والحق في التنقل. إضافة إلى ذلك، فإن فئات جديدة من السكان مهددة بالوقوع في قبضة الفقر. الأمر الذي سيصعب على المغرب تحقيق الأهداف الألفية كما تم التسطير لها في حالة ما إذا استمرت الأزمة الحالية وتفاقت.

البطالة في صفوف بعض المغاربة المقيمين في الخارج الذين أضحو مهددين بالوقوع في براثن الفقر. ففي اسبانيا مثلا، حيث يمثل المغاربة الجالية الأجنبية الأولى خارج بلدان الاتحاد الأوروبي، يبلغ معدل البطالة في صفوف المغاربة المقيمين في الخارج أكثر من 21% مقابل 14% في صفوف الأسبان. ولا شك أن ذلك سينجم عنه استشراف ظواهر العنف، العنصرية والعداء اتجاه الأجانب لاسيما ذوي الأصول المغربية الذين يشكلون هدفا مفضلا في الكثير من البلدان الأوروبية.

العامل الثالث الذي سيزيد من هشاشة الشرائح الاجتماعية الفقيرة من سكان مغرب يتمثل في التضخم المالي الذي ارتفع معدله بقوة خلال السنتين الأخيرتين. إذ انتقل من مستوى أدنى بـ2% كمتوسط خلال الفترة الممتدة من 1997 إلى 2007 إلى 3.9% سنة 2008. ومع ذلك فهذا المعدل يخفي مدى ارتفاع أثمان المواد الأساسية خلال السنتين الأخيرتين (أنظر الجدول أدناه). فتأثير هذا الارتفاع له انعكاسات سلبية على الشرائح الدنيا من السكان التي تمثل المنتجات الغذائية الأساسية (الحبوب، السكر، زيت المائدة..الخ) أكثر من 50% من الميزانية العائلية بالنسبة لها. ففي ظل هذه الشروط، سيتراجع تراجع القدرة الشرائية بتقلص جودة وكمية المواد الغذائية المستهلكة و/أو بالتضحية ببعض

## تطور مؤشر تكلفة الحياة (ب %)

| السنة                              | 1998-1997 | 2008 (11 شهر) |
|------------------------------------|-----------|---------------|
| المنتجات غير الغذائية              | 1,7 +     | +1,4          |
| المنتجات الغذائية                  | +1,6      | +1,8          |
| القمح الصلب                        | -         | +39,5         |
| القمح الطري                        | -         | +22,3         |
| الدقيق                             | -         | +21,8         |
| الزبدة المصنعة                     | -         | +25,4         |
| زيت المائدة                        | -         | +41,4         |
| السكر                              | -         | +3            |
| المصدر: المندوبية السامية للتخطيط. |           |               |

## لائحة المراجع

Benhammouda H., Panique sur la planète finance, 2008–2009, site internet: www.hakimbenhammouda.com.  
Bourchachen J., Apports des transferts des résidents à l'étranger à la réduction de la pauvreté: cas du Maroc, Session I–Pa 5c, Montreux, sept. 2000.  
Centre Marocain de Conjoncture, crise financière, lettre de décembre 2008.  
Economist Intelligence Unit, Country Report, Morocco, Dec. 2008.  
Golay C., La crise alimentaire mondiale et le droit à l'alimentation, Cahier critique no.3, Cetim, déc. 2008.  
Haut Commissariat au Plan, Journée africaine de la statistique sur «Défis de la hausse des prix des denrées alimentaires», Rabat, janv. 2009.  
ODI, A Development Charter for the G–20, March 2009.  
Presse marocaine: La Vie économique, L'Economiste, Challenge Hebdo.  
Saadi M S, Société civile et réformes économiques au Maroc, Espace Associatif et ANND, 2008.  
Statistiques de l'Office des changes, Rabat.  
Social Watch, Right is the Answer, Report 2008.

## شارك في صياغة هذا التقرير:

جمعيات، نقابات، وباحثون يمثلون الحركات الاجتماعية والفضاء الجمعي. وقام بالإشراف على هذا العمل السيد سعيد السعدي (أستاذ جامعي وفاعل جمعي).

الإشارة إلى مختلف النضالات التي خاضتها "تنسيقيات مناهضة غلاء المعيشة"، وكذا تلك التي قادتها "الجمعيات الوطنية للمعطلين حاملي الشهادات". وقد تم في سياق هذه النضالات اعتماد العديد من استراتيجيات الفعل الجماعي مثل: الوقفات الاحتجاجية، المسيرات الشعبية العفوية، أيام التعبئة الوطنية ضد الفقر، الخ. تتمثل مطالب هذه الحركات الاجتماعية في وقف ارتفاع الأثمان، الإبقاء على صندوق الموازنة، تطبيق السلم المتحرك للأجور، تأهيل المرافق العمومية، ووقف مسلسل خصخصة وكالات توزيع الماء والكهرباء والحق في العمل في الوظيفة العمومية...

لقد تعرضت بعض التظاهرات للقمع الشديد من طرف الحكومة على غرار ما حدث في الماضي في مدن صفرو وسيدي افني. بالمقابل يلاحظ ان بعض الضمور بدأ يصيب عمل هذه الحركات لعدة اعتبارات أهمها الاختلافات الداخلية، ضعف العمل عن القرب مع السكان الأكثر حرمانا وتمهيشا وغياب آفاق سياسية.

غير أن ذلك لا يمنع كون أن بعض الاقتراحات البديلة من أجل مواجهة الأزمة والنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للطبقات الاجتماعية الدنيا، بدأت تنبثق. بالانطلاق من مبدأ أن الدول هي الضامنة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تقترح بعض مكونات الحركة الاجتماعية على سبيل المثال، خلق صندوق للتأمين ضد البطالة، الدفاع عن ديمقراطية الخدمات العمومية، النضال ضد الاحتكارات والربيع، إقرار دخل أدنى مضمون، خلق خلايا يقظة وتتبع للأثر الاجتماعي للأزمة موجه لتزويد المجتمع المدني بمعطيات ومعلومات بهدف تحسيس الرأي العام وتعبئة الشرائح الدنيا. وعلى المدى الطويل، يتعلق الأمر بإعادة تأهيل الدور المركزي للدولة الديمقراطية في النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية من خلال خلق ميزان قوى مواطن لصالح نموذج اقتصادي واجتماعي جديد قائم على العدالة الاجتماعية، أولوية الاستجابة للحاجات الأساسية، السيادة الغذائية، الاقتصاد الاجتماعي، حماية البيئة والتنوع الثقافي.

تبين النتائج الأولى لمخطط "مواجهة الأزمة" أن مصدري النسيج والألبسة استفادوا من المحور الاجتماعي المذكور أعلاه دون أن يترتب عن ذلك تخفيض أجور العمال أو تقليص لوقت العمل. وعلى العكس، ظل استخدام المحورين المالي والتجاري محدودا بالنظر إلى تردد البنوك وضعف دينامية المقاولات المصدرة التي اعتادت وضعيفة الربح التي تحصل عليها من أجل الولوج إلى السوق الأوروبية. وعلاوة على ذلك، مس تسريح العمال والتضييق على شروط العمل عدة قطاعات لم يشملها بتاتا هذا المخطط (السياحة، الفلاحة الموجهة للتصدير، البناء، الخ). ولم تمنع هذه التدابير المزعومة ذات الطابع الاجتماعي من الارتفاع الصاروخي لاثمن المنتجات الحيوية التي تم تحرير أغلبها. بالمقابل فإن الرفع من الحد الأدنى للأجور لم يساير الارتفاع المهول لتكلفة الحياة الأمر الذي يفسر سبب التراجع الواضح للقدرة الشرائية لآلاف العمال والعاملات. مما سبق يمكننا أن نستخلص أن الحكومة مهتمة بحماية مصالح الرأسمال أكثر منه بالدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشرائح الدنيا من السكان.

## أولى ردود أفعال المجتمع المدني

في ظل هذه الشروط، لن نندهش بتاتا إذا ما عاينا عودة قوية للنضالات النقابية والاجتماعية التي نخوضها النقابات، جمعيات المجتمع المدني، والائتلافات المشكلة من الجمعيات والنقابات ومن فاعلين سياسيين من أحزاب اليسار، الخ.

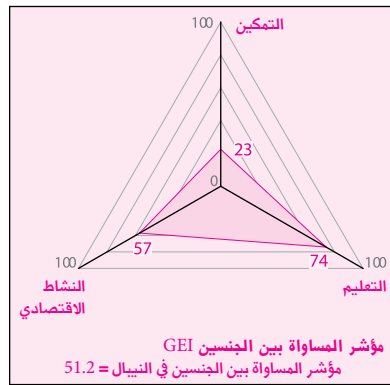
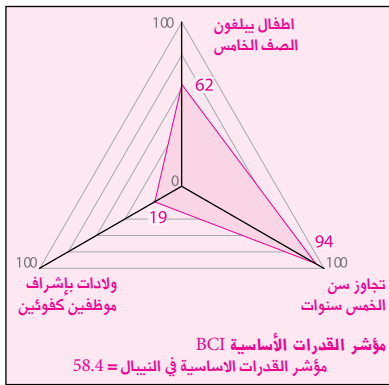
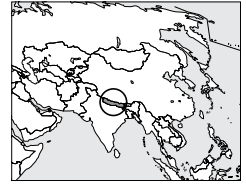
يجد تصاعد النضالية للنقابات تفسيره في تدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وفي إخفاق الحوار الاجتماعي نتيجة رفض الحكومة الاستجابة لمطالب النقابات التي تطالب بالرفع من الأجور ومن التعويضات العائلية، والترقية في الوظيفة العمومية، واحترام الحريات النقابية والحق في الإضراب وتطوير نظام الحماية الاجتماعية. وقد اتخذت إلى حد الآن عدة مبادرات جماعية، خصوصا الإضرابات القطاعية (التعليم، الصحة، الجماعات المحلية، الخ) وكذا إضراب وطني.

ومن بين الحركات الاجتماعية الأخرى، الدينامية على الخصوص، من الملائم



## الأزمات والتحديات والمنظورات

وفقاً لآراء الخبراء، ستشعر نيبال بآثار الأزمة المالية العالمية على جهات متعددة. وكانت أزمات أخرى متعلقة بالبيئة والغذاء والطاقة والمالية والسياسة، قد ضربت المجتمع بالفعل، وأثرت عليه تأثيراً شديداً على مدى فترة طويلة من الزمن. ومن الحتمي أن نرى هذا الواقع من منظور النوع الاجتماعي/الجندر، وأن نحلل دور المجتمع المدني في تعزيز المبادرات والبرامج الساعية للمساعدة على تخفيف حدة الوضع عن السكان المستضعفين الذين يتأثرون، على نحو متفاوت وغير متساو، بآثار الانهيار أو الركود الراهن.



نيبال للإعمار الريفي

نيراج جوشي وصاربا خادكا

Neeraj N. Joshi and Sarba R. Khadka

نيبال التي جاء ترتيبها في المرتبة 145 من بين 179 دولة في مؤشر التنمية البشرية لعام 2008، تواجه أزمات عديدة ترتبط ببعضها البعض. من بينها أزمة الغذاء والطاقة، والمناخ والأزمة السياسية. وهي أزمات مستمرة. إضافة إلى الاضطراب المدني المتواصل، على الرغم من حدوثه مؤخراً بشكل منقطع<sup>(1)</sup>. وحتى الآن لا توجد آثار دالة للأزمة المالية العالمية تم رصدها؛ ولكن الخبراء يحذرون من احتمال تأثر البلد على عدة أصعدة، وبطرق مختلفة.

على سبيل المثال، فإن التحويلات المالية من العاملين في الخارج إلى ذويهم داخل البلاد، والتي تشكل في الوقت الراهن 19% من إجمالي الدخل القومي لنيبال، ظلت بمثابة الجبل السري لاقتصادها على مدى عقد تقريباً<sup>(2)</sup>. إذ يعود لها الفضل الرئيسي في الحفاظ على فائض ميزان المدفوعات،

(1) التمرد الذي أدى إلى نهاية الحزب الشيوعي في نيبال في تشرين الثاني/نوفمبر 2006، تبعه تشكيل حكومة جديدة في أيار/مايو 2008، لم ينه العنف حتى الآن.

(2) Sapkota, C. "Impact of Global Financial Crisis on the Nepali Economy". Republica, 2 December 2008. Available at: <[http://www.myrepublica.com/portal/index.php?action=news\\_details&news\\_id=99](http://www.myrepublica.com/portal/index.php?action=news_details&news_id=99)>.

حيث ستكون الأسر أكثر تردداً في الإنفاق المالي؛ بسبب انحدار الدخل. ما يترتب عليه بدء فائض ميزان المدفوعات بالانحدار. كما أن هناك أثراً محتملاً بسبب تباطؤ صادرات البلدان النامية وركودها، والاستثمار الأجنبي، والمساعدات الخارجية للتنمية، وفي الصناعة الخدمية التي أسهمت عام 2007 بنحو 50.9% من إجمالي الناتج القومي. وفي ما يتعلق بالتجارة السلعية، هناك نحو 80% من الملابس الجاهزة التي تصنع في نيبال، تصدر إلى الولايات المتحدة. وتعد ألمانيا أكبر سوق للسجاد المصنّع في نيبال. ولا شك في أن تأخر استعادة القوة المالية في مثل هذه البلدان، سيكون له أثر سلبي على صادرات نيبال<sup>(4)</sup>. وقد قدرت كونيديرالية الصناعات النيبالية مؤخراً، أن القطاع التصنيعي سيمتد بخسارة مقدارها

على الرغم من العجز التجاري الضخم. فضلاً عن أن هذه التحويلات قد ساعدت في تقليل معدل الفقر في نيبال، من 42% في العام 1995/1996 إلى 31% في 2004/2003. فهناك أكثر من 1.2 مليون نسمة يعملون في الخارج<sup>(3)</sup>. كما أن تباطؤ أعمال القطاعات المعمارية والخدمية في بلدان الشرق الأوسط، وفي بلدان مثل كوريا الجنوبية وماليزيا واليابان، تمثل مصدراً رئيسياً لهذه التحويلات، سوف يسفر عن انخفاض الطلب على العمال النيباليين في الخارج. ونظراً لاعتماد 34% من الأسر على تلقي هذه التحويلات، بزيادة مقدارها 80% منذ عام 1994/95، فإن انحدار مستوى هذه التحويلات قد يؤثر على المضي قدماً في تخفيف حدة الفقر. وهو ما يحمل معه احتمالاً بانخفاض الطلب على المستوى المحلي.

(4) Pyakuryal, B. "A Matter of Life and Debt", 2008. Available from: <[www.kantipuronline.com/columns.php?&nid=165540](http://www.kantipuronline.com/columns.php?&nid=165540)>.

(3) Parajuli, K. "Nepal Fears Global Financial Crisis, Looks to China". Available from: <[www.asianews.it/index.php?l=en&art=13574&size=A](http://www.asianews.it/index.php?l=en&art=13574&size=A)>.

بسبب انهيار جلدي من قمم الجبال، تسبب في نزوح 180.000 نسمة.

## أزمة الطاقة

تأتي نيبال ك ثاني أغنى بلد في العالم، بعد البرازيل، في موارد المياه العذبة. وتتمتع بقدرة توليد 82.000 ميغاواط من الكهرباء المائية، وإنتاج نصف هذه الكمية يعد أمراً ممكناً فينياً. ولكن، حتى الآن لم يتم إنتاج سوى 1% فقط من الطاقة الهيدروكهربية. وفي 2008 و2009 مرت نيبال بأسوأ أزمة كهربية عبر السنوات الأخيرة. وثمة انعدام توازن مزمن بين استهلاك الطاقة وبين تخصيص مواردها. فكل عام، يتزايد الطلب على الكهرباء بنسبة 10%، بينما يظل الإنتاج ثابتاً. فعدم كفاية العرض بحجم الطلب، أجبر الحكومة في كانون الأول/ديسمبر 2008، على الإعلان عن أزمة طاقة وطنية. وقتئذ فرضت هيئة الكهرباء الوطنية فترة انقطاع التيار يومياً مدتها 12 ساعة. ومع اقتراب موسم الجفاف في بداية العام 2009، زادت تلك الفترة الى 16 ساعة يومياً. ونتيجة لذلك، فقد انحدر معدل إنتاج القطاع الصناعي بنسبة لا تقل عن 50%. ولا شك في أن نقص الطاقة يعطل كثيراً من المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي وإن كانت لا تنتج السلع النهائية، فإنها لا توفر فرص العمل فقط، بل توفر أيضاً سلماً وسطية لمؤسسات أكبر. ومن ثم فإن نقص الطاقة قد أثر تأثيراً شديداً على مجالات عمل أخرى، فتعطلت طواحين "الجوت" ومحطات إذاعية كثيرة، ومحلات الإنترنت، ومصانع الورق، والفنادق، والمناطق السياحية. ويزداد استخدام الناس لوقود الديزل، والذي يعد توفيره غير مضمون نظراً لأنه مستورد<sup>(11)</sup>. وفي المناطق الريفية أصبح هناك أيضاً ضغط على الغابات، بسبب نقص المصادر البديلة للطاقة.

## أزمة الغذاء

تأتي نيبال في الترتيب السادس عشر بين

الاحتباس الحراري وزيادة درجة حرارة كوكب الأرض الناتجة عن التغير المناخي، والذي تعد نيبال أقل المتسببين به، يهدد أيضاً بانصهار جليد الهمالايا والأنهار الجليدية. وهو ما يجعل البيئة الجليدية غير آمنة على الإنسان. ويبين تحليل أجرته مؤخراً وزارة المياه والمعادن أن البلاد تواجه زيادة في درجة الحرارة سنوياً بمتوسط 0.06 درجة مئوية. وهذه الزيادة المستمرة قد أثرت في البيئة في منطقة الهمالايا، بما في ذلك المساقط والأنهار الجليدية. وكانت أكثر تأثيراً في ما يتعلق بتراجع الأنهار الجليدية، والزيادة الكبيرة في حجم البحيرات الجليدية. خالقة بذلك وضعا يجعلها أكثر عرضة لفيضان انفجار البحيرة الجليدية (GLOF).. وفي نيبال يوجد على الأقل 20 بحيرة في المنطقة الجبلية معرضة للخطر. كما يتزايد القلق من أن تتور الرزازل أو تمطل الأمطار بغزارة في فيضان انفجار البحيرة الجليدية، كاسحة بذلك المستوطنات البشرية ومدمرة البنية الأساسية، مثل حقول توليد الطاقة الهيدروليكية، والطرق، والجسور، عبر أحواض الأنهار<sup>(9)</sup>. والأكثر مدعاة للقلق، أن يمتد أثر ذوبان الأنهار الجليدية في الهمالايا، بشكل قوي الى الموارد المائية والنظم البيئية الغرينية عبر جنوب آسيا<sup>(10)</sup>. إضافة الى ذلك، يبدو أن أنماط هطول الأمطار قد تغيرت تغيراً حاداً، على مدى السنوات القليلة الماضية. فلم يعد من السهل التنبؤ بتوقيت هطول الأمطار الإعصارية ومدة استمرارها. كما أن عائد المحاصيل قد انخفض. في عام 2006، كان على الفلاحين أن يعيدوا مجدداً زرع محصول الأرز، بسبب التوقف المفاجئ للامطار. وقد آلت هذه الزراعة الثانية الى نهاية سيئة، حيث هطلت الأمطار بغزارة شديدة مما أضر بالمحاصيل. ويمكننا أيضاً أن نعزو فيضانات الأمطار الإعصارية في 2008، الى الاحتباس الحراري؛ نظراً لان الفيضان كان

256.16 مليون دولار<sup>(5)</sup>. وقد ينتج عن ذلك مزيد من الانهيار في الطلب على صناعة الملابس والنسيج التي تعاني بالفعل حالياً من تدهور، مصحوباً ذلك بانحدار متواصل في الأسعار العالمية للسلع التصديرية الرئيسية.

كما سيكون للأزمة أثر دال على قطاع السياحة. وتشكل أوروبا 25.7% والولايات المتحدة 5.9% من إجمالي السياح للبلاد. ومع تدهور الأزمة المالية الغربية، فمن الوارد أن تتأجل الرحلات السياحية المنتظرة، أو ربما تُلغى.

ومن خلال العمل مع الحكومة وإطلاق أنشطة ترويجية، تأمل رابطة الفنادق النيبالية في جذب نحو مليون سائح خلال 2010. ولكن إذا استمر الانهيار الاقتصادي العالمي، سيكون من المستحيل تحقيق هذا الحلم<sup>(6)</sup>. كما سيكون هناك أيضاً ضغط نحو الأسفل، على إجمالي احتياطي العملة الصعبة لدى البنك المركزي. وسيعى البنك المركزي الى رفع معدلات الفائدة؛ لتخفيف حدة التضخم، الذي يصل حالياً الى أكثر من 13%. حتى إن النظم البنكية قد تعاني مشكلات، إذا شهد سوق العقارات المتذبذب تباطؤاً<sup>(7)</sup>. في الوقت نفسه، لن تفلت صناعة المعونات من براثن الأزمة. فالمنظمات غير الحكومية في نيبال، تتلقى تمويلات من مانحين يتنوعون بين مؤسسات وحكومات، ومؤسسات كبرى في الغرب. وانخفاض هذا التمويل سوف يجبر هذه المنظمات على فرملة مبادراتها التنموية. مما سيكون له الأثر السلبي على أنشطة مكافحة الفقر، وغيرها من تحديات التنمية<sup>(8)</sup>.

## الأزمة البيئية

- (5) "Impact of Global Financial Crisis on the Nepali Economy".
- (6) Singh, M. "Global Financial Crisis: Its Impact". The Rising Nepal. 2008.
- (7) Adhikari, S. "Global Economic Crisis and Nepal". The Rising Nepal.
- (8) Sapkota, C. "Constraints to Industrial Sector Growth in Nepal". Available from: <www.sapkotac.blogspot.com/200901//constraints-to-industrial-sector-growth.html>.

(11) Hassan, M. "Nepal Heading Towards a Dark Future: Needs More Electricity". Available from: <www.southasiabiz.com/200802//nepal\_heading\_towards\_a\_dark\_f.html>.

(9) ICIMOD. "The Melting Himalayas: Regional Challenges and Local Impacts of Climate Change on Mountain Ecosystems and Livelihoods". Technical Paper. Kathmandu: International Centre for Integrated Mountain Development (ICIMOD). 2007.

(10) Ibid.



جندي/المساواة بين الجنسين، في خطط الحكومة للتنمية، وفي التفاوض على وتبني استراتيجيات تخفيف حدة الأزمة، بغرض الحد من ضعف وهشاشة كل من المرأة والرجل النيباليين على حد سواء.

قطاعات المجتمع، إن لم يكن جميعها بالطبع. ولكن التأخر في إتمام هذه المهام، قد ترك الساحة مهيأة لمشكلات عديدة. فكثير من الجماعات المسلحة المنشقة، ظهرت في أجزاء متفرقة من البلاد، وهناك المزيد منها في طور الانتظار. وهم يقومون يوميًا بأعمال الخطف والقتل والسرقة والنهب والإضطرابات وغيرها من الأعمال التي أودت باستقرار البلاد، وأصبحت تمثل تهديدًا كبيرًا للديمقراطية الوليدة.

## آثار الأزمة على النوع الاجتماعي / الجندر، ودور المجتمع المدني

لا شك أن آثار الأزمات المختلفة، سوف تطال كلا من المرأة والرجل في سبل العيش. فمع تغير المناخ، أصبحت الموارد الغذائية التقليدية نادرة، وغير قابلة للتنبؤ بحجمها. ومن ثم فإن مصادر رزق المرأة الأكثر اعتمادًا فيها على الموارد الطبيعية، أصبحت مهددة بسبب التغير المناخي. وهو بدوره يسبب فقدانًا وخسارة ضخمة في المحاصيل التي تشكل المصدر الوحيد لغذائهم ودخلهم. وعندما تمتلئ الأرض بالمياه، فهي تتلف الطرق والمنازل. وفي الحقيقة يقع على عاتق النساء هناك كثير من عبء رعاية المهاجرين هربًا من مناطق الفيضان. كما أن تفاقم أزمة نقص المياه، يؤثر سلبيًا وبشكل خاص على النساء. حيث إنهن المسؤولات التقليديات عن جلب المياه في مجتمعاتهن.

وما زالت قطاعات كبيرة من السكان معرضة لخطر الاضطرابات المدنية الجارية هناك. وهو ما يحد من حركتهم، ويضيق سبل وصولهم إلى الغذاء ووصولهم على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية.. وهو ما يعني تزايد صعوبة وشظف العيش، خاصة بالنسبة للمرأة التي لا تكفل لها القوانين النيبالية حقوقها في الملكية، وفي الوقت نفسه تفتقد النساء سبل الوصول إلى الموارد، ويعانين انعدام فرص العمل.

ويمكن لمنظمات المجتمع المدني، العاملة على المستويين المحلي والدولي، أن تقوم بدور مهم ودال، في مساعدة ونشر رسالة التأثيرات المختلفة على الجنسين من خلال المناصرة، والمناصرة والحملات. وعلى نحو خاص، يمكنها مناصرة دمج منظور

بلدان "مناطق الجوع"، التي تعاني أكثر مشكلات الأمن الغذائي في العالم صعوبة<sup>(12)</sup>. فقد أعاققت سنوات الصراع الاستثمار الزراعي. في الوقت الذي يعتمد فيه 69% من سكانها على الزراعة كمصدر رئيسي ووحيد للدخل. وكثير منهم يمثلون أسرًا معيشية تعتمد على مساحات صغيرة الحجم من الأرض، في حين أن الثورة الخضراء لم تحقق نتائج يعتد بها وسط الفلاحين. وقد أطاح نقص الإنتاج بالمكانة التي كان يتمتع بها يومًا ما البلد من الاكتفاء الذاتي في الغذاء.

ويوفر برنامج الغذاء العالمي حاليًا مساعدات غذائية إلى 2.7 مليون نسمة. وقد تفاقم الوضع بصورة خطيرة في 2008، ليس بفعل ارتفاع الأسعار فحسب، بل أيضًا بسبب قرار الهند بتعليق صادراتها من الأرز التي تعتمد عليها نيبال. وقد زادت الصراعات والكوارث الطبيعية الطين بلة. وقد أعلن اليونيسيف أن سوء التغذية يمثل السبب الرئيسي في موت 60% من الأطفال<sup>(13)</sup>، ويقدر برنامج الغذاء العالمي أن 41% من السكان يعانون سوء التغذية<sup>(14)</sup>.

والاعتماد السائد على الزراعة المعيشية، يعد أساسًا لكثير من مشكلات التدهور البيئي في نيبال، خصوصًا استنزاف موارد الغابات، التي تؤدي بدورها إلى فقدان التنوع الحيوي وإلى التصحر. ومن ثم يجب الشروع في وضع استراتيجيات عديدة، ومعرفة خيارات العيش المستدامة للفقراء، والربط بين بعضها البعض.

## الأزمة السياسية والاجتماعية

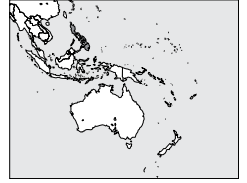
حكومة الائتلاف النيبالية الحالية تواجه تحديات عديدة. فمن المهام المترتبة عليها، أن ترسي سلامًا دائمًا، وديمقراطية مؤسسية، بصياغة دستور جديد لجمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية، ووضع نظام فيدرالي للحكم، يلقي قبولا من أغلب

(12) Shamsuddoha, M. et al. "Revamping Policies for Attaining Food Security in the LDCs". Geneva: INSouth Centre. Available from: <www.insouth.org/>.

(13) See <www.unicef.org/infobycountry/nepal\_nepal\_background.html>.

(14) See <www.wfp.org/countries/nepal>





في الفلبين، أسفرت العولمة الاقتصادية عن توسع في العمل غير الرسمي، وتقلص في حجم الصناعات المحلية، والاعتماد الشديد على الصادرات، والتحويلات الواردة من العاملين المغتربين. بينما واصل الفقر ارتفاعه بسبب التوزيع اللامتكافئ للأرباح. واليوم، تأتي الأزمة العالمية لتبسط من التحويلات، وتتسبب في إغلاق المصانع. وكالعادة، فإن الفقراء والمهمشين هم من يدفعون الثمن الباهظ. ومن هنا فإن الحاجة ماسة الآن إلى دفعة تنشيطية تقوم على أساس الحقوق، وترعى الفقراء، وتتسم بالاستدامة.

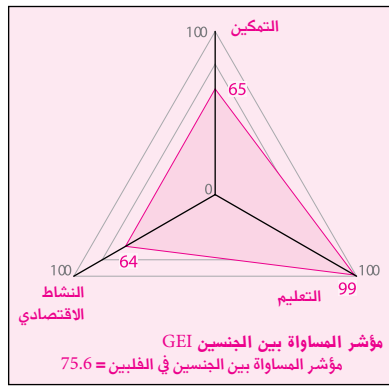
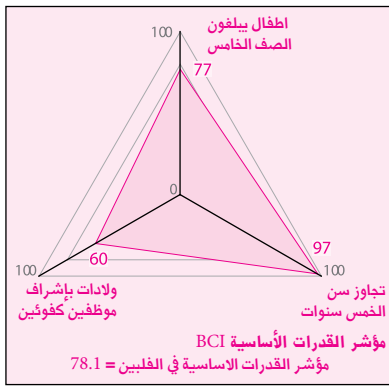
### ماريفيك راكيزا Marivic Raquiza

الراصد الاجتماعي الفلبيني

على عكس التقييمات التي قامت بها الحكومة والهيئات، ذات الصلة بمنظومة الاعتمادات، والتي تقول إن الفلبين يمكنها تحتمل الأزمة العالمية والصمود أمامها. إلا أن الفلبين باقتصادها المتوجه إلى الخارج، قد جعلها بلداً غاية في المشاشة أمام الصدمات الخارجية. فعولمة الإنتاج التي أسفرت عن التوسع المتسارع للعمل اللارسمي، وتقلص الصناعات المحلية بسبب التنافس العالمي مع الواردات الرخيصة والمدعومة دعماً كبيراً، والاعتماد الشديد على الصادرات، وأسواق العمل الخارجية، كل هذا تسبب في تبعات مريعة على سبل عيش معظم المواطنين<sup>(1)</sup>.

والحقيقة، أنه وحتى قبل اندلاع الأزمة العالمية، كان معظم الفلبينيين يترنحون بالفعل من تدهور الأوضاع الاقتصادية. ووفقاً لمسح الدخل والإنفاق الأسري، فإن دخل الأسرة كان في انحدار من 2003 إلى 2006. علاوة على أن درجات الفلبينيين كانت بارزة في الأعمال ذات الإنتاج المنخفض، مع أجور أسفل خط الفقر وتحت

- (1) Gonzales, E. "Social Protection in the Philippines". In Missing Targets, An Alternative MDG Midterm Report. Quezon City: Social Watch Philippines, 2007.
- (2) Malaluan, N". Dire State of the Nation: The Crisis of Income and Employment



### التحويلات المالية والصادرات

لا شك في أن تبعات الأزمة العالمية سوف تنتشر. فتحويلات المغتربين على سبيل المثال، شكلت 13% من إجمالي الناتج القومي في 2007، حيث يشكل الفلبينيون العاملون في الخارج عُشر إجمالي السكان (حوالي 8 ملايين نسمة)، ويقال إنهم أكبر نسبة من أصحاب الدخل الصافي للعملة الأجنبية بالنسبة للاقتصاد الفلبيني<sup>(6)</sup>. ولكن الآن، تتذكر وزارة العمل والتشغيل أن ما يصل إلى 575.000 من الفلبينيين في الخارج يمكن أن يفقدوا وظائفهم، خصوصاً في كوريا الجنوبية، وتايوان، وماكاو، وسنغافورا، وهونج كونج، وأيضاً من يعملون على السفن العبارات. ويتنبأ البنك المركزي الفلبيني بأن التحويلات ستتهبط بنسبة

مستويات الجوع<sup>(2)</sup>، كما سجلتها محطات الطقس الاجتماعي<sup>(3)</sup>. وقد أقرت الحكومة الفلبينية أخيراً بأن الفقر قد ارتفع في عام 2006، أثناء فترة النمو الاقتصادي. مظهرة بذلك التوزيع غير المتكافئ للمكتسبات الاقتصادية. ففي 10 حزيران/يونيه 2009، اختزلت الحكومة أهداف النمو المتعلقة بإجمالي الناتج القومي للعام 2009 إلى معدل منخفض قيمته تتراوح من 0.8% إلى 1.8%<sup>(4)</sup>، مما أجبر سكرتارية الهيئة الوطنية للتنسيق الإحصائي، على إعلان أن اقتصاد الفلبين "يحبو نحو الركود"<sup>(5)</sup>.

in the Philippines". Opinion Section, BusinessWorld, 21 August 2006. Available from: <www.aer.ph/index.php?option=com\_content&task=view&id=437&Itemid=63>.

- (3) See: <www.sws.org.ph/>.
- (4) See: <www.gmanews.tv/story/164624/Philippines-cuts-growth-goals-as-IMF-follows-suit>.
- (5) See: <archive.inquirer.net/view.php?db=1&story\_id=207724>.

(6) Pascual, C. "Remittances for Development Financing". In Finance or Penance for the Poor. Quezon City: Social Watch Philippines (forthcoming).

تتراوح بين 6% - 10%.

لقد هبطت عوائد التصدير الى 40.4% في 2008 مقارنة بالعام السابق، مع اندحار الإلكترونيات بنسبة 47.6%<sup>(7)</sup>. ويشعر المسؤولون عن العمل بالتوتر، بسبب تزايد أعداد المصانع التي تغلق أبوابها ليس فقط في قطاع الإلكترونيات، بل أيضاً وسط مصنعي الملابس، وشركات أخرى في الحقل الصناعي. حيث تأثر ما يصل الى 110.000 عامل بالأزمة خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر الى آذار/مارس 2009 وهي فترة وجيزة. وهذا العدد يشمل 50.380 عاملاً مهجرين و59.149 من العمال الذين يشتغلون في ظروف "مرنة" (مثل ساعات عمل أقل، أو إجازة إجبارية)<sup>(8)</sup>.

## البطالة، والتأمين الاجتماعي والغذاء

لا يمكن للفلبينيين أن يتحملوا عبء البطالة المتزايدة، والعمالة تحت الظروف السيئة. ففيما تشكل البطالة من 8 الى 10%، نجد أن نسبة العمل في ظروف سيئة قد ارتفعت الى 22% حتى قبل اندلاع الأزمة العالمية<sup>(9)</sup>. والحقيقة أن العمل وحده لا يضمن حياة كريمة: فالغالبية (51%) من القوة العاملة التي تشكل 12 مليوناً و100 ألف مزارع وصيداء، وحوالي 10 ملايين ما بين عامل وعامل ماهر، ينالون أجوراً تحت مستوى الفقر، تماماً مثل أقرانهم في القطاع غير الرسمي.

الغالبية العظمى من العمال في مناطق الصناعات التصديرية، من النساء. ومن ثم فإن الإجراءات التي تتخذ من أجل تسريح العمالة، أو ما يسمى بـ"الظروف المرنة"، مثل ساعات العمل القليلة، أو الإجازات الإجبارية، يطال تأثيرها النساء أكثر من الرجال،

(7) المكتب الوطني للإحصاء

National Statistics Office.  
"Merchandise Export Performance".  
December 2008 (preliminary).

(8) Fabros, M. L. "Health Insecurity: A GMA Legacy". In Missing Targets, An Alternative MDG Midterm Report. Quezon City: Social Watch Philippines.

(9) Social Watch Philippines. Missing Targets, An Alternative MDG Midterm Report. Quezon City: Social Watch Philippines, 2007.

بصفتهم المسئولات عن إدارة الأسر ورعايتها. وستضيف الأزمة المتميقة مزيداً من الضغوط على النساء في سعيهن للوفاء بمسؤولياتهن. ولكن، عموماً، فإن العمال الذكور يمثلون أغلبية المتعطلين عن العمل (61.1%) مقارنة بالعمالات، فنسبة البطالة بينهن (53.9%)، حيث إن الصناعات التي يغلب على طابعها العمال الذكور، مثل البناء والنقل، كانت الأكثر تأثراً بالأزمة<sup>(10)</sup>.

يغطي التأمين الاجتماعي في الفلبين حوالي 84.5% من العمال العاملين. ولكن الفقراء العاملين لا ينتفعون سوى بقليل من خدمات التأمين الاجتماعي. وتغطية هؤلاء في القطاع غير الرسمي، تعد تغطية محدودة<sup>(11)</sup>. ولا يوجد تأمين للبطالة، وقد تملصت الحكومة من فكرة شبكات الأمان، المطلوبة لمواجهة حالة انعدام الوظائف وفرص العمل، على أرضية أنها ستكون - أي شبكات الأمان - باهظة التكاليف. فضلاً عن الإمكانية المحدودة لوصول برامج المساعدة الاجتماعية لمن يعيشون تحت خط الفقر، كما هو حال ومستوى المنافع. كذلك لم يفلت التأمين الاجتماعي الخاص أيضاً من التأثير بالانهيار العالمي: فقد احتاجت مؤسسات الصناعات المطلوبة مسبقاً<sup>(12)</sup> pre-need industry لمساعدة الحكومة في التعامل مع القيمة المنخفضة لأموالها الائتمانية. وللأسف، فإن عوامل مثل سوء الإدارة، والطمع والتقييد النظامي، قد أفسدت أيضاً أعمال بعض شركات الصناعات المطلوبة مسبقاً، وبعضها وفق المعلومات الواردة على شفا الانهيار، مسببة

(10) Alave, K. L. "Unemployment Rate Worsens, Hits 7.7% in January". Philippine Daily Inquirer Online, 18 March 2009.

<www.business.inquirer.net/money/topstories/view/20090318194715-/Unemployment-rate-worsens-hits-77-in-Jan>.

(11) Missing Targets, An Alternative MDG Midterm Report.

(12) تعرض المؤسسات الموفرة للحاجات المحددة سلفاً، خطأ لتوفير تكاليف التعليم المستقبلي والتقاعد، الخ. ومع وضع مدفوعات أصحاب الخطة في صناديق ائتمان تستثمر في الآليات المالية، مثل الأوراق المالية والسندات، فإنهم معرضون لتقلبات السوق.

بذلك تهديداً المكتسبات الآلاف من أصحاب الخطط.

لقد أصبحت أسعار الغذاء والوقود أيسر نوعاً ما، مقارنة بعام 2008. ولكن، نظراً لأن كثيراً من الفلبينيين يحصلون على دخول زهيدة، فإن شراء البضائع والخدمات لتلبية الحاجات الأساسية، يظل تحدياً مطروحاً. ونتيجة للانهيار العالمي، أصبحت هناك زيادات في أسعار الأرز، عماد الحياة في الأسر الفلبينية، مما يعني مزيداً من انعدام الأمن الغذائي. والحقيقة أن بنك التنمية الآسيوي قد حسب أنه بالنسبة لكل زيادة مقدارها 10% في أسعار الغذاء، فإن 2.72 مليون نسمة في الفلبين يسقطون في براثن الفقر<sup>(13)</sup>. وبالرغم من أن الفلبين يمثل بلداً متوسط الدخل، إلا أن هذا يخلق تفاوتات إقليمية: فبينما يتمتع رأس المال بمستويات نمو مرتفعة، فإن مستويات سوء تغذية الطفل الفلبيني تساوي مثيلاتها في بعض المناطق، وربما تتجاوزها، كما في أفريقيا تحت الصحراء. وهذا ما يبين المستوى المرتفع من انعدام المساواة في البلد؛ فمعامل جيني Gini coefficient للفلبين يمثل 0.45 وهو ثالث أعلى معامل في آسيا، بعد نيبال وجمهورية الصين الشعبية.

## الخدمات الاجتماعية الأساسية، والبيئة، والمساعدات الإنمائية الرسمية

تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية سوف يمر بلا شك بمشكلات بسبب الانهيار المالي العالمي<sup>(14)</sup>. فقد أصبحت الغاية الخاصة بالتعليم الابتدائي العالمي، في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، من أكثر الأهداف عرضة للتهديد على المستوى الوطني<sup>(15)</sup>. وقد حذر كثير من التربويين من اعتماد الطلاب

(13) Angara, E. J. "A Gathering Storm". Opinion. Business Mirror. 24 November 2008.

(14) هذا التقرير لا يشمل نقاش لآثار برنامج تحويل النقود المشروط عند تلقي الخدمات الاجتماعية، خاصة في التعليم والصحة، كما قد تم تجريبه في عدد من البلديات في عام 2008. مازال البرنامج قائم في 2009.

(15) Raya, R. R. "The Missed Education of the Filipino People". In Missing Targets, An Alternative MDG Midterm Report. Quezon City: Social Watch Philippines.

على التحويلات المالية من ذويهم في الخارج ومن المتبرعين، فلن يذهبوا الى المدارس العام الدراسي القادم؛ بسبب انهيار الدخل في الخارج<sup>(16)</sup>. وقبل الأزمة العالمية، كانت الفلبين بالفعل أسوأ بلدان المنطقة أداءً، في ما يتعلق بمعدل وفيات المواليد والأمهات. وهو ما يرجع في جزء كبير منه الى قلة الاستثمار العام<sup>(17)</sup>. وأياً ما كانت الأموال الموجهة الى الأهداف الإنمائية المرتبطة بالصحة، واردة من المساعدات الإنمائية الرسمية. وذلك بالرغم من عدم التأكد مما إذا كانت تذهب الى مكانها الصحيح، أي الى الأكثر احتياجاً لها- المجتمعات/الجماعات الأكثر فقراً فإن ذلك يتطلب مزيداً من البحث، وفقاً للمدافعين الممثلين لمبادرة الموازنة البديلة ABI<sup>(18)</sup>.

لقد اعتمدت الحكومة كذلك على المساعدات الإنمائية الرسمية، لتنفيذ التشريع البيئي. مثل قانون المياه النظيفة، وقانون الهواء النظيف، في السنوات الثلاث السابقة<sup>(19)</sup>. فأولوية إنفاقها تأتي في التعدين وإنتاج الغابات (بدلاً من الحماية). بالرغم من أن القضايا غير المحلولة، ترتبط بكارث ضخمة في التعدين وإزالة الغابات. وهو ما يعني أنه إذا كانت المساعدات الإنمائية الرسمية، تقل على نحو دال، نتيجة للأزمة العالمية، فإن أثرها السلبي سيكون محسوساً بشكل خاص، في قطاعات مثل الصحة والبيئة.

## استجابة الحكومة للأزمة

لقد انضمت الحكومة الفلبينية الى الكورس

(16) GMA TV News. "Educators Brace for Impact of Global Financial Crisis". 4 December 2008.

Available from: <www.gmanews.tv/story/137541/Educators-brace-for-impact-of-global-financial-crisis>.

(17) In Missing Targets: An Alternative MDG Midterm Report.

(18) مبادرة الموازنة البديلة، شبكة مترامية الأطراف من منظمات المجتمع المدني، تقوم بأعمال الرصد والمناصرة فيما يتعلق بالإنفاق الاجتماعي والبيئي المتراد، في الموازنة الوطنية للفلبين. وهي مرتبطة بشبكة المراقبة الاجتماعية بالفلبين.

(19) Ronquillo, J.D. and Morala, R.O. "Environmental Insecurity: The Cost of Misgovernance". In Missing Targets, An Alternative MDG Midterm Report. Quezon City: Social Watch Philippines.

العالمي لـ "تنشيط الاقتصاد"، في شكل الدفعات الاقتصادية التنشيطية التي أصبحت الآن مألوفة على أسماعنا. فالحكومة تروج لخطة رجوعية اقتصادية ERP مقدارها 330 بليون بيسو فلبيني (6.87 بليون دولار) لمواجهة الأزمة. وقد أجرت مبادرة الموازنة البديلة دراسة، بينت رغم ذلك أن من ضمن الموازنة الوطنية التي تبلغ 1.4 تريليون بيسو فلبيني (29.14 بليون دولار) والتي تم تمريرها مؤخراً من قبل مجلس النواب، تم تخصيص 10.070 بليون بيسو فقط (حوالي 210 مليون دولار) منها، لصندوق التنشيط الاقتصادي الذي يعمل على مواجهة الآثار السلبية للأزمة العالمية.

وقد تضمنت البنود المدرجة تحت تمويل التنشيط الاقتصادي بنوداً، مثل قروض مساعدة الطلاب لطلاب الجامعات، والتدريب على المهارات الفنية والمهنية للشباب، وقروض ومنح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومساعدة تدريبية للعمال المسرّحين والعائدين من الخارج، وبناء مدارس، وما شابه. وبالرغم من أن كثيراً من هذه البنود يمكن تحملها، إلا أننا لا يمكننا إلا أن نتساءل: لماذا تخصص معظم هذه الأموال للتعليم المهني، ولا يخصص أي منها للطفولة المبكرة، والتعليم الابتدائي والثانوي؟ ثانياً، التأكيد على إعادة تدريب العمال المسرّحين شيء جيد، ولكن يجب أن يكون هناك تشديد أكثر على خلق فرص عمل، تتجاوز بناء المدارس. بمعنى آخر، لا توجد خطة شاملة لتخفيف آثار الأزمة. والخطر الأكثر إندازاً، أن الرئيس قد استخدم حق الفيتو على الاستخدام المقترح والإفراج عن 10 بلايين بيسو (208 مليون دولار) المعرضة الآن لـ "تنفيذ مشروط"، يقوم على خطوط توجيهية يجب وضعها في نهاية الأمر من قبل الجهة التنفيذية. فاستخدام أموال صندوق التنشيط الاقتصادي الآن تحت سيطرة الرئيس.

الأمر الذي كان محل تراسق من قبل مسؤولي الحكومة هو مبلغ الـ 300 بليون بيسو (6.2 بليون دولار) الإضافي لصندوق التنشيط الاقتصادي، والذي يبدو أنه قد تم تجميعه من مؤسسات حكومية ومن القطاع الخاص. الى وقت كتابة هذا التقرير، ظل المقترح

يلفه الغموض. وقد أعرب كثير من المحللين عن تشككهم في ما يتعلق بهذا المقترح؛ نظراً لأن كثيراً من هذه الأموال الحكومية تأتي أيضاً من الخزنة العامة. فضلاً عن ذلك، لا يعتقد كثيرون آمالهم على "الروح الخيرية" لقطاع الأعمال والتجارة، خصوصاً في سياق الركود الاقتصادي. حتى أثناء أوقات الرخاء، فإن أرباح الحكومة كانت أدنى، وبصورة منذرة عما هو مستهدف؛ بسبب التهرب الضريبي من قبل الشركات الكبرى والأغنياء.

وقد صُدم مدافعو مبادرة الموازنة البديلة، بحقيقة أنه في وقت تدهور فرص العمل، وارتفاع معدل الجوع، فإن المسؤولين قد زادوا من ثروتهم في موازنة 2009 ببلايين من البيسوات<sup>(20)</sup>. وبشكل سداد فائدة الدين ما قيمته 302.65 بليون بيسو<sup>(21)</sup> (6.3 بليون دولار) تشكل 21% من موازنة 2009 الوطنية. ولكن، سيكون على الحكومة أن توفر مبلغاً أكبر يقدر بـ 378.87 بليون بيسو (7.88 بليون دولار أمريكي) لدفع العنصر الرئيسي للدين، والذي لا ينعكس بوضوح في جانب الإنفاق في عملية وضع الموازنة الوطنية<sup>(22)</sup>.

وأخيراً، ثمة اهتمام وقلق متزايدين، من أن كثيراً من الأموال العامة، تشمل تلك المخصصة لدفعات التنشيط الاقتصادي، بدلاً من هذا، سوف ينتهي بها الحال كـ "تنشيط سياسي" إذ ستتوجه الى الحرب الانتخابية كوقود لها. خصوصاً وأن كبار مسؤولي الإدارة أنفسهم مترشحون للانتخابات الوطنية التي سوف تجرى خلال العام المقبل. وهناك اعتقاد سائد بأن إدارة "أرويو" قد استخدمت - وعلى نحو روتيني- الأموال العامة للبقاء في السلطة، وأن أجهزة "الحكم" البائدة قد ضمنت بقاءها السياسي في مواجهة الاضطراب الاجتماعي والسياسي المتصاعد.

(20) قانون التقديرات العام 2009.

(21) يعكس هذا ما هو متضمن في قانون الموازنة للعام 2009 ورسالة الفيتو الرئاسي، والتي استرجعت استقطاع في الموازنة قيمته 50 بليون بيسو فلبيني (1.06 بليون دولار).

(22) Tanchuling, M. Interview with the Secretary-General, Freedom from Debt Coalition, Philippines, 3 March 2009.

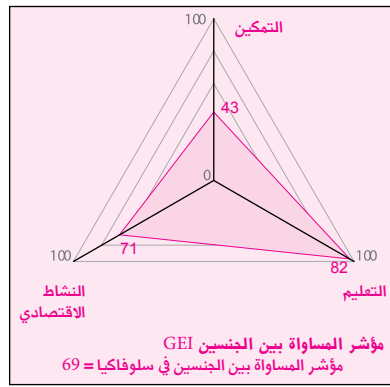
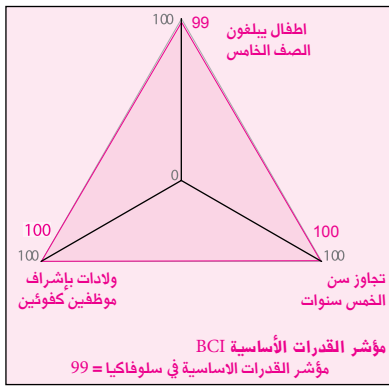
## الى الأمام

لا شك في أن الدفعة التنشيطية للاقتصاد الفلبيني ضرورية، ولكن على خلاف ما أوضحتها الحكومة، ينبغي استخدام هذه الدفعة التنشيطية المالية وفقاً لاستراتيجية وطنية واضحة، تستند الى الحقوق، وتكون داعمة للفقراء، وتتسم بالاستدامة، وتهدف الى تقوية الطلب المحلي، خصوصاً في ضوء المناخ الاقتصادي الحالي المعادي للصادرات. وعلى هذه الدفعة التنشيطية أن تضع أيضاً في أولويتها الاهتمام بالأمن الغذائي، وخلق فرص عمل. عن طريق تقوية المشاريع المحلية لمنفعة العاملات والعاملين على حد سواء، وأيضاً بالتركيز على الاستثمار في مشاريع بنية أساسية خضراء، وداعمة للفقراء (على سبيل المثال، بناء شبكة ري، إنارة القرى النائية، تطوير طاقة نظيفة) وأيضاً توسيع مدى الأمن الاجتماعي والاقتصادي؛ ليشمل الفقراء والمتعطلين عن العمل.

موجز القول، إن التحرك الفوري للإنقاذ، هو أمر جد مطلوب لحماية البلاد من آثار الازمة العالمية التي تزداد سوءاً على الفلبين. وهو ما يعني ضمان توجيه أموال التأمين الاقتصادي الى مكانها الصحيح: الغذاء، الدخل والمساعدة الفورية للعمال المتعطلين، والخدمات الاجتماعية الأساسية. فضلاً عن ذلك، فإن إزالة ضرائب القيمة المضافة، المعدلة باثر رجعي على النفط، وتطبيق معدل الأجر 125 بيسو فلبيني (2.6 دولار) على أوسع مستوى، و3.000 بيسو (62.44 دولار) شهرياً في زيادات الرواتب الحكومية، سوف يضمن تحقيق المساعدة الاقتصادية بدرجة ما. وأخيراً، يجب إعادة التفاوض بخصوص الدين الوطني، بحيث توجه كتلة من الدخل القومي الى تلبية الحاجات الأساسية العاجلة، بدلاً من توجيهها الى الخدمات، وهو حقاً أمر يتطلب اهتماماً جاداً.



أصلحت سلوفاكيا اقتصادها بنجاح؛ لتنضم إلى الاتحاد الأوروبي. ولكن نموها الاقتصادي شهد تباطؤاً، كما أن صناعة السيارات فخر الصناعة الوطنية قد انخفض إنتاجها فعلياً. ولمواجهة هذه الأزمة قامت الحكومة السلوفاكية باتخاذ تدابير مختلفة، يتأسس كثير منها على تعزيز فرص العمل، وضبط السوق وتنظيمه. ومن ناحيتها، يجب على المنظمات غير الحكومية أن تتعامل على الفور ما لديها من نقص في الاستعداد لمواجهة الأزمة. ويأتي استمرار التمييز ضد الفجر Roma والمرأة، بحكم النهج التسلطي الذي تسعى من خلاله الحكومة إلى تجاهل معارضيها السياسيين. وقد تم مأسسة المساعدات الإنمائية الخارجية قانونياً. وهي تشهد نمواً؛ ومع ذلك فمازالت أقل من المعايير الأوروبية.



المعهد السياسي السلوفاكي  
كلية الاقتصاد، جامعة كوسيس الفنية  
**دانيال كليموفسكي**  
Daniel Klimovský

طبقت سلوفاكيا العديد من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية المرهقة، قبل وبعد حصولها على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي في العام 2004. ويرجع الفضل إلى هذه الإصلاحات، في تحقيق الدولة لنمو اقتصادي تعدي 7% في 2008، وهو الأعلى في الاتحاد الأوروبي. فضلاً عن ذلك، فقد أوفت سلوفاكيا بمتطلبات الاتحاد الأوروبي الاقتصادي والنقدي، وأبدلت الكراون السلوفاكي باليورو في كانون الثاني/يناير 2009. وقد ذكرت اللجنة الأوروبية في تشرين الثاني/نوفمبر 2008 أن سلوفاكيا (وجمهورية التشيك، وبولندا) لم تقدم أي سيناريوات حادة في ما يتعلق بالأزمة العالمية. وتنبأت في الحقيقة بنمو اقتصادي قدره 2.7% في 2009 و3.1% في 2010، مع توقع بأن يظل الاقتصاد من بين الأداءات المرتفعة التي تحتل قمة الاتحاد الأوروبي في 2009، بل ومن المحتمل جداً أن يكون ذلك أيضاً لعام 2010. بدأ التطور التدريجي في العام 2009<sup>(1)</sup>. وقد

وتوفر أكثر من 75.000 فرصة عمل. ومع ذلك، فإن المؤسسات تعتمدان على الطلب الأوروبي، لصغر حجم سوق السيارات في سلوفاكيا وتحفظه، كما أنهما قللتا من حجم إنتاجيهما مع أوائل العام 2009.

### تدابير التغلب على الأزمة

في كانون الثاني/يناير 2009، أطلقت الحكومة السلوفاكية خطة لتدعيم التشغيل، وتعزيز الطلب المحلي لمحاربة آثار الأزمة، وخصصت لهذا مبلغاً قدره 332 مليون يورو (431 مليون دولار). كما قامت بتشكيل لجنة لإدارة الأزمة، تتألف من ممثلي الحكومة، والبنك المركزي، والبنوك التجارية، والنقابات، وأصحاب العمل، والبلديات، والمعارضة البرلمانية<sup>(2)</sup>؛ لتحليل آثار الأزمة وإقترح تدابير لمواجهةتها. وفي الشهر التالي أعلنت وزارة الاقتصاد ما يقرب من 62 تدبيراً لإزالة، أو على الأقل تخفيف بعض الآثار. من بينها الانتفاع من أموال الاتحاد الأوروبي، والمشاركة في مشاريع شراكة بين

تتأ البنك الوطني لسلوفاكيا في نيسان/إبريل، بأن الاقتصاد سينحدر بنسبة 2.4% خلال 2009، ثم ينمو بنسبة 2% في 2010 و3% في 2011. أما تتبؤ البنك الأوروبي للإعمار والتنمية، فقد بدأ أكثر تشاؤماً في بداية أيار/مايو، إذ قدر انحداراً للاقتصاد السلوفاكي بنسبة 3.5% في 2009، ثم نموه بنسبة 0.8% في 2010. في الوقت نفسه، تظهر بيانات الحكومة الارتفاع الحاد للبطالة في كانون الأول/ديسمبر 2008 بمعدل 8.4% (من 7.8% في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه). وبعد ما قدمته تلك البيانات الحكومية من تقدير في كانون الثاني/يناير 2009 بأن 15.000 وظيفة ستكون مهددة، أعادت وزارة الاقتصاد تقييم هذا الرقم في نيسان/إبريل لتبين أن حجم فقدان الوظائف سوف يصل إلى 30.000 وظيفة.

وتعتبر سلوفاكيا "ديترويت أوروبا" بمصانع "بيجو" و"فولكس فاغن"، جنباً إلى جنب شبكتي موزديهما، ما يؤلف صناعة تدر دخلاً يتخطى الـ20 بليون يورو سنوياً،

(1) Pokorný, J. Global crisis – a traumatizing factor or an opportunity for Slovakia?. Available from: <www.stavebne-forum.sk/sk/article/12474/global-crisis-a-traumatizing-factor-or-an-opportunity-for-slovakia/>.

القطاعين العام والخاص لبناء طرق سريعة، وزيادة إنفاق الدولة على مشاريع مختلفة للبحوث والتنمية.

كذلك بدت الحكومة أكثر نشاطاً وتحركاً في ضبط الأسعار، والتصديق على أدوات دعم انتقائية للسياسة، وإصدار متطلبات وتوصيات البنوك والمؤسسات. بالإضافة الى ذلك، ففي آذار/مارس 2009 أعادت الحكومة شراء 49% من أسهم شركة ترانسبترول التي كانت قد باعتهما الى يوكوس الدولية بمبلغ 74 مليون دولار في 2002. ومن الممكن أن تعطي هذه الصفقة دفعة قوية لتحديد سياسات الطاقة للبلاد. وحتى الآن، لم تركز المنظمات غير الحكومية السلوفاكية على الأزمة الاقتصادية العالمية. حيث تحتاج هذه المنظمات الى كثير من التحركات لعدة أسباب، منها: أن الجهات المانحة سوف تستقطع من الإسهامات المخصصة للأعمال الإنسانية وأنشطتها. كما أن نقص الموارد يحتم على هذه المنظمات أن تعيد تقييم أولوياتها وأنشطتها. كما أن الأزمة ستزيد من طلب مساعدة هذه المنظمات وتعاونها؛ وسوف تتكرر تدخلات الدولة واقتحامها السياسي لعلاقات هذه المنظمات وفي أنشطتها. على سبيل المثال، قد تطلب الحكومة من المنظمات غير الحكومية تدعيم الأنشطة التي تعتبرها أكثر صلة بالأزمة؛ حيث إن عدداً قليلاً من بين تلك المنظمات يتمتع باستقلال سياسي، ولذا ستكون الحكومة في موقف فريد يخول لها تمويل مؤيديها ومعاوقة المعارضين، من خلال توزيعها لدعم الدولة والمنح.

## استمرار "طغيان الأغلبية"

على الرغم من الإنجازات المختلفة على المستوى الأوروبي، إلا أن المشهد السياسي هناك مازال مقيداً تقييداً شديداً. فقد واصل الائتلاف الحاكم الحزبان الرئيسيان فيه هما حزب "سمير" Smer، والحزب السلوفاكي الوطني "طغيان الأغلبية" أثناء عام 2008 وبداية 2009. والتجاهل التام للمعارضة السياسية، كان يحدث يومياً (على سبيل المثال: نواب حزب سمير وأيضا الحكومة

(2) المعارضة البرلمانية لا يمكنها ترشيح سوى عضو واحد من دون انتماءات سياسية.

تشمل رئيس الوزراء أكدوا مراراً أنه ينبغي للمعارضة ألا تتوقع السماح لها بمناقشة مقترحات الحكومة، أو أن تتال أي فرصة للمشاركة في أي عملية لاتخاذ القرار).

وقد وجدت الحكومة أيضاً عدواً جديداً لها، هو الإعلام. فقد نعت رئيس الوزراء السلوفاكي الصحفيين والصحفيين بالمعتوهين والعاهرات والحمقى، وانتقدهم بوصفهم عملاء الأمن القومي لجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية (وهم الذين كانوا ضمن مؤيديه). وقد تم استخدام ما يسمى بـ"كارت المجرين" في حملة الانتخابات الرئاسية لعام 2009، حيث أصدر الفائز والرئيس الحالي ومؤيداه حزبا (السمير والوطني السلوفاكي) بياناً يتهمون فيه معارضيه الرئيسيين بدعم الأقلية المجرية، ما أحدث انقساماً في المجتمع السلوفاكي، وأساء في الوقت نفسه الى المواطنين المجرين.

لقد ظهرت "القومية" والسياسات الشوفينية، فور تولى الائتلاف الحاكم المسؤولية في 2006<sup>(3)</sup>. ومع بداية 2008 بدأ رئيس الوزراء في وضع منهجية للتاريخ السلوفاكي، وسك مصطلح "السلوفاك القدامى"<sup>(4)</sup> فيما دافع عن الشخصية

(3) Sáposová, Z and Šutaj, Š.. "Národnostné menšiny" [National Minorities]. In M Bútorá, M Kollár and G Mesežnikov (eds), Slovensko 2008. Súhrnná správa o stave spoločnosti. [Slovakia 2008. A Global Report on the State of Society]. Bratislava: Inštitút pre verejné otázky, pp.175–210. Mesežnikov, G.. "Vnútropolitický vývoj a systém politických strán" [Domestic Political Development and Party System]. In M Bútorá, M Kollár and G Mesežnikov (eds), Slovensko 2008. Súhrnná správa o stave spoločnosti [Slovakia 2008. A Global Report on the State of Society]. Bratislava: Inštitút pre verejné otázky, pp. 17–125.

(4) على الرغم من وجود بعض الخلاف حول موقع مورافيا العظمى Great Moravia (الدولة السلوفاكية التي وجدت في القرنين التاسع والعاشر الميلاديين)، إلا أن الجغرافية التاريخية السائدة، تحدد موقعها على جانبي نهر مورافيا، حالياً في المقاطعات الحدودية لسلوفاكيا وجمهورية التشيك. وهو ما يعني أنه ينبغي اعتبار سكانها أسلاف المورافيين والسلوفاك.

التاريخية جوراي يانوسيك ناعماً إياه "بالاشتراكي الأول"<sup>(5)</sup>.

المشكلة الأخرى الحادة هي الفساد والعمالة. فقد دأب الائتلاف الحاكم على المناصرة عن حقه في محاباة أعضاء حزبه، ومؤيديه من خارج الحزب. ولكن وزراء كثيرين وموظفين مدنيين كباراً، اضطروا الى التقهقر أو الانسحاب؛ بسبب الضغوط التي تمارسها عليهم مؤسسات دولية (مثل اللجنة الأوروبية)، والإعلام الوطني والمعارضة السياسية<sup>(6)</sup>.

## التمييز

منح المركز المعني بحقوق السكن والإخلاء، والكائن في جينيف، جائزة منتهك حقوق السكن لعام 2007 لسلوفاكيا (مع بورما والصين) منتقداً ما تصر عليه من تمييز ضد الفجر الرحل، ممن يتم التفريق ضدهم طوال الوقت، وإخلاءهم قسراً من بيوتهم. فأكثر من 120 ألفاً من غجر الروما يعيشون في أحياء فقيرة، يفتقدون فيها إمكانية الوصول الى الخدمات الأساسية للحياة، مثل المياه والكهرباء. ولم تفعل الحكومة لهم سوى القليل لتحسين هذا الوضع. ومن ثم فإن الفجر يعيشون في ظروف مازالت أبعد بكثير عن المتوسط الأوروبي للعيش. وقد وقعت حالة خاصة في آذار/مارس 2009 عندما أجبرت الشرطة السلوفاكية أولاداً

ولكن يبدو مصطلح "السلوفاك القدامى" مع ذلك شبيهاً أكثر بمصطلحات مثل "المجر القدامى" أو المايجاراس القدامى

(5) Mesežnikov, G. "National populism in Slovakia: actors, issues, strategies". In O Gyárfášová and G Mesežnikov, National populism in Slovakia. Bratislava: Institute for Public Affairs, 2008. pp.7–34.

(6) In one case, the Minister of the Economy, in a March 2007 interview officially advocated the use of bribery to win arms contracts if the State hoped to compete with private weapons dealers. See Sičáková–Beblavá, E.. "Slovakia". In D Zinnbauer and R Dobson (eds), Global Corruption Report 2008. New York: Cambridge University Press, p.268.



كانت أعلى من مثيلاتها في العام 2007، إلا أنها مازالت أقل من معايير الاتحاد الأوروبي<sup>(7)</sup>.

| المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية السلوفاكية في 2008 |                                                                                                     |
|---------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------|
| المبلغ<br>(باليورو/بالدولار)                            | المشاريع/البرامج                                                                                    |
| 2,590 / 1,992                                           | مشاريع في "بلدان البرنامج" (الجبل الأسود وصربيا)                                                    |
| 1,726 / 1,328                                           | مشاريع في "بلدان المشروع" (أفغانستان، روسيا البيضاء، البوسنة والهرسك، وكازاخستان وكينيا وأوكرانيا). |
| 1,338 / 1,029                                           | مشاريع في "بلدان أخرى" ..                                                                           |
| 302 / 232                                               | تنمية القدرات والمشاريع التي تركز على تنمية التعليم، والوعي العام، ورصد المشاريع                    |
| 173 / 133                                               | مشاريع التمويل المشترك التي صادقت عليها اللجنة الأوروبية                                            |
| 86 / 66                                                 | المنح الصغيرة                                                                                       |
| 432 / 332                                               | البرنامج الفرعي حول المعونة الإنسانية الدولية                                                       |
| 517 / 398                                               | تمويل عمل أنشطة المعونة السلوفاكية                                                                  |
| 7,164 / 5,510                                           | <b>الإجمالي</b>                                                                                     |
| المصدر: Národný program oficiálnej, 2008                |                                                                                                     |

السلوفاكية) على 229 مشروعاً بمبالغ تساوي تقريباً 14 مليون يورو (18 مليون دولار). وكانت مؤسسة المعونة السلوفاكية قد اكتملت قانونياً في الأول من شباط/فبراير 2008، عندما تم وضع قانون المساعدات الإنمائية الرسمية موضع التنفيذ.

وفي نيسان/إبريل 2008، تم التصديق على "البرنامج الوطني للمساعدات الإنمائية الرسمية في 2008". وقد تم تخصيص موارد مالية بصورة أساسية لكل من أفغانستان وروسيا البيضاء، والبوسنة، والهرسك، والجبل الأسود، وكازخستان، وكينيا، وصربيا، وأوكرانيا. وكان هناك أيضاً مبلغ ضخم من المال موجهاً لعدة بلدان أخرى (ألبانيا، وقيرغزستان، ومقدونيا، ومنغوليا، وموزمبيق، والسودان، وطاجكستان، وأوزبكستان). ومع ذلك، وعلى الرغم من أن المساعدات الإنمائية السلوفاكية في 2008

لا تتعدى أعمارهم الست سنوات من الفجر الرحل، أجبرتهم على التعري وضرب وتقيل بعضهم البعض. وقد تم تسجيل الحادثة على شريط فيديو، وتم طرد الضباط ومديرهم. وقد اعترض مدير الميثاق 77، "زوزانا تسيماياري" على ما حدث، ولكن ما من عقاب يساوي هذه الإساءة كما هو الحال في هذه الحادثة.

وفي جلستها الـ41 في نيويورك 2008، أشارت اللجنة المعنية بإلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، إلى عدد من القضايا التي تم رصدها في التقارير السابقة عن سلوفاكيا، وأوصت اللجنة الحكومة السلوفاكية باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهتها.

### المساعدات الإنمائية

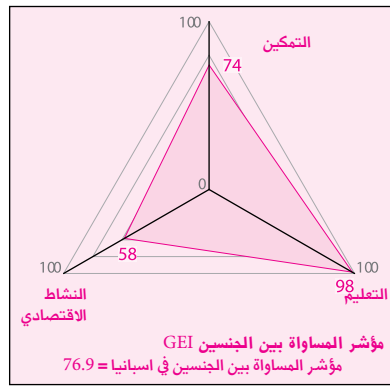
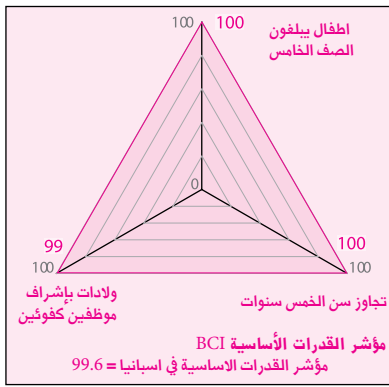
اعتبرت الفترة من 2004-2007 فترة انتقالية، صدقت فيها الهيئة السلوفاكية للتنمية والتعاون الدولي (المعونة

(7) Klimovský, D. "Slovakia: More development aid, though discrimination remains". Social Watch Report 2008: Rights is the answer, pp.182-183.



## إغفال القضايا الرئيسية

لقد تم الوقوف أخيراً على العيوب التي تعتري الاقتصاد الإسباني، والتعديلات التي تأخرت طويلاً. فالحكومة في مواجهة البطالة المتضخمة وانهيار الاعتماد، تتولى مسؤولية الداعم والضامن، غير أنها أخفقت في تناول القضايا الرئيسية، مثل غياب تأمين العمل، وإمكانية الحصول على السكن، وتوسيع الحقوق الاجتماعية. وبالمثل مع المعونة الدولية، ففي الوقت الذي تكثف فيه إسبانيا دورها كبلد متعاطف وخير، نجد أن القضايا الأساسية مثل الاحتباس الحراري، والدعم الزراعي، لا تنال منها الاهتمام الذي تستحقه.



Plataforma 2015 y más  
**Pablo José Martínez Osés**  
(<sup>1</sup>)Intermon Oxfam  
**Deborah Itriago**

للأزمة في إسبانيا جوانبها المميّزة، والتي تشير إلى أن "إخفاقات" النظام المالي الدولي، أو الممارسات السيئة، ليست وحدها السبب في حدوث هذه الأزمة. ففي الوقت الذي كانت فيه الشركات المالية الأميركية الكبرى تتهاجر، كان الرئيس "زاباتيرو" José Luis Rodríguez Zapatero في نيويورك حاضراً في جلسة الجمعية العمومية للأمم المتحدة أيلول/سبتمبر 2008 حيث أعلن ثقته في قوة النظام المالي الإسباني. وعلى الرغم من ذلك، اندفعت الحكومة لتقدم منحة قدرها 30 بليون يورو لتغطية مخاطرها. وهذا الرقم يمثل ما يزيد عن 650 يورو للشخص، بينما يتفق البلد 30 يورو لكل شخص على معونات التنمية. وقد حازت هذه العاصفة الأولية على البحث عن فرص لحل هذه الأزمة.

**تدمير العمل**  
الأرقام الحالية للخسائر في الوظائف، تعد مذهلة وغير مألوفة. ففي الفترة ما بين

(1) إسهام أوكسفام إنترمون Intermon Oxfam في هذا التقرير، قد تم من خلال فريق البحث، بقيادة ديورا إترياجو Deborah Itriago وهي مختصة على القطاعين الأخيرين.

في الأسواق عافيتهما، ومن الجدير بالذكر أن الحكومة قد قاومت، حتى الآن، المناقصات الانتهازية المعتادة من قبل أصحاب العمل التي تؤدي إلى مزيد من انعدام الأمن الوظيفي، وذلك من خلال تشبيتهم الأجور واستغلال غزارة العمالة الرخيصة كشرط لخلق فرص عمل.

### انهيار الاعتمادات

بالرغم من أن معدل الفائدة الأوروبية القاعدية قد هبط إلى مستوى لم يسبق له مثيل، إلا أن الهيئات المالية تبدو غير مستعدة للاستمرار في مجازفات جديدة في هذا السياق. ومن ثم يظل توافر الاعتمادات أمراً نادراً. والواضح أن مبلغ الثلاثين بليون يورو التي صدقت عليها الحكومة، وعدة جهات عامة ضامنة، قد فشلت حتى الآن في إعادة تأهيل القطاع المالي لمنح القروض أو الاعتمادات، وفي توفير المال اللازم أيضاً لإنعاش النشاط الاقتصادي. علاوة على ذلك، فإن حقيبة الاعتمادات الأسرية قد هبطت

كانون الثاني/يناير 2008 ويناير 2009 ارتفعت نسبة البطالة لتتجاوز أكثر من 3 ملايين ونصف المليون شخص، يمثلون 14% من السكان الفاعلين اقتصادياً، وهو ما يعد تقريباً ضعف المتوسط الأوروبي. ووفقاً للبيانات المنشورة من قبل مكتب الأمن الاجتماعي، فإن أكثر من 840 ألف وظيفة قد اختفت في العام 2008، ولا يظهر من التيار السائد أي إشارة إلى تباطؤ ما في سرعة هذا الانحدار.

وقد بحثت الحكومة الإسبانية طرق تخفيف حدة الهبوط في القوة الشرائية، من خلال عمل تخفيضات في الضرائب المفروضة على العاملين، وتبسيط الإجراءات الكفيلة بخلق أنشطة اقتصادية جديدة. كما حثت الحكومة أيضاً على القيام بتخفيضات في معدلات الفائدة المعيارية للمدفوعات المتأخرة؛ بهدف المساعدة في إنقاذ الشركات من الاختناق المالي. وفي الغالب كان الغرض من هذه الإجراءات، تمكين العمال من الصمود عسى أن يستعيد النشاط الاقتصادي والثقة

للمرة الأولى في ثماني سنوات، مقارنة بالنمو الواضح في الحقبة التي صدقت عليها الحكومة. وهذا التناقض الجلي تفسره نزعة الكيانات المالية للضامنين العموميين، عند اختيارهم المخاطر، وبصعوبات مالية كبيرة تواجهها الهيئات الحكومية المحلية. ومن ثم فقد وضعت الحكومة في الأولوية العمل كضامن عمومي؛ بهدف المحافظة على الثقة في التوازن واستقرار النظام المالي الذي تعتمد عليه مدخرات وإيداعات مواطنين كثيرين. ولكن القضية تتطلب أكثر من ذلك. ففي الوقت الذي تواصل فيه الهيئات المالية تقديم نتائج ربع سنوية، تبين فيها أرباح المضاربات، فإن تدهور الأصول المالية والرهنية المستمر، يعني أن عامة الجماهير لم تتمكن حتى الآن من التمتع بمنافع هذا الاستقرار. كما أن الحركات الاجتماعية، والقطاعات الأكاديمية والسياسية أيضًا، بدأت في التعبير عن حاجتها إلى هيئات مالية عامة، من شأنها منح الأولوية لوظائف الخدمة العامة، بدلاً من هوامش الربح.

## التأخر في التعديل

إن سرعة استجابة الحكومة الإسبانية لحاجات القطاع البنكي والمالي، تتناقض تناقضاً حاداً مع تقاعسها واهتمامها المحدود بمشكلات الاقتصاد الحقيقية، والذي يشهد حالياً عملية تعديل مفاجئة، وهو ما كان مطلوباً منها منذ فترة طويلة، وقت اندلاع الأزمة. المشكلات الثلاث الرئيسية التي تم الاستشهاد بها مراراً، أثناء دورة النمو السابقة، كانت هي: الضخامة الواضحة "لفقاعة الملكية" والأهمية النسبية لصناعة البناء في إجمالي الناتج القومي ونمو العمالة. واقتراض الأفراد ومؤسسات الأعمال بصورة مكثفة. والمعدلات المنخفضة للتنافسية الوطنية والمدخرات. في الفترة السابقة، لم يتم سوى القليل لمعالجة العمليات المطلوبة في التعديل. وربما يكون ذلك بسبب توقف الحكومة عن تحملها التكاليف الاجتماعية والسياسية. وقد كان للأزمة المالية العالمية، دور في حدوث هذه العمليات والإسراع منها، وهو ما أثر بشدة

على مستويات وحيوية التجارة ذات الحاجات الإئتمانية قصيرة المدى. وفي استجابتها لهذا الوضع، تبنت الحكومة مقاربة مزدوجة. فقد ظلت حازمة في مقاومة مناصرة وتكتل القطاعات المحافظة، وأصحاب الأعمال، في سبيل استقطاعات الضرائب للأرباح الكبيرة، وضرائب الشركات الأقل، والمتطلبات الخاصة بالتسريح. بينما أجازت في الوقت نفسه تدابير اجتماعية تستهدف بشكل رئيسي الفئات المتعطلة، وذات الدخل المنخفض التي تتعرض لمخاطر شديدة. ولكن هذه الاستجابة أو رد الفعل المزدوج الذي استهدف تجنب أي ضرر لنظام الضمانات الاجتماعية (بحيث يمكنها العمل كمتص للصدمة في الأزمة) لا يفعل شيئاً لعكس المسارات، وتمكين استعادة الائتمان والعمالة، أو مؤشر الأسعار. وقد يبدو أن الحكومة تعتمد على قدرتها في احتواء الضغوط، حتى تعود الثقة بالأسواق المالية الدولية، وتأتي دورة نمو جديد مرة أخرى. ولكن، المسألة ليست فقط في معرفة متى ستحدث هذه العودة، وإلى أي مدى يمكن تحمّل السقطة الكبيرة، في الحسابات العامة التي تستخدم في تمويل التدابير العامة. (فقد تم بالفعل استخدام الفائض المتراكم عبر السنوات السابقة، وأصدر الاتحاد الأوروبي أولى تحذيراته). إنها أيضاً حالة التعامل مع المشكلات الرئيسية التي تعترى الاقتصاد الإسباني، وهي مشكلات مرتبطة بشكل رئيسي بانعدام الأمن في العمل، والحصول على السكن، وتوسيع الخدمات الاجتماعية الأساسية لتشمل قطاعاً عريضاً من السكان.

## إسبانيا في الخارج

يعد العام 2009 عام النقاش المتواصل حول التعاون الإنمائي، وهو نقاش يتضمن أسئلة حول الصيغة الواجبة للتعاون في النضال ضد الفقر. وقد كانت إسبانيا بلداً داعماً في العامين 2007 و2008 ليس فقط في ما يتعلق بإدارة الأزمة العالمية التي تؤثر في البلدان النامية على وجه الخصوص، بل أيضاً وبصورة أكثر عمومية في الالتزامات بمستويات المساعدات الإنمائية الرسمية.

المساعدات الإنمائية الرسمية: في الفترة من 2004 وحتى 2007 زادت المساعدات الإنمائية الرسمية الإسبانية بأكثر من 20% (بالقيمة الحالية). وعلى الرغم من المحافظة على موازنتها المخصصة للتعاون الدولي للعام 2009 بالمستوى نفسه كما كان في 2008 (5 بلايين يورو)، إلا أن إسبانيا مازالت واحدة من أكثر البلدان المانحة سخاءً. ففي كانون الأول/ديسمبر 2007، تم توقيع معاهدة الدولة لمكافحة الفقر، والتي تتعهد بمقتضاها جميع الأحزاب السياسية الإسبانية بالامتثال للالتزام الدولي بتوجيه 0.7% من إجمالي الناتج القومي إلى المساعدات الإنمائية، بداية من العام 2012.

العمل الإنساني: شهد العام 2008 ذروة سلسلة من العمليات التي ستساعد في تكثيف حضور إسبانيا كفاعل عالمي في الجهود الإنسانية. فقد أصبح لديها مكتب للعمل الإنساني، يعمل في إطار الهيئة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي (AECID). يقوم بتقوية القدرات الإدارية الدولية في التعامل مع الأزمات الإنسانية، ويمكن البلد من تجاهل الضغوط الإعلامية عند تقريرها ما إذا كانت ستتورط في أزمات إنسانية معينة.

أزمة الغذاء: في قمة منظمة الأغذية والزراعة في حزيران/يونيه 2008، قطعت إسبانيا التزاماً على نفسها بالمساهمة بمبلغ 500 مليون يورو استجابة لهذه الأزمة. وفي كانون الثاني/يناير 2009 نظمت إسبانيا بالاشتراك مع الأمم المتحدة الاجتماع رفيع المستوى للأمن الغذائي للجميع (RANSA) في مدريد، والذي انعقد بغرض تعزيز التنسيق بين مختلف المؤسسات المنخرطة في هذا المجال (منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الغذاء العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي)، كما تقدمت إسبانيا بمبادرة الشراكة العالمية للزراعة والأمن الغذائي (GPAFS). وفي هذا الاجتماع، التزم الرئيس "زاباتيرو" بمبلغ بليون يورو لهذا الغرض، يتم دفعها على خمس سنوات. والمبلغ الإجمالي 1.5 بليون يورو لا يمثل مورداً إضافياً بل إنه التزام بتخصيص جزء

من موازنة المساعدات الإنمائية الرسمية السابقة. والشيء البارز هنا هو أن الآثار السلبية لسياسات الاتحاد الأوروبي الزراعية على الأمن الغذائي العالمي، ليست مطروحة للنقاش كجزء من هذه المبادرة. وهو ما يعرّض فرص نجاحها لخطر شديد. وفي إطار مجموعة العشرين، وبالانساق مع ما ذكر، وجزءاً من رزمة من التدابير التي تم اقتراحها بغرض إدارة الأزمة المالية، فإن إسبانيا تدعم فكرة أن تزيد بنوك التنمية المتعددة الأطراف من تدفقاتها الصافية، نحو البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، في أوقات النمو المنخفض.

## التضامن ليس كافياً

على الرغم من أن جميع هذه المبادرات تعبر عن حالة من التضامن، إلا أنها تتناقض مع موقف إسبانيا على جوانب تعد مصيرية للبلدان النامية، مثل التجارة، والزراعة، والهجرة الدولية، والتغير المناخي. التجارة: أحدهم المخاطر الكبرى في الاستجابة الدولية للأزمة المالية الراهنة، هو أن البلدان تتبنى كمنفذ، الحماية التجارية من طرف واحد. وعلى خلاف دول الاتحاد الأوروبي، فإن إسبانيا كانت دائماً في الجانب الأقل نزوعاً نحو المرونة في مواقفها، وتضمين التنمية كعنصر جوهري في مفاوضات التجارة. ففي اجتماع مجموعة العشرين في أواخر 2008، دعيت البلدان إلى التراجع لمدة عام على الأقل عن التعريف الجمركية المتزايدة المطبقة، بينما لم يذكر شيء عن استخدام الدعم الذي تقدمه الدولة، ولا حتى خططها للإنقاذ. وهو ما يعني التشكيك في وسائل الحماية الوحيدة التي يمكن لمعظم البلدان النامية توفيرها، ناهيك عن تلك البلدان التي لا تستطيع توفيرها (وهو ما يمكن فضلاً عن ذلك، أن يدمر زراعتها). الزراعة: على نفس الدرجة من الأهمية، يأتي عدم الانساق بين المبادرات العالمية التي تدعمها إسبانيا وبين مبادرة وزارة الشؤون الريفية التي تشق طريقها، دافعة من أجل برنامج أوروبي لمنع إصلاحات السياسات الزراعية المشتركة (CAP). وقد تم تقديم هذه المبادرة كأحدى المبادرات التي ينبغي أن تظل في المقدمة أثناء الرئاسة الإسبانية

وبين المبلغ المطلوب، والمقدر بـ50 بليون دولار سنوياً<sup>(4)</sup>. أضف إلى ذلك، أن إسبانيا أصبحت عازفة عن تقديم التزامات مالية جديدة للهجرة، ولتبنّي التعديلات المطلوبة في كثير من البلدان النامية. وفي إطار الاتحاد الأوروبي، فإن الأزمة المالية الحالية، تمثل حجة لتخفيف برامج التمويل التي أصبحت محدودة بالفعل. ولم يتم التوصل حتى الآن إلى اتفاق حول ابتكار آليات لتنمية الموارد اللازمة، مثل المزايدة على حقوق الانبعاثات. ولا حتى حول الالتزامات التي يجب على البلدان الوفاء بها في سياق اتفاق عالمي معن.

للإتحاد الأوروبي، وذلك عبر تجاهل حقيقة أن الأثر المشوش لسياسات الدول الغنية الزراعية، يعد واحداً من بين أسباب تآكل الزراعة في البلدان الفقيرة ومن ثم في أزمة أسعار الغذاء.

الهجرة: لقد ضربت الأزمة الاقتصادية الدولية ملايين المهاجرين ضربة عنيفة، حيث إنهم تعرضوا لتهديد فوري بالوقوع في براثن البطالة (خصوصاً العاملين منهم في الصناعات البنائية والفندقية)، مما سيقلل من تحويلات هؤلاء العاملين في الخارج إلى أسرهم<sup>(2)</sup>. وقد جاء رد فعل الحكومة مخيباً للآمال: إجراء واحد، بدوافع شوفينية وطنية لاقت نجاحاً محدوداً، لأن المهاجرين الذين تغلبوا على كثير من العوائق في سبيل حصولهم على الإقامة الإسبانية، لن يسرهم أن يتخلوا عن هذا الحق<sup>(3)</sup>. فضلاً عن ذلك، فإن حصص الهجرة المنتظمة قد خفضت إلى حد كبير، وكثفت من جهود مراقبة واعتقال وترحيل العمال غير الشرعيين. وقد مرت الحكومة الإسبانية قانوناً جديداً لطلب الحماية واللجوء، وذلك في كانون الأول/ديسمبر 2008. وبتابع مرسوم أوروبي تمت إجازته عبر مسارات شبيهة في تموز/يوليو 2008، "وهو ما سوف يعزز استمرار السياسات غير المتعاطفة مع الآخر بل الكارمة للأجانب في أوروبا. وسوف يكون مهتماً بمصالح الدول أكثر من اهتمامه بالحق في اللجوء والحماية" وفقاً لما تراه اللجنة الإسبانية لمساعدة اللاجئين.

التغير المناخي: في نهاية 2009، يجب التوصل إلى اتفاق عالمي حول المناخ، يخلف بروتوكول كيوتو الحالي. وهذا ما يتطلب اتفاقاً عاماً حول طرق المساهمة في جهود تقليل الانبعاثات، وكيفية تمويل تعديلات مرجوة في البلدان النامية. وتساهم إسبانيا في صناديق المال المتواجدة الدولية، بالرغم من أن مساهمتها تلك كما هو حال مساهمات باقي بلدان المجتمع الدولي شتان ما بينها

(4) Oxfam. "Credibility Crunch: Food Poverty, and Climate Change: An Agenda for Rich-Country Leaders". Oxfam Briefing Paper 113. June 2008. Available from: <www.oxfam.org.uk/resources/policy/debt\_aid/downloads/bp113\_credibility\_crunch.pdf>.

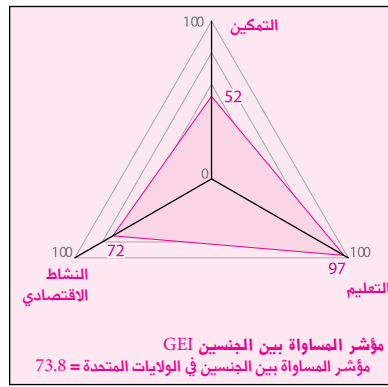
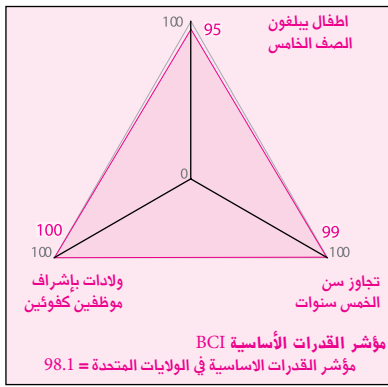
(2) في الإكوادور والمكسيك مثلاً، يقدر الانهيار في 2008 بنحو 20%.

(3) منظومة الجهود تعيد للمهاجرين إمكانية التسديد مقدماً لمنافع البطالة المتركمة في بلدانهم، بتدعيم من أية مبادرة أعمال يمكنهم القيام بها. في شباط/فبراير 2009، وقع 2000 مهاجر فقط (من إجمالي نحو 200.000 أجنبي متعطل).



## الفرصة في الأزمة؟ الطيران عبر العاصفة المثالية

لا شك أن البطالة تبرز واقع نظام لا يقر أو يكفل الحقوق الاجتماعية أو الاقتصادية الأساسية. فمنذ كانون الأول/ديسمبر 2007، ارتفع عدد المتعطلين عن العمل إلى 13 مليوناً و100 ألف، بزيادة قدرها 5 ملايين و600 ألف عن النسبة عند بداية الركود. وتتقدم حركات حقوق الإنسان، والأعمال الخضراء، والرعاية الصحية والسكن، بمقترحات ومطالب من أجل تغيير واقعي وهيكلي. والولايات المتحدة لا تمتلك رفاهية تبديد مثل هذه الفرصة لإجراء تغيير حقيقي.



مثل هذا الوضع يوفر فرصة نادرة لوضع ميثاق عهد جديد من القيادة والشراكة من أجل التغيير الحقيقي، والتنمية والاستدامة، وحقوق الإنسان في الداخل وعلى مستوى العالم.

### مطلوب: الحق في مكان نسميه بيتاً

كان انفجار فقاعة السكن في الولايات المتحدة، ذا تأثير عظيم على سوق المال ذخيرة الثروة للأفراد في البلد. وقد أطاح اندثار القيمة العقارية، أو لنقل انخفاضها بصورة دالة، تكافؤ عدد كبير من ملاك المنازل الأفراد مع أصحاب العقارات من ذوي المؤسسات. على سبيل المثال، إن الأسرة التي اشترت منزلاً بمبلغ 189.000 دولار في 2006 رأت قيمته تنحدر بنسبة 26% أي 139.000 دولار في 2008. وهذا الانحدار في أسعار المنازل، يعني أن كثيراً من هؤلاء المحظوظين بما يكفي لامتلاك منزل،

لقد خلق الولاء الأعمى للسوق "الحر" بصفته الحكم الأفضل للأمور الاجتماعية والبيئية والثقافية، "العاصفة المثالية" (1) للمؤسسات المالية الفاشلة، والبنية الأساسية الديمقراطية الضعيفة، وشبكة الأمان التي لا تتناسب على الإطلاق مع هذه المعاناة الإنسانية، وإزاحة السكان عن منازلهم. فما زالت نتكشف لنا تأثيرات فقدان المنازل، والمجتمعات غير المستقرة، والهشاشة الاقتصادية الناتجة من منظومات مالية سيئة التنظيم، مفتقدة الأمانة. حيث تم إخلاء ملايين من الأميركيين بسبب أزمة السكن والبطالة، وهم منضمون حالياً إلى أقرانهم غير المرثيين، سواء داخل الوطن أو خارجه، ممن يعيشون في مواجهة هذه العاصفة منذ عقود مضت وحتى الآن. إن

(1) تشير عبارة "العاصفة المثالية" إلى وضع حرج أو كارثي سببته عوامل قوية اجتمع حدوثها في وقت واحد. انظر:

www.merriam-webster.com/  
dictionary/perfect+storm

مشروع الروابط العالمية المحلية  
Local Links Project. Global  
**تانيا دوكينز**  
Tanya Dawkins  
معهد السياسات الزراعية والتجارية  
Institute for Agriculture and  
Trade Policy  
**ألكسندر سييلدوك**  
Alexandra Spieldoch

مركز الاهتمام  
Center of Concern

**ألدو كالياري**  
Aldo Caliarì

دعم التحرك الولايات المتحدة  
Action Aid USA

**كارين هانسن كون**  
Kun. Karen Hansen

سجلات الجوع  
Hunger Notes

**لين فاندربلي**  
Lane Vanderslice

لقد أعادت الأزمة الاقتصادية تحديد وتمييز ملتقى الأزمات المترابطة ببعضها البعض السكن، الغذاء، المناخ، انعدام المساواة والمسائلة والتي طبخت على مرأى ومسمع الولايات المتحدة، والعالم بأسره. فمع امتلاك الأميركيين المقدرة على التعايش مع الطبيعة العميقة والمنتظمة والعالمية اللازمة، يتطلع العالم الى الولايات المتحدة من أجل القيام بتحرك سريع ومحدد؛ لوقف الأزمة التي ساهمت هي في خلقها.

انعكاس ومحصلة حصول المرء على وظيفة، وكون المرء متعطلاً عن العمل، لهو أمر له تبعات جمة على قدرته وقدرة أسرته على الحصول على الضروريات الأساسية. وتعد الولايات المتحدة ثاني أقل دولة من بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من ناحية المنافع للمتعطلين عن العمل؛ فثلثا هذه البلدان تقريباً تقدم للمتعطلين ضعف أو أكثر من ضعف منافعهم بالإضافة إلى المساعدة الاجتماعية، مقارنة بحجم ما تقدمه لهم الولايات المتحدة<sup>(9)</sup>.

## المطلوب: الحق في الأمن الغذائي

لقد عانى الأميركيون أيضاً من أزمة الغذاء. فقد مرت بنوك الطعام، على سبيل المثال، بصعوبات كبيرة في تلبية الحاجات المطروحة، حيث أصبح المتبرعون أقل عدداً، كما قل أيضاً حجم الاحتياط المتوافر من الطعام<sup>(10)</sup>. ففي غرب وسط أميركا وجنوبها اجتمعت أزمة الغذاء مع الفيضان والأعاصير، ما أسفر عن انخفاض في المحاصيل الواردة، وهو ما أثر بدوره على توزيع الأغذية<sup>(11)</sup>. وتشير إحصاءات وزارة الزراعة الأميركية إلى أن 36 مليون نسمة على الأقل، بينهم أكثر من 4 ملايين طفل، يعيشون في ظل أسر تفتقد الأمن الغذائي<sup>(12)</sup>. وتخبرنا منظمة Foodlinks America بأن "المزيد من منخفضي الدخل الأميركيين، يحصلون على منافع غذائية وفق برنامج مساعدة التغذية التكميلية (SNAP) في كانون الثاني/يناير 2009، بما يفوق عدد من كانوا يحصلون عليها في أي وقت مضى خلال تاريخ البرنامج

## المطلوب: الحق في عمل لائق

منذ كانون الثاني/ديسمبر 2007، ارتفعت النسبة المقدرة للبطالة في الولايات المتحدة الأميركية إلى 13 مليوناً و100 ألف متعطّل عن العمل، بزيادة قدرها 5 ملايين و600 ألف، عما كانت عليه في بداية الركود<sup>(6)</sup>. فضلاً عن ذلك، فإن هذه الأرقام أقل من معدلها الطبيعي، حيث إن معدل البطالة الرسمية لا يشمل سوى من يسعون إلى البحث عن العمل بحماسة في الأسابيع الأربعة الأخيرة من فترة المسح أو الإحصاء. ومن ثم، فإن هذا التحديد يستبعد العمال المحبطين<sup>(7)</sup>، ولا يعكس ضمنه أيضاً من يعملون في ظروف عمل سيئة غير لائقة، ولا غير القادرين على تحقيق دخل كافٍ لتلبية حاجاتهم الأساسية.

وقد تفاوتت مؤشرات منحنيات العمل المنحدرة بالنسبة للأقليات. ففي آذار/مارس 2009، كانت البطالة بين السود، والهسبانيك، والبيض قد ازدادت بنسبة 4.4%، و5.2%، و3.5% على التوالي. ما يعكس تيارات متواصلة من انعدام التكافؤ، وخصوصاً في مجالات التعليم، والعمل، وإسباغ العدالة. حيث إنه في 30 حزيران/يونيه انعكست هذه الزيادات في معدلات البطالة الوطنية التي بلغت 14.7% و12.2%، و7.8% على التوالي<sup>(8)</sup>.

ولا شك أن أزمة البطالة قد تقلل من تقدير الواقع الفعلي لنظام لا يقر بالحقوق الاجتماعية أو الاقتصادية الأساسية ولا يكفلها. لأن الحصول على التعليم، والغذاء، والرعاية الصحية، والسكن.. كلها تعد عموماً

قد فقدوا كل أو معظم قيمة الملكية، أو قد وقعوا في فخ الرهون العقارية التي تتجاوز الآن قيمة منزلهم. وقد كانت قيمة الرهن الخاصة بالبنوك وغيرها من المؤسسات القابضة للرهن والضمانات ذات الصلة، قد شهدت أيضاً انخفاضاً شديداً، أو ألغيت تماماً. وقد كان هذا السيناريو قد ساقه جيل من السياسات الحكومية التي قوّضت البنية الأساسية للاقتصاد والأسواق المالية بصورة شديدة.

لقد كثفت هذه الديناميات من حدة أزمة وطنية تتعلق بسكن المرشدين ومحدودي الدخل، كانت حادة بالفعل. فقد تزايد عدد املتشردين سكانياً زيادة كبيرة؛ بسبب الارتفاع في foreclosures التي تفاقمت بفعل فقدان الوظائف، والزيادة في أسعار الغذاء، وغيرها من التكاليف التي قوّضت قدرة الناس على تحمل الإعباء المالية للسكن. وقد كشف مسح أجري في 12 ولاية خلال تشرين الأول/أكتوبر 2008 عن تزايد عدد الأسر التي تعول أطفالاً وأصبحت من دون مأوى<sup>(2)</sup>. ففي الفترة من حزيران/يونيه 2007 إلى الشهر نفسه من العام 2008، تضاعفت أعداد طلبات الحصول على مأوى<sup>(3)</sup>. وفي آذار/مارس 2009، وردت تقارير عن أن واحدة من بين كل تسع شركات رهن عقاري أميركية، تخلت عن تسديد قرض السكن في مرحلة من مراحل foreclosures في نهاية 2008، حيث كان فقدان الوظائف يفاقم من حدة أزمة السكن<sup>(4)</sup>. إن أكثر من مليونين و300 ألف منزل تمت مصادرتها خلال عام 2008، بزيادة قدرها 81% عما صودر في 2007 وأكثر من 225% عما صودر في 2006<sup>(5)</sup>.

(9) OECD. Society at a Glance, 2006. Out of work benefits.

(10) D. Quizon, "Donations down, demand up at food distributors". The State Press, 16 September 2008. Available from: <www.statepress.com/node/935>.

(11) E. Holt Gimenez, "The World Food Crisis: What's Behind It and What We Can Do About It". Policy Brief. Food First, 16 October 2008.

(12) M. Nord, M. Andrews and S. Carlson, "Household Food Security in the United States, 2007". Economic Research Report, ERR-66, November 2008.

(6) H. Shierholz and K. Edwards. "Jobs report offers no sign of light at end of tunnel". 3 April 2009. Available from: <www.epi.org/publications/entry/jobspicture20090403/>.

(7) العمال المحبطين هم الذين، برغم استعدادهم وقدرتهم على الانخراط في وظيفة، إلا أنهم لا يسعون إلى العمل لاعتقادهم بعدم وجود وظائف مناسبة. انظر:

<stats.oecd.org/glossary/detail.asp?ID=645>.

(8) Austin, Algernon. "Unequal unemployment: Racial disparities in unemployment vary widely by state". Economic Policy Institute, 21 July 2009. Available from: <www.epi.org/publications/entry/ib257/>.

(2) "Homeless numbers alarming", USA Today, 22 October 2008.

(3) Ibid.

(4) S. Scholtes, "US home loan arrears affect one in nine". 6 March 2009. Available from: <www.ft.com/cms/s/009-61598348/e011-de-add8-0000779fd2ac.html>.

(5) S. McNulty, "Foreclosure fears spread to middle class". Financial Times, 29 January 2009.



كله. فقد اعتمد أكثر من 32 مليوناً و200 ألف نسمة على البرنامج في ذلك الشهر. وهو ما تجاوز من سَجَلوا الشهر السابق عليه، والذين بلغ عددهم 31 مليوناً و800 ألف نسمة. وقد ارتفعت الزيادة في عدد الحالات المستفيدة من برنامج مساعدة التغذية التكميلية خلال مدة معينة، بفعل دخول 11 ولاية إلى البرنامج، ازدادت فيها المشاركة بما يتجاوز الـ20% في الفترة من كانون الثاني/يناير 2008 إلى يناير 2009. وهذه الولايات، هي: أوتاها، وفلوريدا، ونيفادا، وأريزونا، وويسكونسن، وجورجيا، وفيرمونت، وميريلاند، وتكساس، وماساتشوستس<sup>(13)</sup>.

أثناء أزمة الغذاء هذه، انتفعت الأعمال التجارية الزراعية من القبضة الحديدية التي مارستها المؤسسات التجارية الكبرى على كل من عمليتي الإنتاج والتوزيع، حتى لدى صغار الفلاحين الذين يكافحون مع زيادة تكاليف الإنتاج وجنيهم أرباحاً متدنية<sup>(14)</sup>.

## الاستجابة للعالم مسألة تفاصيل

على المستوى الدولي، أفصحت إدارة أوباما على وجه السرعة، عن قيادة واضحة منذ الانتخابات الرئاسية. ففي بداية نيسان/إبريل 2009، أعلنت وزارة الخارجية أنها ستسعى للحصول على مقعد في مجلس حقوق الإنسان، يقول إن "حقوق الإنسان تمثل عنصراً أساسياً للسياسة الخارجية الأميركية"<sup>(15)</sup>. وقد أوليت الإدارة أيضاً على مستوى الوزارة إلى السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة.

وقد شارك أوباما في أعمال مجموعة العشرين، وتعهد بضح أموال جديدة لمواجهة الانهيار الاقتصادي. ولكن مبلغ 100 بليون دولار

(13) نثرة Foodlinks America Newsletter، 10 April 2009، وبرنامج مساعدة التغذية التكميلية "SNAP" هو الاسم الجديد لبرنامج الطابع الغذائية الأمريكي الذي يساعد الأسر منخفضة الدخل والناس على شراء طعام صحي يمكن تحمل تكلفته.

(14) US Working Group on the Food Crisis. "Background on the Global Food Crisis". 2008.

(15) US Department of State, "US to Run for Election to the UN Human Rights Council", press release, 31 March 2009.

اجتماعية واقتصادية وبيئية أوسع. كما أن الاستجابات السياسية المقترحة، مثل تخفيضات معدل الفائدة الإجمالية، وإعادة هيكلة قوانين الإفلاس، وتدابير كبح المضاربات المالية على الصعيدين المحلي والدولي من بين مقترحات أخرى تتم أيضاً خلال عملية تشريعية.

وقد وضعت الإدارة قيوداً جديدة، من أجل إغلاق الباب الدوار بين الأعمال والحكومة، والذي أسهم بشدة في سوء توجيه السياسات في قطاعات رئيسية مثل السكن، والمال، والتجارة، والصحة، والزراعة. كما أشارت الإدارة إلى دعم الإنتاج الحيوي، وتدبير التنافس القوي، بتنظيم نشاط الشركات، والإشراف الأقوى على الأمن الغذائي. كما قطعت على نفسها تعهدات بتقديم تمويل أضخم لدعم الطاقة المتجددة، ومعايير الوقود النظيف. وقد اشتملت فاتورة الزراعة الأميركية لعام 2008 على 100 مليون دولار إضافية لدعم النظم الغذائية المحلية، وزيادة إمكانية الحصول على غذاء صحي، ودعم الأسر العضوية والمبتدئة والأقلية. وعلى الرغم من أن هذه الخطوات غير كافية لتلبية المطالب، إلا أنها تعد خطوات مهمة ومشجعة.

## التطلع إلى الأمام

بعد تدخل الحكومة عنصراً مهماً للغاية، في تأمين الشفاء الاقتصادي، والتوجه الجديد في تنمية الاقتصاد المحلي. إلا أن ضمان إشراف المواطنين والمساءلة يظلان هما الحلقة المفقودة. على سبيل المثال، إن مبادرات من عينة <www.recovery.gov> تبين الاستخدام المبتكر، وغير المسبوق لإدارة التكنولوجيا لإعلام الجماهير أولاً بأول. ومع ذلك، فإن المعلومات لا تمثل بديلاً عن نوع المشاركة والمساءلة اللتين يجب أن تكونا موجودتين في قلب التغيير الحقيقي وجهود الشفاء الاقتصادي على المستوى الوطني. وتتقدم حالياً حركات حقوق الإنسان، والوظائف الخضراء، والرعاية الصحية، والسكن بمقترحات مبتكرة. وتخطو في طريقها نحو تحقيق مطالبها من أجل تغيير هيكل حقيقي. على سبيل المثال، إن الحركة التي تلزم الولايات المتحدة بمسؤوليتها عن

في التمويل الجديد لصندوق النقد الدولي، قبول بنقد عميق في أوساط منظمات المجتمع المدني. حيث تساءلت عما إذا كان صندوق النقد الدولي مجزماً لتنفيذ دفعات اقتصادية تنشيطية حقيقية، بدلاً من برامج التقليدية في التقشف المؤذي.

تعهدت الإدارة أيضاً بمضاعفة المساعدة الأميركية الموجهة للتنمية الزراعية طويلة المدى؛ لتزيد عن بليون دولار في العام 2009، ثم وسعت من عرضها هذا ليلغ 3 بلايين و500 ألف دولار من المعونة ستوجه للأمن الغذائي على مدى ثلاث سنوات. وعلى الرغم من الحاجة الشديدة لهذا المال، إلا أن مسألة كيفية إنفاقه تمثل قضية كبيرة. وفي هذا الصدد تتباين الآراء تبايناً ملحوظاً. على سبيل المثال، وأصل الكونغرس والإدارة تعزيز الحلول التكنولوجية، بما فيها الاستثمارات في التكنولوجيا الحيوية، والكائنات الحية المعدلة وراثياً، بينما يدفع هنا نشطاء الحق في الغذاء الأمريكيون في سبيل مقاربات تضع الأولوية لنظم غذائية محلية، وممارسات زراعية رقيقة بالمناخ.

وفي ما يتعلق بالمناخ، فقد انخرطت الإدارة الأميركية في العملية المفضية إلى محادثات كانون الأول/ديسمبر، من أجل معاهدة مناخية عالمية جديدة. ولكن الغموض مازال يحيط بموقفها حتى الآن. على سبيل المثال، يفترض بالولايات المتحدة أن تصدق على "معاهدة كيوتو"، وتعلن التزاماتها العالمية تجاه مسألة الانبعاثات التي باتت في حاجة ماسة إلى تحرك عاجل.

## نقاط وخطوات مضيئة في الاتجاه الصحيح

سعت إدارة باراك أوباما للاستجابة إلى الأزمة بتمويل إضافي، وبمبادرات سياسية تركز على تحقيق الاستقرار للأسواق المالية، وخلق فرص عمل محلية (تشمل الأعمال الخضراء)، وتوسيع الفوائد لتعم المتعطلين حديثاً عن العمل، وبمبادرات موجهة إلى ملاك الوحدات السكنية ممن خسروا مؤخرًا، أو من يعانون مخاطر فقدان منازلهم.

ويواجه المسؤولون المنتخبون ضغوطاً متزايدة للاستجابة لوعي الجماهير المتزايد، حول أن الأسواق يجب أن تخدم أيضاً أهدافاً

المعايير الدولية لحقوق الإنسان، من خلال التنظيم، وتعليم طبيعة الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، المرتبطة ببعضها البعض، هي حركة تتعمق الآن في المجتمع<sup>(16)</sup>. وقد بين استطلاع عام للآراء على مستوى العالم في 2008 أن الغالبية العظمى من الأميركيين، يحدون معظم حقوق الإنسان ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بما فيها المساواة، وحقوق المرأة، والعدالة بين الجنسين، والحق في الغذاء، والتعليم، والصحة، وأنهم يعتقدون بشدة في أن حكومتهم تتحمل مسؤولية ضمان هذه الحقوق<sup>(17)</sup>. وتظل ترجمة اتجاهات التغيير إلى إرادة عامة ومستدامة وسياسات جديدة تحدياً مركزياً. ومن هنا تنبع الحاجة الملحة إلى التحرك وإيجاد حلول جريئة. ولا يمكن للولايات المتحدة أن تتحمل تبعات تبديد مثل هذه الفرصة.

---

(16) على الرغم من التوقيع على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز العنصري، إلا أن الولايات المتحدة لم تصادق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

(17) الاحتفال الستين: يبين الاستطلاع تأييداً واسعاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان". أجندة الفرصة. Agenda. متوافر عبر هذه الوصلة: <opportunityagenda.org/60th\_anniversary\_poll\_day\_great\_degree\_consensus\_among\_americans\_principles\_enunciated\_universal\_dec>.



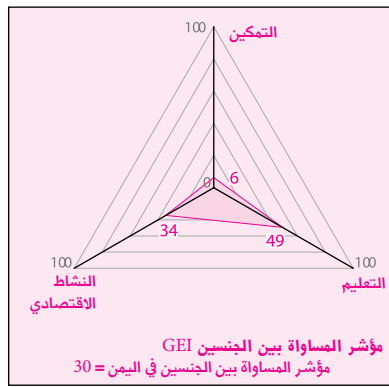
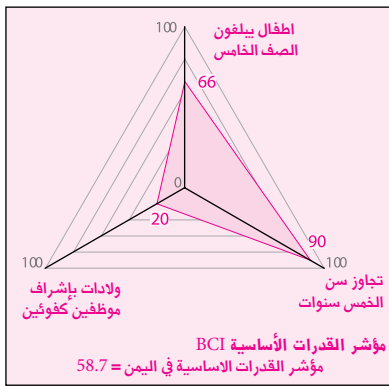
مع اقتصاد معتمد على صادرات واحتياط النفط الذي بدأ في إظهار علامات الاستنزاف، يراهن اليمن على أسعار الخام العالمية، بهدف تمويل موازنته. ويعد اليمن واحداً من أكثر البلدان تخلفاً في ما يتعلق بالتنمية. إلا أن السياسات الاجتماعية الرسمية، لا تقوم على دراسات اقتصادية جادة، وتطبيقاتها تتسم بالفوضى المتزايدة. وتستفيد الأقلية الفاسدة من موارد الدولة والثروة، والتي لا تصل إلى القطاعات المحتاجة من السكان.

### مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان المنتدى الاجتماعي الديمقراطي المرصد اليمني لحقوق الإنسان

يعتبر دستور جمهورية اليمن أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع. وهو يؤسس للفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية، والقضائية وأيضاً مبدأ تعدد الأحزاب. وتجري الانتخابات البرلمانية اليمنية كل ست سنوات، والانتخابات المحلية كل أربع سنوات. ولكن كلاً من لامركزية الحكم، والفصل بين السلطات، لا يطبقان بما يكفي.

والإسلام هو دين الدولة، وبشكل رئيسي يتألف المسلمون في اليمن من الشافعيين والزيديين، على الرغم من وجود أقلية منهم ينتمون إلى الطائفة الإسماعيلية. وهناك أيضاً نسبة صغيرة من السكان يهوداً، يتركزون أساساً في مقاطعات عمران وصعدة. والجميع يتمتعون بحرية العبادة. والمجتمع اليمني مجتمع زراعي في الأساس، وتحكمه الأعراف التقليدية في معظم المناطق.

يؤكد الدستور على مبدأ المساواة بين المواطنين، ويعتبر القانون اليمني إيجابياً في هذا الجانب، باستثناء مجموعة من القوانين التي تميز بوضوح ضد المرأة، مثل تلك الخاصة منها بالممتلكات وحدود السلطات الشخصية للمرأة. فضلاً عن ذلك، فإن تطبيق القانون يمثل مشكلة بسبب غياب



الاستقلال الفعلي للمؤسسات القضائية.

### الحقوق المدنية والسياسية

في العام 2008، تعرض اليمن لنقد شديد من قبل منظمات حقوق الإنسان الدولية، خصوصاً تلك المعنية بحرية الرأي والتعبير. فالصحف الحزبية، مثل صحيفة الثوري وصحيفة الودودي، أو الصحف المستقلة مثل صحيفة الأيام اليومية والتي تصدر في عدن، كلها تواجه سلسلة من التهم التي يراها النشطاء الحقوقيون هجوماً متواصلاً ومبيهاً على حرية الرأي والتعبير في اليمن. وقد أشارت تقارير مؤسسة "الشفافية الدولية" إلى انحدار واضح في مكافحة الفساد، على الرغم من تصديق الدولة على اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بهذه القضية<sup>(1)</sup> في

2005، وتأسيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في 2007. ويعمل المجتمع المدني في تعاون وثيق مع الحكومة اليمنية بهدف رفع الوعي بمخاطر الفساد، والحاجة إلى وجود ضابط اجتماعي على استخدام الموازنة العامة، وتعزيز الشفافية والنزاهة.

وعلى الرغم من بعض التقدم الملموس في ضمان إجراء انتخابات حرة، إلا أنه في الانتخابات البرلمانية التي جرت في سنوات 1993، و1997، و2001 وكذلك في الانتخابات البلدية المباشرة، والانتخابات الرئاسية العام 2006، أسفر الصراع بين الحزب الحاكم وبين المعارضة، عن تأجيل الانتخابات لمدة عامين، بحيث كان ينبغي إجراؤها في نيسان/إبريل من العام 2009.

### الوضع الاقتصادي والاجتماعي

أصبح الاقتصاد اليمني ضعيفاً، منذ أن تأسست الجمهورية في العام 1990. ومنذ ذلك الحين، دخل البلد في سلسلة من الأزمات الاقتصادية من حرب الخليج في

(1) اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الفساد. عبر هذه الوصلة:

[www.unodc.org/pdf/corruption/publications\\_unodc\\_convention-e.pdf](http://www.unodc.org/pdf/corruption/publications_unodc_convention-e.pdf)

وتتمثل في وجود 65% من النساء يعانين الأمية. وهي أعلى نسبة بين البلدان النامية.

| الشكل 1            |       |        |
|--------------------|-------|--------|
| المرحلة التعليمية  | الذكر | الأنثى |
| المرحلة الابتدائية | 100%  | 74%    |
| المرحلة الثانوية   | 61%   | 30%    |
| التعليم المهني     | 14%   | 5%     |

المصدر: البنك الدولي.

وفي ما يتعلق بالصحة، تبين الإحصاءات موت 366 سيدة من بين كل 100.000 سيدة حامل أو تلد، بسبب تعقيدات ونقص الرعاية الصحية. كما أن هناك نحو 55% من النساء اليمنيات معظمن في الريف لا يتلقين أي رعاية أثناء الحمل والوضع.

وعلى الرغم من نمو المشاركة السياسية للنساء كناخبات (يمثلن نحو 42% من الكتلة الانتخابية)، إلا أن مشاركتهن كمرشحات وفائزات في الانتخابات البرلمانية والمحلية، لا تمثل سوى 0.5%.

وعلى الرغم من أن اليمن قد صدق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)، إلا أن الفجوة الجندرية مازالت واسعة. كما أن قوانين كثيرة، تركز التمييز ضد المرأة، مازالت نافذة. وتبذل منظمات مجتمع مدني كثيرة، جنباً إلى جنب شخصيات عامة وقادة، مجهوداً ملحوظاً في رفع الوعي، والترويج لتغيير حقيقي. مثل تبني مبدأ الكوتا/"الحصة" في الانتخابات والترشيحات.

## التمتع بالحقوق الاجتماعية

التعليم: يقدر معدل الحصول على التعليم الأساسي للأطفال في عمر المدرسة بنحو 56.6%. وهو ما يعني أن مليونين و900 ألف طفل في سن التعليم محرومون من النظام التعليمي، من بينهم مليون و900 ألف فتاة. ووفقاً للتقرير الوطني الثالث للتنمية البشرية، فإن الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي منخفضة جداً. فمعدلات إعادة السنة الدراسية، والتسرب من التعليم في

2007، كان متوسط إجمالي دخل الفرد 930 دولاراً أمريكياً. وقد انحدر النمو الاقتصادي من 5.6% في 2005 إلى 3.6% في 2007، وفقاً لأحد التقارير الحكومية. ويقدر البنك الدولي معدل البطالة، وسط الأشخاص في سن العمل، بأكثر من 35%، فيما تتحدث الحكومة هناك عن 17% فقط.

وقد سجّل اليمن واحداً من أسوأ مؤشرات التنمية في العالم، حيث يحتل المرتبة رقم 157 بين 175 دولة في 2007 وفق تقرير التنمية البشرية، ورقم 131 في تقرير الشفافية الدولية للعام نفسه<sup>(3)</sup>.

## آثار اتفاقيات التجارة

سارت اليمن وفق مقررات صندوق النقد والبنك الدوليين، فقامت بالتحريم الكامل لتجارتها في العام 1985. فتخفيض التعريفات الجمركية من 5% إلى 25% جعل ناتج المنتجين المحليين للطعام غير ممكناً. وتمثل واردات الطعام حالياً 33% من إجمالي الواردات، والتي تمثل عبئاً ثقيلاً على ميزاني التجارة والمدفوعات.

وتعتبر الصناعة الوطنية ضعيفة، فيما ينحدر الاستثمار في القطاع الخاص نحو هبوط ثابت. فقد أدى متوسط الزيادة في التضخم الذي قاربت نسبته 17% لعام 2006، وفقاً لتقديرات الحكومة، إلى تراجع في مستويات العيش، ومستويات الدخل، وزاد من معدلات الفقر والبطالة. وهذا هو السياق الذي يطمح في إطاره اليمن إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والتي مازالت تعتبره بلداً غير مؤهل للمعضوية.

## الفجوة الكبيرة في الجندر/ النوع الاجتماعي

المشاركة العامة للنساء اللائي يشكلن 25.7% من القوة العاملة، مازالت في انحدار مستمر. كما تعتبر الفجوة في التعليم كبيرة؛

(3) تقرير التنمية البشرية 2007/2008 "مكافحة التغير المناخي: التضامن الإنساني في عالم منقسم".

Human Development Report 2007/2008 - Fighting Climate Change: Human Solidarity in a Divided World. New York: Palgrave Macmillan. [hdr.undp.org/en/media/HDR\\_20072008\\_EN\\_Complete.pdf](http://hdr.undp.org/en/media/HDR_20072008_EN_Complete.pdf).

1991، والتي تسببت في عودة المهاجرين من المملكة العربية السعودية ومن منطقة الخليج، والذين كانوا المصدر الرئيسي لتدفق العملة الأجنبية إلى بلدهم، وحتى صراعٍ صعدة<sup>(2)</sup> في الشمال، والذي لا يزال قائماً حتى يومنا هذا.

ويشهد الريال، العملة اليمنية الرسمية، انخفاضاً في القوة الشرائية بسبب ضعف الاقتصاد. فبينما كان الدولار في بداية التسعينيات يساوي نحو 20 ريالاً، أصبح الدولار الآن يساوي 200 ريالاً.

في 2007، أسفر الارتفاع في سعر النفط، عن زيادة في دخل الحكومة. ولكن انهيار الأسعار العالمية من أواسط العام 2008 كان له الأثر السلبي على الاقتصاد. وقد كان هذا بمثابة ضربة قوية، نظراً لأن الدولة لم تدخر عندما كانت قادرة على ذلك. فقد أعلنت الحكومة تخفيض 50% من الإنفاق على البناء والبنية الأساسية، وهو ما سوف يكون له آثار وخيمة على الخدمات، وكذلك على الدخل القومي للفرد في 2009. وتعتمد موازنة الدولة على استخراج النفط، ولكن الاستنزاف المحتمل لاحتياط البلد، الذي يواصل انحدار عائدته من 420.000 برميل يومياً في 2005، إلى 350.000 برميل في الوقت الحالي يضع هذا المورد الرئيسي محل خطر. ومن ثم ليس أمام اليمن سوى أن يامل في ارتفاع الأسعار الدولية للنفط الخام.

تستولي محاصيل القات منبه وباعث للطاقة، ويعتبر وباء اقتصادياً، حيث يبدد من جهود اليمينيين ما يزيد عن 20 مليون ساعة عمل يومياً على أكثر من نصف الأراضي المزروعة، ويستهلك هذا النبات كميات هائلة من المياه الجوفية، وربع القوة العاملة أيضاً. وتقدر تكلفته بنحو 7 ملايين دولار يومياً.

هذه الأسباب، وغيرها، توضح سبب وجود 42% من اليمينيين يعيشون تحت خط الفقر، وفقاً لتقديرات برنامج الغذاء العالمي لعام 2006. ومن المتوقع أن تستمر هذه النسبة في الزيادة، مع ازدياد أسعار الغذاء في عام 2009 خصوصاً أسعار القمح. ففي العام

(2) يشير هذا إلى تمرد مسلح بقيادة الزعيم الديني الزيدي، حسين بدر الدين الحوثي، والذي بدأ في 2004.

## المجتمع المدني وحقوق الإنسان

ثمة 6000 منظمة مجتمع مدني مسجلة في اليمن. أكثر من 75% منها ذات طبيعة خيرية، وتقوم بتوزيع الإعانات على الفقراء، وتقدم عدداً متنوعاً من الخدمات. أما المنظمات التي تهتم بحقوق الإنسان هناك، فعددها قليل وتفتقد التخصص. فالمنظمة الواحدة يمكن أن تكون نشطة في حقوق المرأة، أو الطفل، أو الحقوق السياسية والاقتصادية. ومع ذلك، فإن هذه المنظمات استطاعت تنظيم عدد متنوع من الدورات التدريبية والمؤتمرات، وغيرها من الأنشطة. وقد كانت الحركة الحقوقية مؤثرة في مناقشة الدولة حول عدد من القضايا. وعلى الرغم من عدم وجود تغييرات رئيسية، إلا أن هناك تحسينات تدريبية في ما يتعلق بقضايا المرأة والأطفال، وذوي الحاجات الخاصة، وأصبح من الممكن تفعيل قوانين عديدة تتعلق بالشفافية ومكافحة الفساد. وقد تم أخيراً تشكيل عدد من الائتلافات والشبكات، تهدف الى العمل النشط، والمناصرة، في ميادين مختلفة عديدة: سياسية ومدنية واقتصادية وثقافية.

يعيشون في مناطق معرضة للملاريا. ومن المقدر أن يصاب 3 ملايين نسمة بالمرض. ووفقاً لمسودة تقرير اللجنة البرلمانية المعنية بالمياه والبيئة، فإن نحو 12 مليون نسمة يعانون من أمراض تتعلق بتلوث المياه.

### العمل:

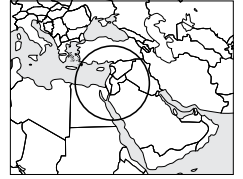
يتعهد الدستور اليمني، وكذلك القوانين المختلفة المنظمة للخدمة المدنية، بإعمال الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحق كل مواطن في العمل، وفي مستوى لائق من العيش، عن طريق أجر عادل. ولكن تحركات الحكومة في السنوات القليلة الماضية، تبين أنها قد أهملت هذه الالتزامات عملياً. ويغطي نظام التأمين الاجتماعي المستخدمين الحكوميين و70 ألف عامل في القطاع الخاص. وهو ما يعني أن أكثر من 4 ملايين عامل محرومون من هذا الحق. ولا يوجد في الوقت الحالي نظام للتأمين الصحي. ومن بين كثير من الأطفال المحرومين من النظام التعليمي، يقوم معظمهم بمساعدة والديهم في أنشطة زراعية ورعوية، وبعضهم يتسول، والبعض الآخر يؤخذون الى بلدان مجاورة، وبطريقة غير شرعية، للتسول أو الانخراط في الخدمة المنزلية.

زيادة مستمرة، كما أن حصة الجدول الزمني للتعليم الإلزامي ليست منجزة، ذلك مع وجود نقص حاد في عدد المدرسين والمدارس في الريف. كما أن التعليم والممارسة غير لائقة، وليست مكتملة في المناهج التعليمية الحديثة التي تضع في الاعتبار حاجات سوق العمل. ويخلص التقرير المذكور الى أن المناهج وأنماط التدريس الحالية، لا تنشط التنمية، أو الفكر النقدي.

### الصحة:

تعجز الخدمات الصحية في اليمن عن مواكبة الحاجات المتنامية، الناتجة عن النمو الديمغرافي، بعد الانحدار في استخدام وسائل تنظيم الأسرة. فالمرافق الصحية موزعة على نحو ضعيف، كما أن التجهيزات غير لائقة، وكذلك إدارة الموارد البشرية في ما يتعلق بتدريب العاملين ومؤهلاتهم. أضف الى ذلك، أن البيئة الصحية تعتبر بيئة هشة، خصوصاً في ظل تدني الوعي الصحي. وعلى الرغم من أن المجتمع الريفي يشكل ما يصل الى 75% من إجمالي السكان، إلا أن التغطية الصحية لا تتجاوز 30%، و3.5% فقط من الموازنة العامة للدولة، تخصص للصحة في الريف. ويبين تقرير منظمة الصحة العالمية أن 60% من السكان



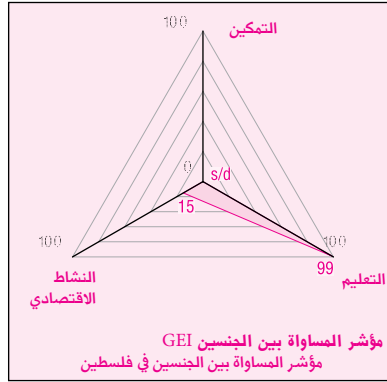


منذ سنة ١٩٤٨ عندما حوّل الفلسطينيون سكاناً لاجئين في وطنهم وعلى أراضيهم وأراضي الدول العربية المجاورة، وهم يعيشون ظروفًا ضارية. أضف إلى ذلك أنه منذ الاحتلال الإسرائيلي في سنة ١٩٧٦ أصبح الاستيطان والتمييز العنصري من ممارسات سلطة الاحتلال الشائعة. وقد فاقم جدار الفصل -الذي بدأ إنشاؤه في نيسان (إبريل) ٢٠٠٢- وما فرضه على الأراضي الفلسطينية من إغلاق، وكذلك العدوان الإسرائيلي الوحشي الأخير على غزة في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٨، من حدة العزل والبطالة والركود الاقتصادي.

صار القطاع الخاص يتقلص. ولهذا السبب نمت عمالة القطاع العام لتصل إلى 60%. وفي حين كان القطاع العام يتوسع أصيبت قدرة الاقتصاد الإنتاجية بالتجوّف مما جعلها أكثر اعتماداً على المانحين وتبعية لهم.<sup>2</sup>

### وراء الجدار

تتفصل المناطق الفلسطينية انفصالاً كاملاً لتشكل ثلاثة عناقيد كبرى؛ فيما يُمنع على الفلسطينيين الوصول إلى القدس. وقد نتج عن نظام الإغلاق الداخلي، الذي فرضته سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الضفة والغربية، وارتفاع جدار الفصل ركود اقتصادي عميق ونمو اقتصادي سلبي على مدى السنوات التسع الماضية. أضف إلى ذلك فقد احتبست إسرائيل العائدات الضريبية المخصصة للسلطة الفلسطينية؛ الأمر الذي أثر في تدفق مساعدات المانحين واتجاهها حيث أعيد توجيهها لدعم الموازنة. وبمنعها أي تنمية في المنطقة "ج" (Area C) [وبصورة رئيسية في المناطق الواقعة بين الشرق والجنوب]، منعت إسرائيل المانحين من توجيه مساعداتهم إلى ما يقرب من 60% من المناطق التي يفترض أنها تقع تحت حكم السلطة الفلسطينية. وينبغي أن يقف المانحون في وجه هذه القيود التي تجعل مناطق واسعة في حاجة ملحة إلى المساعدات.



1,612 دولارًا أميركيًا في سنة 1999 إلى 1,129 د.أ. في سنة 2006. علاوة على ذلك، كان الناتج المحلي القائم يعتمد بصورة متزايدة على الحكومة والاستهلاك الخاص، استناداً إلى التحويلات النقدية ومساعدات المانحين؛ فيما هبط الاستثمار إلى مستويات متدنية جداً، "تاركة قاعدة إنتاجية غير ملائمة للاقتصاد يعيل نفسه بنفسه".<sup>1</sup> إلا أنّ منطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة اتسمتا بتوسع القوة العاملة، ونتيجة لعدم إمكان التكهن بما يمكن أن يحدث عند نقاط العبور وحواجز التفتيش،

1 World Bank. "Two Years After London: Restarting Palestinian Economic Recovery. Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee". 24 September 2007. Available from: <sitesources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/AHLMainReportfinalSept18&cover.pdf>.

شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية  
علام جزار

لأكثر من ستين سنة حرّم الشعب الفلسطيني من حقه الأساسي في تقرير مصيره، ومُنِع من إنشاء دولته المستقلة حيث يمكن تحقيق تميته الاجتماعية دون أي معوقات سياسية خارجية. ومنذ عام 1948 -عام النكبة- عندما طرد أكثر من نصف الشعب الفلسطيني من أراضيه، كانت تنميته تتشكل وفق إرادات القوى الخارجية؛ وقد شهدت سنة 1967 تعقيداً جديداً إثر احتلال إسرائيل البقية الباقية من أراضي فلسطين.

### لم يبنم غير الاضطراب وعدم الاستقرار

أعطى إنشاء السلطة الفلسطينية في سنة 1994 -نتيجة لتوقيع اتفاقيات "أوسلو" في "واشنطن"- السلطة نفسها مسؤولية رعاية وضع السكان الفلسطينيين الاقتصادي- الاجتماعي على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة. بيد أن العجز عن التوصل إلى اتفاقية سلام في عام 2000 أدى إلى اندلاع الانتفاضة الثانية التي نجم عنها تدهور حاد في كل مؤشرات السكان الاقتصادية- الاجتماعية. فبحسب تقرير عام 2007 الصادر عن "البنك الدولي والمقدم إلى لجنة الارتباط الخاصة"- هبط نصيب الفرد من الناتج المحلي القائم (GDP/

2 Ibid.

## فقر متعاضم

أصبح المزيد من الفلسطينيين فقراء، في حين يتزايد في الوقت الراهن عدد من يتهددهم الفقر. وتشير المسوح التي أجراها "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" / "برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني" في أيار (مايو) 2007 إلى أن 58% من الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر، وأن نحو نصف هؤلاء - أي ما يقارب الـ 30% - يعيشون في فقر مدقع.<sup>3</sup>

علاوة على ذلك، يتهدد 9،4% من الأسر الفلسطينية الوسطية - التي تعيش فوق خط الفقر من الناحية التقنية (ويبلغ دخلها الشهري 500-750 د. أ.) - خطر مرتفع بالوقوع في الفقر إذا ما استمرت الظروف الاقتصادية - الاجتماعية الراهنة.

ومن حيث اتجاه فقر الدخل السلبى، فقد ارتفعت نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر من 50% في آذار (مارس) 2006 إلى 60% في آب (أغسطس) 2007، مع ذرى متداخلة لفقر الدخل بنسبة 68% من النسبة المقيسة في تشرين الثاني (نوفمبر) 2006. بيد أن الفقر في قطاع غزة أوضح وأجلى حيث سجّل 71% أسرًا فقيرة في آب (أغسطس) 2007 مقارنة بـ 52% عوينت في آذار (مارس) 2006. والفقر أشد انتشارًا وحدّة في خان يونس وشمال غزة. أما في الضفة الغربية فإن نسبة الأسر الفقيرة - خلال الفترة نفسها - فيبدو أنها ظلت مستقرة ثابتة بصورة أساسية، وإن انتقلت من 49% إلى 51%؛ ولكن هذه الأرقام تخفي ذرى منتظمة من فقر الدخل تتجاوز الـ 60%<sup>4</sup>، في حين أن بعض المحافظات في شمال الضفة الغربية (كطوباس وسلفيت وطولكرم وقلقيلية) تبدي معدلات فقر مشابهة لتلك التي في قطاع غزة. وتجبر معدلات الفقر المرتفعة المستمرة العديد من الأسر على الاعتماد على

3 UNDP. "Poverty in the Occupied Palestinian Territory 2007". Development Times, Issue No. 1, July 2007. Available from: <www.undp.ps/en/newsroom/publications/pdf/other/dtpov.pdf>.

4 See: "The Palestinian Poverty Monitor" and the monthly "Pulse". Available from: <www.neareastconsulting.com

المانحين محايدة، الأمر الذي جعلها تفاقم النزاع الداخلي بدعمها مجموعة ضد المجموعة الأخرى؛ وذلك بالامتناع عن دعم أي فئة بسبب مواقفها السياسية، أو بالإحجام عن تمويل مشروعات تنمية إذعاناً للقيود والضغط الإسرائيلي. وقد هبطت المساعدات التنموية من نحو 28% من إجمالي المخصصات في عام 2005 لتبلغ أقل من 10% في عام 2007. وفي الوقت الراهن، ارتفع "دعم الموازنة" من نحو 30% في عام 2005 إلى ما يقارب 70% من مخصصات عام 2007.

## الهجوم الكبير الأخير

فرض على غزة حصار تام، حيث أغلقت كل نقاط العبور وجُمّدت كل المشروعات الممولة من المانحين؛ وتحوّلت غزة إلى سجن كبير يعيش فيه 1،5 مواطن فلسطيني، فلا يُسمح إلا بإدخال مساعدات إنسانية طارئة. وفي نهاية كانون الأول (ديسمبر) 2008 شنت إسرائيل حرباً طاحنة على غزة امتدت 22 يوماً قتل خلالها 1،400 مواطن وجرح وشرد فيها الآلاف، فتسببت عملياً بتدمير آلاف الوحدات السكنية والمؤسسات المدنية والأمنية والبنى التحتية. وحتى كتابة هذا التقرير لم تتخذ خطوات فعلية لإعادة إعمار غزة. علاوة على ذلك، لا تعيّن تأثيرات النزاع بمجرد إحصاء الخسائر البشرية أو المنشآت المدمرة. فلأن منهج الاحتلال يتسم بالعنف بوجه عام، فإن آثاره اخترقت المجتمع الفلسطيني على كل المستويات، اجتماعياً ونفسياً وثقافياً واقتصادياً.

## المساعدات تحت الضغط

"تظل المساعدات التي تتدفق على الضفة الغربية وقطاع غزة - كما يفيد "البنك الدولي" - مشرّمة ومركزة على تدابير ثنائية الطرف مع المانحين، وتقوم على مواقف سياسية قصيرة الأمد، وليس على أساس رؤية جماعية طويلة الأمد وعلى أساس أوسع إقتصادياً وحاكمية". كما أن المساعدات تتسم بطابع مؤقت ويكونها رد فعل. وما يحدّد أجندة المساعدات ليس متطلبات التنمية الفلسطينية بقدر يحدده تنافس أجنّات المانحين الرئيسيين السياسية؛ فضلاً عن أن المساعدات تركز بصورة رئيسية على ما وُصف بأنه سياسات بناء الدولة، في حين تتجاهل الحاجة إلى التركيز على بناء المجتمع الفلسطيني.

علاوة على ذلك، لم تكن مساعدات بعض

5 UNDP (2007), op. cit.

6 World Bank (2007), op. cit.

7 Ibid.